أسباب الإعلال عند المنذري في الترغيب والترهيب

✍ إعداد الدكتور

أحمد زايد مبروك أحمد

مدرس الحديث النبوي وعلومه بقسم الدراسات الإسلامية

بكلية التربية بنين جامعة الأزهر بالقاهرة

ملخص البحث

ذكر الحافظ المنذري أحاديث في كتابه الترغيب والترهيب، وضعفها بسبب بعض الرواة المختلف فيهم جرحًا وتعديلًا، فنأخذ نماذج من أحاديث هؤلاء الرواة الذين أعلّ المنذري الحديث بسببهم، ونترجم لهم ترجمة مستوفاة، ونخلص بحكم نهائي عليهم، ثم تخريج أحاديثهم التي ضعفهم المنذري بها، والحكم عليها بعد خلاصة الحكم في الراوي، وينتج عن ذلك رفع درجة الحديث وتقويته، أو نتفق مع المنذري في تضعيفه للحديث بناءً على ضعف الراوي، فيظل ضعيفًا بهذا الطريق، ثم نجمع المتابعات والشواهد للحديث حتى يرتقي ويتقوى.

Research Summary

Al-Hafiz Al-Mundhari mentioned ahaadeeth in his book Al-Targheeb and Al-Thaheeb, and its weakness because of some narrators who differ in their wounds and modifications. We take examples of the hadeeths of these narrators who are the most modern of the Mundhiri because of them, and translate them into a final interpretation. After the summary of the ruling in the narrator, and this results in raising the degree of talk and strengthen, or agree with Al-Mundhiri in the weak to talk based on the weakness of the narrator, remains weak in this way, and then collect the follow-up and the witnesses to talk up and strengthen.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وأشهد أن لا إله الا الله، وأن محمدًا عبده وسوله، شهادة نعيش عليها، ونموت عليها، وعليها وبها نبعث إن شاء الله تعالى. **وبعد**.....

فإن الله سبحانه وتعالى تولّى حفظ كتابه الكريم بنفسه، ولم يكل ذلك إلى أحد من خلقه، فقال سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [1]، فكان القرآن الكريم محفوظًا بحفظ الله تعالى على امتداد الأيام والسنين.

وأمّا السنة فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع في الإسلام بعد كتاب الله تعالى، وقد سخّر الله سبحانه وتعالى لها رجالًا جهابذة، وحفّاظًا عارفين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فحرصوا على حفظها، وعُنُوا بتمييز صحيحها من سقيمها، وناسخها من منسوخها، وكل ما يتعلق بها، وساعدهم في ذلك كله حفظها في صدورهم، فرحمهم الله رحمة واسعة.

وقد تنوعت اهتمامات العلماء وجهودهم في خدمة السنة وتدوينها، فكثرت مجالات التصنيف فيها، منها ما كان متعلقًا بعلم الحديث رواية، ومنها ما كان متعلقًا بعلم الحديث دراية.

وممن ألف في علم الحديث رواية، الحافظ المنذري رحمه الله، وركز على جانب مهم، يحتاج الناس إليه، ليقربهم إلى ربهم، ألا وهو جمع أحاديث الترغيب والترهيب في مصنف مستقل، واشتهر كتابه عند العامة والخاصة، ويكون الترغيب في فضائل الأعمال، وثوابها في الجنة، والنعيم المقيم، والترهيب من مساوئ الأعمال، وعقابها في الدار الآخرة في النار، نعوذ بالله من ذلك.

لقد ذكر الحافظ المنذري أحاديث في كتابه الترغيب، وضعفها بسبب بعض الرواة المختلف فيهم جرحًا وتعديلًا، فنأخذ نماذج من أحاديث هؤلاء الرواة، ونترجم لهم ترجمة مستوفاة، ونخلص بحكم نهائي عليهم، ثم تخريج أحاديثهم التي ضعفهم المنذري بها، والحكم عليها بعد خلاصة الحكم في الراوي، وينتج عن ذلك رفع درجة الحديث وتقويته، أو نتفق مع المنذري في تضعيفه للحديث بناءً على

---

١ – سورة الحجر الآية رقم (٩).

ضعف الراوي، فيظل ضعيفًا بهذا الطريق، ثم نجمع المتابعات والشواهد للحديث حتى يرتقي ويتقوى، وأسميت عملي هذا " أسباب الإعلال عند المنذري في الترغيب والترهيب"، وإن كان المعروف عند الكثير من المحدثين أن العلة: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه، كما قال ابن الصلاح والنووي والعراقي والسخاوي [١]، لكن قد يطلق المحدثون العلة على كل ضعف في الحديث خفيًا كان أم جليًا، فيعلون بفسق الراوي وكذبه وخطئه، وبالانقطاع، والإرسال، والاعضال.

قال العراقي في ألفيته:

٢٠٥ - وَقَدْ يُعِلُّوْنَ بِكُلِّ قَـــــدْحِ... فِسْقٍ، وَغَـــفْـلَةٍ، وَنَوْعِ جَرْحِ.

٢٠٦ - وَمِنْهُمُ مَنْ يُطْلِقُ اسْمَ العِلَّةِ... لِغَـــــيْرِ قَـادِحٍ كَوَصْلِ ثِقَةِ.

٢٠٧ - يَقُوْلُ: مَعْلُوْلٌ صَحِيْحٌ كَالذِّيْ... يَقُوْلُ: صَحَّ مَعْ شُذُوْذٍ احْتَذِيْ [٢].

وقال السيوطي في ألفيته:

٢٣٠ - وَرُبَّمَا أَعِـــــــلَّ بِالْجَلِيِّ... كَالْقَطْعِ لِلْمُتَّصِـــــلِ الْقَوِيِّ.

٢٣١ - وَالْفِسْقِ وَالْكِذْبِ وَنَوْعِ جَرْحِ... وَرُبَّمَا قِيلَتْ لِغَيْرِ الْقَـــــدْحِ.

٢٣٢ - كَوَصْلِ ثَبْتٍ، فَعَلَى هَذَا رَأَوْا... صَحَّ مُعَلٌّ، وَهْوَ فِي الشَّاذِ حَكَوْا [٣].

وقال العراقي في شرح الألفية: وقد يعلون الحديث بأنواع الجرح، من الكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، وفسق الراوي وذلك موجود في كتب علل الحديث [٤].

---

١ – قال ابن الصلاح: فالحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها، وقال النووي: والعلة: عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه، وقال العراقي: والعلة: عبارة عن أسباب خفية غامضة، طرأت على الحديث، فأثرت فيه، أي: قدحت في صحته، وقال السخاوي: والعلة: خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح. مقدمة علوم الحديث (ص: ٩٠)، التقريب والتيسير للنووي (ص: ٤٤)، شرح ألفية العراقي (١/ ٢٧٤)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (١/ ٢٧٦).

٢ – ألفية العراقي = التبصرة والتذكرة (ص: ١١٢).

٣ – ألفية السيوطي في علم الحديث (ص: ٣٥).

٤ – شرح ألفية العراقي للعراقي (١/ ٢٨٨).

وقال ابن الملقن: ذكر ابْن خشيش فِي كِتَابه عُلُوم الحَدِيث أَن الْمُعَلل: أَن يروي عَمَّن لم يجْتَمع بِهِ، إِمَّا بطرِيق التَّارِيخ كمن تتقدم وَفَاته عَن مِيلَاد من يروي عَنهُ، وَإِمَّا بطرِيق الْجِهَة، بِأَن يروي الْخُرَاسَانِي عَن المغربي، وَلم ينْقل أَن الْخُرَاسَانِي انْتقل من خُرَاسَان، وَلَا أَن المغربي انْتقل من الْمغرب[1].

فاتضح مما سبق أن العلة قد يطلقها المحدثون على ضعف الراوي من فسق وخطإٍ وانقطاع، ونحو ذلك، وما سنقوم بدراسته هنا من نماذج إنما يرجع إلى العلل الجلية، نسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

وترجع أهمية هذا الموضوع، وأسباب اختياره إلى عدة نقاط:

١- المساهمة في خدمة السنة النبوية.

٢- الرغبة في المشاركة في إحياء التراث الإسلامي، ونفض الغبار عن درره الثمينة خاصة في هذا الوقت الذي تكالب فيه أعداء الإسلام على سنة النبي العدنان ﷺ.

٣- قيمة كتاب الترغيب والترهيب للحافظ المنذري، ومكانته العلمية، فهو من أفضل وأشهر وأجمع ما صنّف في هذا الفن، حيث حاول أن يستوعب فيه عددًا كبيرًا من أحاديث الترغيب والترهيب في شتى نواحي الحياة من خلال داوين السنة النبوية المعروفة.

٤- تشجيع بعض مشايخي وأساتذتي لي على تتبع المنذري في ترغيبه، خاصة في الرواة المشهورين المختلف فيهم، ومدار أكثر الأحاديث عليهم كابن اسحاق، واسماعيل بن عياش، وعاصم بن بهدلة، وغيرهم.

٥- اخترت من الرواة المتكلم فيهم عند المنذري أربعة عشر راويًا فقط بناء على حاجة الأمة إلى أحاديثهم، خاصة أنها في الترغيب والترهيب، والفطرة السليمة جبلت على الجوانب الوجدانية التي تتمثل في الترغيب والترهيب، والثواب والعقاب.

٦- كثرة الأحاديث التي تأتي من طرق هؤلاء الرواة، فقد وجد لابن لهيعة خمسة وخمسين حديثًا، وعمرو بن شعيب قرابة ثلاثين حديثًا، وإسماعيل بن عياش تسعة عشر حديثًا، وشهر بن حوشب ستة عشر حديثًا.

---

١ - المقنع في علوم الحديث (١/ ٢١٣).

٧- اختلاف بعض علماء السنة في أحوال هؤلاء الرواة إلى يومنا هذا.
٨- الترغيب والترهيب للحافظ المنذري كتاب يجمع بين علم الحديث رواية ودراية، فنراه يكتفي بذكر الراوي الأعلى للإسناد، ثم يذكر الحديث، ويحكم عليه من حيث الصحة أو الضعف، ويتكلم على رجال اسناده جرحًا وتعديلًا في الكثير الغالب.
٩- عكوف كثير من الخطباء والوعاظ على أحاديث هذا الكتاب، وأخذهم منه في خطبهم ودروسهم دون النظر إلى صحة الحديث أو ضعفه.
١٠- اعتماد العلماء على ما ذكره المنذري في مقدمته من أن ما صدره بلفظ عن، وسكت عنه فهو قوي، وما صدره بلفظ روي فهو ضعيف، وليس الأمر كذلك.
١١- يُعد كتاب الترغيب والترهيب للمنذري مشتهر بين عامة الأمة وخاصتها، فدراسة أحوال الرواة المختلف فيهم، واستخلاص حكم نهائي عليهم، يؤدى إلى الاطمئنان لصحة الأحاديث من عدمها.
١٢- عدم افراد هؤلاء الرواة المتكلم فيهم عند المنذري بدراسة أكاديمية تطبيقية تأصيلية مستقلة تجمع بين النظرية والتطبيق.

الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

يُعد أول من خدم هذا الكتاب، الإمام الحافظ أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن محمود الدمشقي الشافعي، الملقب بالناجي، المتوفى٩٠٠هـ، وسمى مصنفه: (عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه الترغيب والترهيب).

وقال في مقدمة كتابه هذا: فهذه نكت قليلة، لكنها مُهمة جليلة، لم أسبقْ إليها، ولا رأيت من تنبَّه لها ولا نبّه عليها، جعلتُها كالتذنيب، على ما وقع للإمام العلامة الحافظ الكبير زكي الدين المنذريّ -رضي الله عنه- من الوهم والإيهام، في كتابه الشهير المتداول المسمى "بالترغيب والترهيب[١].

وعمل الناجي في كتابه العجالة، يتلخص في الآتي:

١ - عجالة الإملاء ط المعارف (١/ ١٣١).

١- التصحيف والتحريف الذي وقع في كتاب المنذري، وعدم التعرض للتراجم، وكذا عدم التعرض للأحاديث، إلا في تمييز أحاديث كتابي: السنن، وعمل اليوم والليلة كليهما للنسائي، فأحيانًا ينسب المنذري الحديث لسنن النسائي، وهو في عمل اليوم والليلة كما صرّح بذلك الناجي- وعمل اليوم والليلة ما هو إلا جزء من السنن الكبرى للنسائي، ولعلّ تعقب الناجي هنا يقصد المجتبى لا الكبرى - فقد قال الناجي رحمه الله:

ولم أدر أولًا أن أكثر نسخ زماننا، أو كلَّها متفقة على الخطأ، والتصحيف العجيب، وقد كنتُ كتبتُ ذلك من حفظي على الصواب، فلما رأيت اتفاق النسخ حتى المعتمدة الغرَّارة المتداولة بدمشق، المقروءة على المعتبرين على عكس ما كتبته أعدت كثيرًا منه إلى حاله، ووضعتُ هذه الأحرف النَزْرة للطالب الراغب الأريب.

وجلُّ موضوعها التنبيه على ما وقع في الكتاب، ولعلَّ بعضه من الكُتَّاب دون استدراك ما أغفل من التراجم والأحاديث، واستيعاب العزو في كل حديث، بل تمييز المنسوب إلى النسائي أحد الأئمة فيما يتعلق في الذكر ونحوه، وغالبه في عمل اليوم والليلة له، الذي هو من جملة السنن الكبرى، ويتكرر في هذا الكتاب كثيرًا[١].

٢- بيَّن الناجي رحمه الله مواطن الترغيب والترهيب التي أخل بها المنذري ولم يذكرها في كتابه، مع أنه شرط على نفسه الاستيعاب، فقال: وقد أخل بتراجم كثيرة هي مقصود تصنيفه الأعظم، فترجم بترك الإسباغ في الوضوء، وترك الغسل، فزدته ونبّهتُ عليه، وغفل عن سياق حديث عبد الرحمن بن سمرة في المنام النبوي، المشتمل على عدة أنواع من موضوع كتابه، تدخل فيه، وهو في الأصول التي يلخص منها، وفي غيرها، ولا أدري سبب ذهوله عن ذكره، فاستدركته، وسقته بتمامه ملخصًا معزوًا في آخر فصل الوضوء للتطريز والتذهيب.

وأخل بذكر الشرب قائمًا فاستدركته في محله مستوعبًا معزوًا.

---

١ - عجالة الإملاء ط المعارف (١/ ١٣٢)

وأخل بذكر خصال الفطرة، وفضائل الصحابة ﷺ وأفرادِهم، والترغيب في حُبِّهم، والترهيب من بغضهم وسبهم، وأشياء شتى، وظن أنه استوعب، ولا والله لكني تركت استدراك ذلك وأشباهه، لطوله جدًّا، وأتيت منه بجملة مفرقة، ثم اقتصرت على إملاء الموجود ظاهرًا في الكتاب، بل لما رأيت كثيرًا من هوامش هذه المسودة قد امتلأ،أمسكت عن النظر في نفس الأصل، والتنقيب خوفًا من اتساع الخَرْق، وانفتاح الباب، وأمليت ذلك كله، بالفقيريّ من لفظي، أو خزانة حفظي على سبيل التنكيت والتقريب[١].

٣- لم يتعرض الناجي رحمه الله لكتاب الترغيب والترهيب بابًا بابًا، وحديثًا حديثًا، فقال: وأما تنقيح كل ألفاظ الكتاب على التحرير والتهذيب، فيعسر جدًا، لكثرته وتكرره، ويتلف الكتاب بذلك، وقلَّ ما يسلم منه حينئذ، وليس المقصود ذاك، إذ غالب هذه المصنفات، إنما هو بالمعنى، وفي الإشارة غنية عن العبارة للَّبيب، وتتبعه كله لفظةً لفظةً ممتنع، أو متعذر؛ لعدم الفراغ، وقلة الآلة، خصوصًا ما أغفله -رحمه الله- من الأصول التي شرط في أوله استيعابها، والتنبيه عليه مع كثرة تكرره، وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر، ولولا ظلمة الليل ما حمد ضياء الفجر[٢].

ومن خلال القراءة في عجالة الناجي تبين لي أن الناجي اهتم بأشياء أكثر مما ذُكر، نجملها في الآتي:

- رد الأقوال إلى أصحابها، أي التوثيق.
- ضبط أسماء الرواة وكناهم وألقابهم.
- ضبط أسماء البلدان والأماكن، والتعريف بها.
- يُعرف أحيانًا برواة سكت عنهم المنذري، وعمدته في التعريف تقريب ابن حجر.
- يضيف أحيانًا في تخريج الحديث، لكن لا يستقصي.

٤- لقد حكم الشيخ الألباني على أحاديث الكتاب كلها، ولكن لم التفت إلى أحكامه على الأحاديث، وأضربت صفحًا عنها، لاختلاف المدارس، وتغيير

١ - عجالة الإملاء ط المعارف (١/ ١٣٥)
٢ - عجالة الإملاء ط المعارف (١/ ١٣٤).

المناهج، وكثرة تراجعاته، واضطراباته رحمه الله في الأحكام على الأحاديث، وكثرة إحالاته على كتبه، مما يتطلب من الباحث شراء مكتبة الألباني كلها، حتى يقف في الحكم على الحديث، إضافةً إلى ذلك تمزيق الشيخ الألباني لكتب أهل العلم السابقين، فنجد الترغيب والترهيب للمنذري كتابين عند الألباني: صحيح الترغيب والترهيب، وضعيف الترغيب والترهيب، وفعل ذلك في السنن الأربعة، والجامع الصغير للسيوطي، وكان بالإمكان أن يجعل أحكامه على الأحاديث بحواشي كتب الأئمة المتقدمين، لكن ما فعله هذا، جعل عامة الناس يظنون أن هذه الكتب كلها للألباني، وليست للعلماء القدامى – وقد شاهدت ذلك بنفسي – مع اعترافنا الكامل بأن الخير للمبتدي، ولو أحسن المقتدي.

ومما يؤكد ما قلناه أن الشيخ الألباني رحمه الله صرَّح بأنه سار على أحكام المنذري في بداية عمله،وتقسيمه فقال:

أما بعد، فقد كنا طبعنا من كتابي الفريد الحبيب "صحيح الترغيب والترهيب" المجلد الأول منه طبعات، آخرها الطبعة الثالثة سنة (١٤٠٩) من منشورات مكتبة المعارف في الرياض، لصاحبها الشيخ الفاضل (سعد الراشد)، والآن فقد رغب مني –بارك الله فيه– الشروع في طبع بقية مجلداته، وطبع قسيمه "ضعيف الترغيب"؛ الذي لم يتيسر لي نشر شيء منه فيما سبق.

لذلك فقد رأيت أنه من الضروري إعادة النظر، في "الصحيح" و"الضعيف"؛ لأنني مع حرصي الشديد في تحريرهما، وتحقيق القول في أحاديثهما، على المنهج العلمي الدقيق الذي كنت تحدثت عنه في مقدمة الطبعة الأولى للمجلد المذكور، كما ستراه في المقطع (٣٤) الآتي، ومع ذلك فقد كنت مضطرًا للاعتماد على المنذري في التصحيح والتضعيف، والتجريح والتعديل، وغيرها حينما لا أتمكن من الرجوع إلى أصوله ومصادره التي رجع إليها، وكذلك اعتمدت على غيره أيضًا كما بينته في المقطع (٣٥) الآتي.

أما اليوم –وبعد مضيّ نحو أكثر من عشرين سنة على التحقيق المذكور– فقد حدثت أمور، وتطورت بعض الآراء والأفكار، أوجبت إعادة النظر في المزبور، انطلاقًا من قولي المعروف: (العلم لا يقبل الجمود). ومن أهم تلك الأمور، وأسباب تطور الأفكار صدور بعض المطبوعات والمصورات من الكتب الحديثية

التي لم تكن معروفة من قبل، وفيها كثير من مصادر المنذري المشار إليها آنفًا[١].

الجديد عما في الدراسات السابقة:

١- معالجة بعض القصور التي هي من صفات البشر، والتي تخللت كتاب المنذري رحمه الله حال إملائه له، ويعرفها المطالع المدقق عند النظر في الكتاب، ومما وقفت عليه بعض الخلل في الحكم على بعض الرواة، وترتب على ذلك خلل في الحكم على الحديث.

فكتابًا حافلًا كهذا الكتاب، مع ما كان عليه مصنفه من الحفظ والإتقان، لا يخلو من شيءٍ من الخلل والقصور، وما من كتاب سوى كتاب الله تعالى كتبه مصنفه إلا وإذا نظر فيه من غدٍ عَدَّل فيه وغيَّر بَدَّل، فأبى الله أن يصح إلا كتابه، فكيف إذا كان الحافظ المنذري قد أملى كتابه هذا من حفظه، وفي ظروف حرجة، وحالة قلقة، وقد ذكر ذلك معتذرًا لنفسه في آخر الكتاب فقال رحمه الله تعالى:

(وقد تمّ ما أرادنا الله به من هذا الإملاء المبارك ونستغفر الله سبحانه مما زلّ به اللسان، أو داخله ذهول، أو غلب عليه نسيان، فان كل مصنِّف مع التؤدة والتأني، وإمعان النظر، وطول الفكر، قلّ أن ينفك عن شيء من ذلك، فكيف بالمملي مع ضيق وقته، وترادف همومه، واشتغال باله، وغربة وطنه، وغيبة كتبه، وقد اتفق إملاء عدة من الأبواب في أماكن كان الأليق بها أن تذكر في غيرها، وسبب ذلك عدم استحضارها في تلك الأماكن، ونذكرها في غيرها، فأمليناه حسب ما اتفق[٢]).

٢- دراسة حال الرواة المختلف فيهم عند المنذري في الترغيب والترهيب.

لقد اتضح مما سبق أن الناجي لم يتعرض للرواة المختلف فيهم عند المنذري رحمه الله، فأنا أقوم بهذه الدراسة، حتى تكتمل الفائدة، فالحكم الصحيح على الراوي، ينتج عنه صحة الحديث أو ضعفه.

---

١ - صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٣).

٢ - الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٦٦).

ومعرفة أن الراوي مختلف فيه أحد أمرين:

– أن المنذري بعد ايراده للحديث يقول في الراوي: مختلف فيه، أو رواه أحمد من رواية إسماعيل بن عياش، وبقية رواته ثقات، أو رواه فلان من طريق إسماعيل بن عياش، ويسكت ولا يحكم على الحديث، أو إسناده متصل حسن، ورواته ثقات أثبات، وفي أزهر بن سنان خلاف، أو ورواته رواة الصحيح إلا يوسف بن ميمون، أو رواه فلان وفي إسناده عبد الله بن لهيعة ويسكت، أو رواه أبو يعلي من رواية محمد بن إسحاق، وبقية رواته ثقات، أو رواه الطبراني في الكبير وفيه شهر بن حوشب، أو رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير شهر بن حوشب، ونحو ذلك.

– عقد المنذري لهم بابًا في آخر الكتاب فقال: ولنشرع الآن فيما وعدنا به، من ذكر الرواة المختلف فيهم[١]، وما ذكره الأئمة فيهم من جرح وتعديل على سبيل الإيجاز والاختصار مرتبا على حروف المعجم، فقال: باب ذكر الرواة المختلف فيهم المشار إليهم في هذا الكتاب، فبدأ بالأسماء بحرف الألف، وأول من ذكره أبان بن إسحاق المدني، وختم بيوسف بن ميمون، ثم بدأ بالكنى، فذكر سبعة فقط، وختم في النهاية بابن لهيعة[٢]، والعجيب أنه لم يدلي بدلوه في كثير من الرواة ليبين لنا الحكم النهائي فيهم إلا في النذر اليسير فقط.

فقال: وأفردت لهؤلاء، المختلف فيهم بابًا في آخر الكتاب، أذكرهم فيه مرتبا على حروف المعجم، وأذكر ما قيل في كل منهم من جرح وتعديل على سبيل الاختصار[٣].

وعدد الرواة المختلف فيهم عند المنذري ١٨٣ راويًا، اخترت منهم أربعة عشر راويًا، – لا زال الخلاف فيهم حتى الآن، بين سائر العلماء– وقمت بدراستهم وفق قواعد الجرح والتعديل، وهم: إسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، وحجاج بن أرطأة، وشرحبيل بن سعد المزني، شهر بن حوشب، وعاصم بن بهدلة، وعبد الله بن صالح كاتب الليث، وعبد الله بن لهيعة، وعطاء بن السائب بن يزيد

---

١ – الترغيب والترهيب (٤/ ٥٦٦).

٢ – الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٦٦).

٣ – أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه الترغيب والترهيب (١/ ٣٧)، (١/ ٥٠).

الثقفي، وعمرو بن شعيب، ومبارك بن فضالة، ومحمد بن إسحاق بن سيار، ويزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، ويوسف بن ميمون.

٣- أذكر الراوي المختلف فيه جرحًا وتعديلًا من خلال حكم المنذري على الحديث، ثم أسوق ترجمة المنذري لهذا الراوي التي ذكرها في نهاية كتابه الترغيب، ثم أترجم أنا للراوي ترجمة مستوفاة، ثم أسوق الحديث الذي ضعفه المنذري بسبب هذا الراوي، وأقوم بتخريجه، والحكم عليه - دون دراسة إسناده، لأن المنذري بيّن علة الضعف، ودراسة الإسناد مرة أخرى تعد تكرارًا، وليس المُكَرِر بأولى من المُكَرَر-، وأحيانًا أتفق مع المنذري، وأحيانًا اختلف، وذلك يرجع إلى الحكم النهائي على الراوي الذي ضعّف المنذري به الحديث.

٤- إذا اتفقت مع المنذري في تضعيف الحديث نظرًا لضعف الراوي، فإنني أقوم بجمع المتابعات والشواهد التي تؤدي إلى تقوية الحديث، لكي تطمئن إليه النفس عند العمل به.

وأسأل الله تعالى التوفيق والعون والسداد.

وما توفيقي إلا بالله عليه

فاللهم استخدمنا لطاعتك

وخدمة سنة نبيك ﷺ.

خطة البحث

الخطة، وتشتمل على: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة، وتشتمل على:

- أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.
- الدراسات السابقة في هذا الموضوع.
- الجديد عما في الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للحافظ المنذري، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ومولده ونشأته.

المطلب الثاني: شيوخه.

المطلب الثالث: تلاميذه.

المطلب الرابع: مؤلفاته.

المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه.

المطلب السادس: وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بإيجاز لكتاب الترغيب والترهيب للحافظ المنذري، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الباعث للمنذري على تأليف الترغيب والترهيب.

المطلب الثاني: صحة نسبة الكتاب لمؤلفه.

المطلب الثالث: مكانة الكتاب وقيمته العلمية.

المطلب الرابع: منهجه في تعليل الأحاديث.

المبحث الثالث: نماذج من الرواة الذين أعلهم المنذري في ترغيبه، والحكم على أحاديثهم، ويندرج تحت كل راوٍ عدة نقاط، تتلخص في الآتي:

١- نقل المنذري لأقوال العلماء في الراوي الذي أعل الحديث به.

٢- ترجمة مستوفاة للراوي الذي أعل الحديث به.

٣- ذكر حديث من أحاديث كل راوٍ، وكلام المنذري عقبه.

٤- التخريج لهذا الحديث، وجمع متابعاته، والحكم عليه، وتعقب المنذري في كلامه على الحديث.

٥- جمع الشواهد للحديث إن كان الحديث عن أكثر من صحابي، مع اصدار حكم نهائي علي الحديث بعد تخريجه وجمع متابعاته وشواهده.

وفيما يلي التفصيل:

خطة البحث

المبحث الأول: ترجمة موجزة للحافظ المنذري، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ومولده ونشأته.

هو زكي الدين أبو محمَّد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد بن سعيد المنذريُّ، الشامي الأصل، المصري المولد والدار والوفاة، ولد بفسطاط مصر في غرة شعبان سنة ٥٨١ هـ([1]).

المطلب الثاني: شيوخه.

سمع من جمع غفير، وأجاز له خلق لا يُحصون؛ وقرأ القرآن، وتأدب، وتفقه، ثم طلب هذا الشأن، وبرع فيه، فقد سمع بدمشق من عمر بن طبرزد، وعلي بن المُفضَّل الحافظ، وأبي اليُمن الكندي، وطبقتهم، وسمع من خلق كثير لقيهم بالحرمين ومصر وبيت المقدس والجزيرة([2]).

المطلب الثالث: تلاميذه.

تتلمذ على يديه الكثير، فروى عنه الدمياطي، وابن دقيق العيد، والشريف عز الدين، وأبو الحسين اليونيني، وخلق كثير([3]).

المطلب الرابع: مؤلفاته.

صنف الحافظ المنذري مصنفات عدة في كثير من الفنون، منها المطبوع: كالترغيب والترهيب، ومختصر صحيح مسلم، ومختصر سنن أبي داود وغيرها،

---

١ – النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٧/ ٦٣)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٥٣)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٦٢)، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (١/ ١٤٩)، الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد (١/ ٢٤٨)، البداية والنهاية (١٣/ ٢٤٥).

٢ – تذكرة الحفاظ (٤/ ١٥٣)، السير (١٦/ ٤٦٣)، طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١١٢).

٣ – طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١١٢)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٥٣)، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (١/ ١٤٩)، الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد (١/ ٢٤٨).

ومنها المخطوط: كمختصر مختصر الاستيعاب في أسماء الأصحاب، مخطوط بالمملكة العربية السعودية، بالرياض، رقم الحفظ: (١٧٨٥) تراجم، الرقم التسلسلي: (٩٣١٨٠)، وعمل اليوم والليلة مخطوط بدار الكتب الوطنية بتونس، رقم الحفظ: ٣٥٥٠ حديث، الرقم التسلسلي: (٩٨٠١٩)، والأمالي في الحديث، مخطوط بالمكتبة المركزية بالرياض، السعودية، رقم الحفظ : (٤٩٢٠).

وتوجد له مؤلفات أخرى لم أقف عليها لا مطبوعة ولا مخطوطة مثل: الجمع بين الصحيحين، وزوال الظمأ في ذكر من استغاث برسول الله ﷺ من الشدة والعمى([1]).

المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه.

بلغ المنذري رحمه الله مرتبة الحافظ في الحديث، وأثني عليه العلماء كثيرًا كابن قاضي شهبة والسبكي في طبقاتهما، والذهبي في سيره ([2]).

المطلب السادس: وفاته.

توفي الحافظ المنذري رحمه الله يوم السبت ٤ ذي القَعْدة سنة ٦٥٦ هـ، الموافق ١٢٥٨م ([3]).

---

١ – مؤلفات المنذري في: الرسالة المستطرفة (ص: ١٨١)، صلة الخلف بموصول السلف (ص: ١٤٩)، كشف الظنون (١/ ٤٠٠)، خزانة التراث (٧٤/ ٧٩٥)، المعجم المفهرس (ص: ٣٩٦)، معجم أهم مصنفات التراجم المطبوعة (ص: ٤١)، هدية العارفين (١/ ٥٨٦)، إيضاح المكنون (٣/ ٦١٤)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٢٦٠)، طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١١٢)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٦٣).

٢ – طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١١٢)، طبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٢٥٩)، السير (١٦/ ٤٦٢).

٣ – المنهل الصافي (٧/ ٣٠٩)، فوات الوفيات (٢/ ٣٦٦)، طبقات الشافعيين (ص: ٨٧٦)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٥٤)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٦٣)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٢٦١).

المبحث الثاني: التعريف بإيجاز لكتاب الترغيب والترهيب للحافظ المنذري، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الباعث للمنذري على تأليف الترغيب.

ذكر الحافظ المنذري سبب تأليفه لهذا الكتاب، والذي يتلخص في استجابته لرغبة أحد الطلبة في جمع كتاب لأحاديث لترغيب والترهيب مجردًا من الإسناد([1]).

المطلب الثاني: صحة نسبة الكتاب لمؤلفه.

كل من ترجم للمنذري نسب الترغيب والترهيب له([2])، بل يُعد الكتاب الوحيد الذي يُعرف به.

المطلب الثالث: مكانة الكتاب وقيمته العلمية.

يُعد الترغيب والترهيب للحافظ المنذري فريدًا في نوعه، فقد بيَّن مكانة الكتاب: المنذري مؤلفه([3])، وكثير من أهل العلم كالناجي والكتاني([4]).

ومن خلال العمل في هذا الكتاب ظهر لي أهم الميزات العلمية التي تتلخص في الآتي:

١ – حسن الترتيب والتبويب للأحاديث، فقد رتب الكتاب علي الأبواب، وبلغ عدد الكتب داخل الترغيب والترهيب (٢٥) كتابًا، وسار على ترتيب المصابيح للبغوي.

٢ – الالتزام بإيراد الأحاديث الصريحة في الترغيب والترهيب، وترك غيرها.

٣ – اهتمامه بالحكم على الأحاديث، وكانت أحكامه في الكثير الغالب صحيحة، لدرجة أن من جاء بعده استفاد من أحكامه، ولم يصرح بذلك، كالهيثمي في المجمع، فإن من يلقي نظره على المجمع للهيثمي يرى أنه يلتقط

---

١ – الترغيب والترهيب للمنذري (١/ ٣٥).

٢ – سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢/ ٢٨٦)، الرسالة المستطرفة (ص: ١٨١)، صلة الخلف بموصول السلف(ص: ١٤٩)، كشف الظنون (١/ ٤٠٠)، هدية العارفين (١/ ٥٨٦)، إيضاح المكنون (٣/ ٦١٤)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٢٦٠)، طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١١٢)، السير (١٦/ ٤٦٣).

٣ – الترغيب والترهيب للمنذري (١/ ٣٥).

٤ – عجالة الإملاء ط المعارف (١/ ١٣٢)، فهرس الفهارس (٢/ ٥٦٣).

الحكم كما ذكره المنذري، مما يجعل الباحث يجزم بأن الهيثمي كان تابعًا للمنذري.

٤ – كثرة المراجع والمصادر التي جمع المنذري منها كتابه، لدرجة أنه ذكر في المقدمة واحدًا وعشرين مصدرًا كلها مصادر أصيلة في التخريج تروي الأحاديث بالأسناد إلى مؤلفيها، إضافة إلى كتب ابن أبي الدنيا التي وصل عددها فوق الستين كتابًا، علاوة على مصادر أخرى عزا إليها في أثناء الكتاب من غير أن يشير إليها في مقدمته.

٥ – كثرة أحاديثه، فقد بلغت كما في طبعة دار الكتب العلمية (٥٧٦٦) حديثًا.

٦ – عقد المنذري في آخر كتابه بابًا للرواة المختلف فيهم المشار إليهم في كتابه، ورتبهم على حروف المعجم، وقد بلغ عددهم (١٨٣) راويًا، وذكر ما فيهم من جرح أو تعديل على سبيل الإيجاز.

المطلب الرابع: منهجه في تعليل الأحاديث.

امتاز الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب بعدة ميزات في منهجه للتعليل، تتلخص في الآتي:

١– البعد عن التطويل الممل، أو التقصير المخل، فعقب كل حديث يذكر حكمه علي الحديث من حيث الصحة أو الحسن أو الضعف من غير اسهاب، والحكم مهم جدًا خاصة أنها في الترغيب والترهيب، ويترخص فيها ما لا يترخص في غيرها، والحكم عقب الحديث لم يفعله أحد مما صنف في الترغيب والترهيب سوى المنذري رحمه الله.

٢– يعول كثيرًا في أحكامه على الأحاديث على تحسين الترمذي وتصحيحه، وتصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، فنراه يقول مثلًا: صححه ابن خزيمة والحاكم، ونحو ذلك.

٣– حكمه على الحديث الضعيف في الكثير الغالب يكون تعريضًا لا تصريحًا، فنراه يقول مثلًا: رواه أحمد وفيه ابن لهيعة، أو ابن اسحاق، ونحو ذلك.

٤– بيَّن المنذري طريقته في الحكم على الحديث، فقال في خطبة الكتاب:

وقد أشبعنا الكلام على حال كثير من الأحاديث الواردة في هذا الكتاب، وفي غيره من كتبنا، فإذا كان إسناد الحديث صحيحًا أو حسنًا أو ما قاربهما صدرته

بلفظة: عن، وكذلك إن كان مرسلًا، أو منقطعًا، أو معضلًا، أو في إسناده راو مبهم، أو ضعيف وثق، أو ثقة ضعف، وبقية رواة الإسناد ثقات، أو فيهم كلام لا يضر، أو حسنه بعض من خرجه، أصدره أيضًا بلفظة: عن، ثم أشير إلى إرساله وانقطاعه أو اعضاله، أو ذلك الراوي المختلف فيه، فأقول رواه فلان في رواية فلان، أو من طريق فلان، أو في إسناده فلان، أو نحو هذه العبارة، ولا أذكر ما قيل فيه من جرح وتعديل، خوفًا من تكرار ما قيل فيه كلما ذُكر، وأفردت لهؤلاء المختلف فيهم بابًا في آخر الكتاب، أذكرهم فيه مرتبًا على حروف المعجم، وأذكر ما قيل في كل منهم من جرح وتعديل على سبيل الاختصار، وقد لا أذكر ذلك الراوي المختلف فيه، فأقول إذا كان رواة إسناد الحديث ثقات، وفيهم من اختلف فيه، إسناده حسن، أو مستقيم، أو لا بأس به، ونحو ذلك حسبما يقتضيه حال الإسناد والمتن، وكثرة الشواهد.

وإذا كان في الإسناد من قيل فيه كذاب، أو وضاع، أو متهم، أو مجمع على تركه، أو ضعفه، أو ذاهب الحديث، أو هالك، أو ساقط، أو ليس بشيء، أو ضعيف جدًا، أو ضعيف فقط، أو لم أر فيه توثيقًا، بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صدرته بلفظة: رُوى، ولا أذكر ذلك الراوي، ولا ما قيل فيه البتة، فيكون للإسناد الضعيف دلالتان: تصديره بلفظة رُوى، وإهمال الكلام عليه في آخره، وقد استوعبت جميع ما كان من هذا النوع في كتاب.

ثم قال: وكل حديث عزوته إلى أبى داود وسكت عنه فهو كما ذكر أبو داود، ولا ينزل عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط الصحيحين أو أحدهما(١).

ويتلخص الحكم على الحديث عند المنذري في الترغيب والترهيب في أربع نقاط:

أ- إذا كان الحديث صحيحًا أو حسنًا أو ما قاربهما صدره بلفظ (عن) ولم يعقب في نهاية الحديث.

ب- إذا كان الحديث مرسلًا أو منقطعًا أو معضلًا أو.....صدره بلفظ (عن)، وتعقبه في النهاية.

ج- إذا كان الحديث فيه راوٍ كذاب أو وضاع أو مجمع على تركه صدره بلفظ (رُوي)، ولم يعقب في نهاية الحديث.

---

١ - الترغيب والترهيب للمنذري (١/ ٣٦-٣٨).

د- إذا كان الحديث راوه أبو داود في السنن وسكت عنه، فهو يسكت عنه، وصرح بأنه لا ينزل عن درجة الحسن، وقد يكون صحيحًا على شرط الشيخين أو أحدهما.

٥- اشترط المنذري خلو كتابه من الأحاديث الموضوعة، فقال: وقد أضربت عن ذكر من تقدم من العلماء رضي الله عنهم، الذين أساغوا التساهل في أنواع من الترغيب والترهيب، حتى إن كثيرًا ذكروا الموضوع، ولم يبينوا حاله، وقال: واستوعبت جميع ما في (كتاب أبي القاسم الأصبهاني)... وأضربت عن ذكر ما فيه من الأحاديث المتحققة الوضع([1]).

المبحث الثالث: نماذج من الرواة الذين أعلهم المنذري في ترغيبه، والحكم على أحاديثهم، ويندرج تحت كل راوٍ عدة نقاط، تتلخص في الآتي:

١- نقل المنذري لأقوال العلماء في الراوي الذي أعل الحديث به.

٢- ترجمة مستوفاة للراوي الذي أعل الحديث به.

٣- ذكر حديث من أحاديث كل راوٍ، وكلام المنذري عقبه.

٤- التخريج لهذا الحديث، وجمع متابعاته، والحكم عليه، وتعقب المنذري في كلامه على الحديث.

٥- جمع الشواهد للحديث إن كان الحديث عن أكثر من صحابي، مع اصدار حكم نهائي علي الحديث بعد تخريجه وجمع متابعاته وشواهده.

النموذج الأول

إسماعيل بن عياش الحمصي

عالم أهل الشام، قال النسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: كثير الخطأ في حديثه، فخرج عن حد الاحتجاج به، وقال علي بن المديني: إسماعيل عندي ضعيف، وقال ابن خزيمة: لا يحتج به، وقال أبو داود: سمعت ابن معين يقول: إسماعيل بن عياش ثقة، وكذا روى عباس عن ابن معين أيضًا، وقال دحيم: هو في الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين، وقال الفسوي: تكلم قوم في إسماعيل، وهو ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشاميين، أكثر ما تكلموا فيه قالوا: يغرب عن

١ - الترغيب والترهيب للمنذري (١/ ٣٥).

نقات الحجازيين، وقال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غيرهم ففيه نظر، وقال أبو حاتم: لين([1]).

١- إسماعيل بن عياش الحمصي، أبو عتبة العنسي، ولد ١٠٦هـ، روى عن شرحبيل وبحير بن سعد، وروى عنه أبو مسهر، وابن المبارك، قال يزيد بن هارون: ما رأيت شاميًا ولا عراقيًا أحفظ من إسماعيل بن عياش، ووثقه ابن معين وابن شاهين، وقال دُحيم: هو عن الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين، وقال أحمد بن حنبل: ما روى عن الشاميين فهو صحيح، وما روى عن أهل المدينة وأهل العراق ففيه ضعف، وقال أبو حاتم: لين يكتب حديثه لا أعلم أحدًا كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري، وقال أبو زرعة: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين، وقال ابن حبان: إِذَا حَدَّثَ عَنِ الشَّامِيِّينَ عَنْ صَفْوَانَ وَجَرِيرٍ فَحَدِيثه صَحِيح، وَإِذا حدث عَن الْعِرَاقِيّين والمدنبين خَلَطَهُ مَا شِئْتَ، وقال ابن عدي بعد ذكره لجملة من أحاديث اسماعيل بن عياش: وهذه الأحاديث التي أمليتها من رواية ابن عياش من أهل الشام يحمل بعضها بعضًا، وسوى هذه الأحاديث إذا رواه ابن عياش عن أهل الشام فهو مستقيم، وإنما يخلط ويغلط في حديث العراق والحجاز، وقال في نهاية ترجمته: وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه، ويحتج به في حديث الشاميين خاصة، وقال البخاري: ما روى عَنِ الشاميين فهو أصح، وضعفه النسائي مع أنه احتج به في السنن الكبرى في حديث النبي ﷺ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ»، وفي حديث النبي ﷺ: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى تَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دِيَتِهَا»، وقال ابن خزيمة: لا يحتج به، وقال الذهبي والصفدي: الحافظ، الإمام، محدث الشام، بقية الأعلام، وقال الذهبي في المغني: صَدُوق فِي حَدِيث أهل الشَّام، مُضْطَرب جدًا فِي حَدِيث أهل الْحجاز، وقال ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، يتضح مما سبق أنه في روايته عن الشاميين صحيح، وفي غيرهم ضعيف، مات ١٨٢هـ([2]).

---

١ – الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٦٧)

٢ – إسماعيل بن عياش ترجمته في: الجرح والتعديل (٢/ ١٩١)، المجروحين لابن حبان (١/ ١٢٤)، الكامل لابن عدي(١/ ٤٧٢)، الثقات لابن شاهين (ص: ٢٧)، تاريخ ابن=

الحديث: وعن أبي الدرداء وأبى ذر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ عن الله تبارك وتعالى أنه قال: يا ابن آدم لا تعجزني من أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره.

(قال الحافظ المنذري): رواه الترمذي، وقال: حديث حسن غريب، وفي إسناده إسماعيل بن عياش، ولكنه إسناد شامي، ورواه أحمد عن أبي الدرداء وحده، ورواته كلهم ثقات، ورواه أبو داود من حديث نعيم بن همار(١).

التخريج:

– أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الضحى (٢/ ٣٤٠) ح (٤٧٥)، فقال: حدثنا أبو جعفر السمناني قال: حدثنا أبو مسهر قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن أبي الدرداء، وأبي ذر رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ عن الله تبارك وتعالى أنه قال:« ابن آدم اركع لي أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره»، وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب».

– وأخرجه أحمد في مسنده من طريق شريح بن عبيد الحضرمي عن أبي الدرداء به (٤٥/ ٤٧٣) ح (٢٧٤٨٠)، (٤٥/ ٥٣٤) ح (٢٧٥٥٠)، (بلفظ مقارب).

– وأخرجه الذهبي في ميزان الاعتدال من طريق أبي حاتم الرازي عن أبي مسهر به (١/ ٢٤٢)، (بلفظه)، وقال الذهبي عقبه: هذا حسن قوى الإسناد، وقال في السير، وقال: هذا حديث حسن، متصل الإسناد(٢).

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد حسن كما قال الترمذي في سننه، والذهبي في ميزانه وسيره، وأما قول الحافظ المنذري: في إسناده إسماعيل بن

= معين – رواية ابن محرز (١/ ٨٠)، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٤١١)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٦)، السنن الكبرى (٦/ ١٢٠) ح (٦٣٣٣)،(٦٩٨٠)، السير (٨/ ٣١٢)، الوافي بالوفيات (٩/ ١١٠)، الكواكب النيرات (ص: ١٠٢)، المغني في الضعفاء (١/ ٨٥)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٤١) التاريخ الكبير (١/ ٣٧٠)، تقريب التهذيب (ص: ١٠٩).

١ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب النوافل، باب الترغيب في صلاة الضحى (١/ ٤٦٤) ح(١٠).

٢ – سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٢٣).

عياش، ولكنه إسناد شامي، فمراده بذلك أن سبب الضعف إن كان ابن عياش، فالإسناد شامي، ومعلوم عند علماء الجرح والتعديل كما سبق في ترجمته أن روايته عن الشاميين من قبيل الحديث الحسن، فهو صدوق في أهل بلده، ضعيف في غيرهم، وبهذا زالت علة الضعف.

شواهد الحديث:

للحديث شاهد عن نعيم بن همار، وأبي أمامة، والنواس بن سمعان، وعقبة بن عامر، وأبي مرة الطائفي ﷺ.

فأما حديث نعيم بن همار ﷺ: فأخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى (٢/ ٢٧) ح (١٢٨٩)، فقال: حدثنا داود بن رشيد، حدثنا الوليد، عن سعيد بن عبد العزيز، عن مكحول، عن كثير بن مرة أبي شجرة، عن نعيم بن همار ﷺ ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " يقول الله عز وجل: يا ابن آدم، لا تعجزني من أربع ركعات في أول نهارك، أكفك آخره "، وقال النووي: رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. المجموع شرح المهذب (٤/ ٣٩)، خلاصة الأحكام (١/ ٥٦٩) ح (١٩٢٨).

– وأخرجه أحمد في مسنده من طريق أبي الزاهرية حدير بن كريب عن كثير بن مرة به (٣٧/ ١٣٧) ح (٢٢٤٦٩)، (بلفظ مقارب).

– وأخرجه أحمد في مسنده فقال: حدثنا الوليد بن مسلم به (٣٧/ ١٣٩) ح (٢٢٤٧٠)، (بلفظ مقارب).

– وأخرجه النسائي في السنن الكبرى من طريق كثير بن مُرَّة وقيس الجُذامي عن نُعيم بن هَمَّار به في كتاب الصلاة، باب الحث على صلاة أول النهار (١/ ٢٦٠) ح (٤٦٧)، (٤٦٨)، (٤٦٩)،(بلفظ مقارب).

وأما حديث أبي أمامة ﷺ:فأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٧٩) ح (٧٧٤٦)، فقال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ سَلَمَةَ الْخَبَائِرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، يَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، ارْكَعْ لِي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفِكَ آخِرَهُ "، قال الهيثمي: رواه الطبراني في

الكبير، وفيه سلمان بن سلمة الخبائري وهو متروك. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٢٣٦) ح(٣٤١٤).

وأما حديث النواس بن سمعان ﷺ: فأخرجه الطبراني في المعجم الكبير كما ذكر الهيثمي فقال: وعن النواس بن سمعان ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " «قال الله – عز وجل –: ابن آدم لا تعجزن من أربع ركعات في أول النهار أكفك آخره» "، وقال عقبه: رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٢٣٦) ح (٣٤١٣).

قلت: لم أقف عليه في جميع كتب الطبراني المطبوعة، ولعل المعجم الكبير كان موجودًا بأكمله في زمن الهيثمي، والآن لم يصبح كاملًا، بل فقد منه بعض مسانيد الصحابة.

وأما حديث عقبة بن عامر ﷺ: فأخرجه أحمد في مسنده أحمد (٢٨/ ٦١٢) ح (١٧٣٩٠)، فقال: حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا أبان بن يزيد العطار، عن قتادة، عن نعيم بن همار، عن عقبة بن عامر الجهني ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: يقول قال الله تعالى: يا ابن آدم، اكفني أول النهار بأربع ركعات، أكفك بهن آخر يومك ".

– وأخرجه أحمد في مسنده فقال: حدثنا عفان عن أبان به (٢٩/ ٣٣١) ح (١٧٧٩٤)، (بنحوه).

– وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده فقال: حدثنا زهير عن يزيد بن هارون به (٣/ ٢٩٤) ح (١٧٥٧)، (بنحوه)، وقال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى، ورجاله رجال ثقات، وقال البوصيري: رواه أبو يعلى وأحمد بإسنادٍ صحيح. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٢٣٥) ح(٣٤٠٩)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٢/ ٤٠٢) ح (١٧٧٠).

وأما حديث أبي مرة الطائفي ﷺ: فأخرجه أحمد في مسنده (٣٧/ ١٤٢) ح (٢٢٤٧٣)، فقال: حدثنا يحيى بن إسحاق، أخبرني سعيد بن عبد العزيز، عن مكحول، عن أبي مرة الطائفي ﷺ، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: قال الله عز وجل: " ابن آدم صل لي أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره " قال الهيثمي:

رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٢٣٦) ح(٣٤١١).

– وأخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب الصلاة، باب الحث على صلاة أول النهار (١/ ٢٦١) ح (٤٧٠)، (بلفظه).

الحكم النهائي على الحديث: الحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده، فقد صح من حديث نعيم بن همار، والنواس بن سمعان، وعقبة بن عامر، وأبي مرة الطائفي ﷺ، فالإسناد يحكم عليه بأضعف رواته، والمتن يحكم عليه بأصح طرقه(١).

النموذج الثاني

بقية بن الوليد

أحد الأعلام، ثقة عند الجمهور، لكنه مدلس، قال النسائي وغيره: إذا قال حدثنا أو أخبرنا فهو ثقة، وقال أحمد: هو أحب إلي من إسماعيل بن عياش، وروى له مسلم في صحيحه شاهدًا حديث: "من دعي إلى عرس أو نحوه فليجب" لم يرو له غيره، وفيه كلام كثير يرجع إلى ما ذكرناه(٢).

---

١ – صلاة الضحى سنة مؤكدة، وأقلها ركعتان لما رواه مسلم في صحيحه من حديث أَبِي ذَرٍّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيُجْزِئُ مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى»، وأوسطها أربع ركعات للأحاديث التي معنا، وأكثرها وأكملها ثمان ركعات لما رواه أبو داود في سننه عن أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها، «أن رسول الله ﷺ يوم الفتح صلى سبحة الضحى ثماني ركعات، يسلم من كل ركعتين»، وقال النووي: اسناده صحيح على شرط البخاري، وقال ابن حجر: كثير من أئمة الحديث يختارون أن تصلى الضحى أربعًا، لكثرة الأحاديث الواردة في ذلك كحديث أبي الدرداء وأبي ذر ونعيم بن همار وغيرهم ﷺ، ويسلم من كل ركعتين، ووقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال. صحيح مسلم في كتاب الصلاة، باب استحباب صلاة الضحى (١/ ٤٩٨)ح (٧٢٠)، سنن أبي داود في كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى (٢/ ٢٨) ح (١٢٩٠)، فتح الباري لابن حجر (٣/ ٥٤) بتصرف، المجموع للنووي(٤/ ٣٦).

٢ – الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٦٨)

٢- بقية بن الوليد الحمصي، ولد ١١٠هـ، روى عن ضبارة بن مالك ومحمد بن زياد، وعنه حيوة بن شريح وشعبة، قال الحاكم في مستدركه: ثقة لم يختلف في صدقه إذا روى عن المشهورين، وقد استشهد مسلم به، وقال الحاكم في سؤالات مسعود: " ثقة مأمون"، وقال الهيثمي: ثقة يدلس، وقال يحيى بن معين، وأبو زرعة: إذا روى عن ثقة فهو ثقة حجة، وقال أبو حاتم: سألت أبا مسهر عن حديث لبقية فقال: احذر حديث بقية، وكن منها على تقية، فإنها غير نقية، وقال أبو حاتم: يكتب حديث بقية، ولا يحتج به، وهو أحب إلى من إسماعيل بن عياش، وقال ابن سعد: ثقة في روايته عن الثقات، وكان ضعيف الرواية عن غير الثقات، وقال ابْن المبارك: إذا اجتمع بقية وإسماعيل بْن عياش فبقية أحب إلي، وقال العجلي: ثقة ما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء، وقال أبو إسحاق الفزاري: خذوا عن بقية ما حدث عن الثقات، ولا تأخذوا عن إسماعيل بن عياش ما حدث عن الثقات ولا غير الثقات، وقال عبد الله بن الإمام أحمد: سئل أبي عن بقية وإسماعيل بن عياش فقال: بقية أحب إلى، فإذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا، وقال ابن عدي بعد ذكره لجملة من أحاديثه: ولبقية حديث صالح غير ما ذكرناه ففي بعض رواياته يخالف الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط كإسماعيل بن عياش إذا روى عن الشاميين فهو ثبت، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فربما وهم عليهم، وربما كان الوهم من الراوي عنه، وبقية صاحب حديث، ومن علامة صاحب الحديث أنه يروي عن الكبار والصغار، ويروي عنه الكبار من الناس، وهذا صورة بقية، وقال الخطيب وابن شاهين وابن أبي شيبة: صَدُوق، وقال النسائي: إذا قال أخبرنا أو حدثنا فهو ثقة، وإن قال: عن، فلا يؤخذ عنه، لا يُدْرَى عمن أخذه، ووثقه الذهبي في جميع كتبه، وقال ابن حجر: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، وعده من المرتبة الرابعة في طبقات المدلسين، وما أحسن ما قاله فيه ابن حبان: دخلت حمص، وَأَكْثر همي شَأْن بَقِيَّة، فتتبعت حَدِيثه، وكتبت النّسخ عَلَى الْوَجْه، وتتبعت مَا لَمْ أجد بعلو من رِوَايَة القدماء عَنْهُ، فرأيته ثِقَة مَأْمُونًا، وَلكنه كَانَ مدلسًا، سمع من عبيد اللَّه بْن عُمَر وَشعْبَة وَمَالِك أَحَادِيث يسيرَة مُسْتَقِيمَة، ثُمَّ سمع عَن أَقوام كَذَّابين ضعفاء

متروكين عَن عبيد الله بن عمر وَشعْبَة وَمَالِك، مثل: المجاشع بْن عَمْرو، وَالسري بْن عَبْد الحميد، وَعمر بن مُوسَى وأشباههم، وأقوام لَا يعْرفُونَ إِلَّا بالكنى، فروى عَن أوليك الثِّقَات الَّذِينَ رَآهُمْ بالتدليس مَا سمع من هَؤُلاءِ الضُّعَفَاء، وَكَانَ يَقُول: قَالَ عبيد اللَّه بْن عُمَر عَن نَافِع، وَقَالَ مَالِك عَن نَافِع كَذَا، فحملوا عَن بَقِيَّة عَن عبيد اللَّه، وَبَقِيَّة عَن مَالِك،وأسْقط الواهي بَينهمَا، فالتزق الْمَوْضُوع ببَقِيَّة، وتخلص الْوَاضِع من الْوسط، وَإِنَّمَا امتحن بَقِيَّة بتلاميذ لَهُ كَانُوا يسقطون الضُّعَفَاء من حَدِيثه ويسوونه، فالتزق ذَلِكَ كُله بِهِ، وخلاصة القول أنه ثقة يدلس عن الضعفاء، فإذا صرح بالتحديث قُبل حديثه، وزال ما كنا نخشاه من تدليسه، وهنا صرح بالتحديث في جميع طرق الحديث فيقبل حديثه، مات ١٩٧هـ([1]).

الحديث: وعن سفيان بن أسيد الحضرمي ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثا هو لك مصدق، وأنت له به كاذب".

قال الحافظ المنذري: رواه أبو داود من رواية بقية بن الوليد، وذكر أبو القاسم البغوي في معجمه سفيان هذا، وقال: لا أعلم روى غير هذا الحديث([2]).

التخريج:

– أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأدب، باب في المعاريض(٧/ ٣٢٧) ح (٤٩٧١)، فقال: حدَّثنا حَيوَةُ بنُ شريحٍ الحضرميُّ إمامُ مسجد حمص، حدَّثنا بقيةُ ابنُ الوليد، عن ضُبارةَ بن مالكٍ الحضرميِّ، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن جُبير

---

١ – بقية بن الوليد ترجمته في: المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٢٨٤)، (١/ ٤٠٦)، (١/ ٤٢٥)، (٢/ ٨٨)، مجمع الزوائد (١/ ١٩٠)، العبر للذهبي (١/ ٢٥٢)، التقريب (ص: ١٢٦)، تاريخ الإسلام (١٣/ ١٢٤)، الطبقات الكبرى (٧/ ٣٢٦)، تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ٧٩)، التاريخ الكبير (٢/ ١٥٠)، الثقات للعجلي (ص: ٨٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٥)، المجروحين لابن حبان (١/ ٢٠٠)، الكامل لابن عدي (٢/ ٢٥٩)، الثقات لابن شاهين (ص: ٤٩)، تاريخ بغداد (٧/ ٦٢٣)، الكاشف (١/ ٢٧٣)، المغني في الضعفاء (١/ ١٠٩)، السير (٨/ ٥١٨)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٥٤)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٣١)، المدلسين (ص: ٣٧)، توضيح المشتبه (٢/ ٥٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٧٨)، طبقات المدلسين (ص: ٤٩).

٢ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب الأدب، باب الترغيب في الصدق (٣/ ٥٩٦) ح (٢٧).

بن نُفَير، عن أبيه عن سفيان بن أَسِيدٍ الحضرميِّ ﷺ، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: "كَبُرَت خيانةً أن تُحَدِّثَ أخاكَ حديثًا هو لَكَ به مُصَدَّقٌ، وأنتَ لَهُ به كاذِبٌ".

– وأخرجه البغوي في معجم الصحابة فقال: حدثنا محمد بن إسحاق عن حيوة بن شريح به (٣/ ٢٠٢) ح(١١٢٧)، (بلفظه)، وقال عقبه: ولا أعلم روى غير هذا الحديث.

– وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريق محمد بن بكر عن أبي داود السجستاني به في كتاب الشهادات، بَابُ: الْمَعَارِيضُ فِيهَا مَنْدُوحَةٌ عَنِ الْكَذِبِ (١٠/ ٣٣٦) ح(٢٠٨٤٦)، وأخرجه من طريق عبد الرهاب بن نجدة عن بقية بن الوليد به (١٠/ ٣٣٦) ح(٢٠٨٤٧)، (بلفظه).

– وأخرجه البخاري في الأدب المفرد فقال: حدثنا حيوة بن شريح به (ص: ١٤٢)، ح(٣٩٣)، وأخرجه في التاريخ الكبير عن حيوة بن شريح به (٤/ ٨٦)، (بلفظه).

– وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة من طريق إسحاق بن راهويه وسعيد بن عمرو السَّكُوني ومحمد بن مصفى عن بقية به (١/ ٣١٤)، (بلفظه).

– وأخرجه ابن عدي في الكامل من طريق محمد بن مصفى عن بقية به، وأخرجه من طريق محمد بن ضبارة بن مالك عن أبيه به (٥/ ١٦٢)، (بلفظه).

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد صحيح، وإن كان المنذري بيَّن علة الضعف في أمرين، أولهما: بقية بن الوليد، فإن بقية ثقة يدلس، وهنا في جميع طرق الحديث صرح بالتحديث فيقبل حديثه، وتابعه محمد بن ضبارة كما عند ابن عدي في كامله، ومحمد بن ضبارة، سكت عنه الجميع، وذكره ابن حبان في الثقات، وإعمال قوله أولى من اهماله، والله أعلم(١).

وثانيهما: نقله لقول البغوي في سفيان بن أسيد الحضرمي: لا أعلم روى غير هذا الحديث، كأنه يشير بذلك إلى نفي صحبته، وهذا ليس صحيح، فهو صحابي،

١ – الثقات لابن حبان (٩/ ٨٥).

وعدَّه ابن حجر في الصحابة في تمييزه، وذكر له الحديث الذي معنا، وبيّن للحديث متابعًا وشاهدًا، وجزم في التقريب بصحبته([1]).

شواهد الحديث: للحديث شاهد عن النواس بن سمعان ﷺ: أخرجه أحمد في مسنده (٢٩/ ١٨٣) ح(١٧٦٣٥)، فقال: حدثنا عمر بن هارون، عن ثور بن يزيد، عن شريح، عن جبير بن نفير الحضرمي، عن نواس بن سمعان ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: " كبرت خيانة تحدث أخاك حديثا هو لك مصدق، وأنت به كاذب ".

– وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عمر بن هارون به (١/ ٢٨٤)ح (٤٩٥)،(بلفظه)، وقال الهيثمي: رواه أحمد عن شيخه عمر بن هارون، وقد وثقه قتيبة وغيره، وضعفه ابن معين وغيره، وبقية رجاله ثقات، وقال العراقي: رَوَاهُ أَحْمد وَالطَّبَرَانِيّ من حَدِيث النواس بن سمْعَان بِإِسْنَاد جيد([2]).

الحكم النهائي على الحديث: الحديث صحيح، فقد صح من حديث سفيان بن أسيد الحضرمي كما سبق، وجوَّد العراقي حديث النواس بن سمعان ﷺ، ومعلوم أن الحديث يحكم عليه بأصح طرقه.

النموذج الثالث

حجاج بن أرطاة

أحد الأعلام، قال الدار قطني وغيره: لا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ليس بالقوي، وهو صدوق يدلس، وقال يحيى القطان: وهو وابن إسحاق عندي سواء، وقال أبو حاتم: إذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه، وقال الثوري: ما بقي أحد أعلم بما يخرج من رأسه منه، وقال حماد بن زيد: كان أحمد عندنا لحديثه من سفيان، وقال أحمد: كان من الحفاظ،

---

١ – الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١٠١)، تقريب التهذيب (ص: ٢٤٣).

٢ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ١٤٢) ح(٦١٢)، تخريج أحاديث الإحياء (ص: ١٠٢٤) ح(٣).

وروى له مسلم في صحيحه مقرونًا بآخر، وقال شعبة: اكتبوا عن الحجاج بن أرطاة وابن إسحق فإنهما حافظان(١).

٣- حجاج بن أرطأة: حجاج بن أرطأة – بفتح الهمزة وسكون الراء بعدها مهملة وبعد الألف هاء تأنيث – أبو أرطأة النخعي الكوفي، سمع عطاء والقاسم بن الوليد، وابن أبي بزة، وروى عنه الثوري وعبد السلام بن حرب، قال ابن المديني: سمعت يحيى القطان يقول: الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق عندي سواء، وتركت الحجاج متعمدًا ولم أكتب عنه حديثًا قط، وقال أحمد بن حنبل: كان الحجاج من الحفاظ، قيل له: فلم ليس هو عند الناس بذلك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة، وقال ابن معين وابن شاهين: كوفي صدوق ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: حجاج بن أرطأة صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، لم يسمع من الزهري ولا من هشام بن عروة ولا من عكرمة، وقال أبو زرعة: صدوق مدلس، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال شعبة: اكتبوا عن حجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق فإنهما حافظان، وقال ابن عدي: والحجاج بن أرطاة إنما عاب الناس عليه تدليسه، عن الزهري وعن غيره، وربما أخطأ في بعص الروايات فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه، وقال ابن خراش: كَانَ حجاج بْن أرطاة مدلسًا، وَكَانَ حافظًا للحديث، وقال ابن أبي شيبة: صدوق، وَفي حديثه اضطراب، قال البزار: كان حافظًا مدلسًا، وكان معجبًا بنفسه، وقال البخاري: يدلس، وقال الهيثمي: مدلس صدوق، يكتب حديثه، وليس ممن يتعمد الكذب، وقال النووي: اتفقوا على أنه مدلس، وكان بارعًا في الحفظ والعلم، ثم قال: روينا عن سفيان الثوري أنه قال لطلبة العلم: عليكم بالحجاج، فما بقى أحد أعرف بما يخرج من رأسه منه، وما رأيت أحفظ منه، وقال حماد بن زيد: الحجاج عندنا أقهر للحديث من الثوري، وقال الذهبي في كاشفه وميزانه: أحد الأعلام على لين في حديثه، وقال في السير: كان من بحور العلم، تكلم فيه لكبر فيه، ولتدليسه، ولنقص قليل في حفظه، ولم يُترك، ووثقه العجلي وأحمد والخطيب، وأخرج له مسلم في صحيحه، وحسَّن

١ – الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٦٩)

الترمذي حديثه في موضعين أولهما: عن جبلة بن سحيم، أن رجلًا سأل ابن عمر رضي الله عنهما، عن الأضحية أواجبة هي؟ فقال: «ضحى رسول الله ﷺ والمسلمون»، فأعادها عليه، فقال: أتعقل؟ «ضحى رسول الله ﷺ والمسلمون»، وثانيهما: عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «أقام رسول الله ﷺ بالمدينة عشر سنين يضحي كل سنة»، وقال ابن حجر في الفتح: ضعيف ومدلس، وقال في تقريبه: صدوق كثير الخطأ والتدليس، وعده في طبقات المدلسين من المرتبة الرابعة، وخلاصة القول فيه أنه صدوق يدلس، وعدَّ أبو زرعة والعلائي من دلَّس وأرسل عنهم الحجاج، ولم يُذكر فيهم القاسمان ابن الوليد وابن أبي بزة، لكن هذا لا يكفي، فلا بد من التصريح بالسماع والتحديث، لكن في جميع طرق الحديث لم يصرح بالسماع، فيُرد حديثه هنا، مات ١٥٠هـ([1]).

الحديث: وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلًا سأل النبي ﷺ عن رمي الجمار ما لنا فيه؟ فسمعته يقول: تجد ذلك عند ربك أحوج ما تكون إليه.
قال الحافظ المنذري: رواه الطبراني في الأوسط والكبير من رواية الحجاج بن أرطاة([2]).

---

١ – حجاج بن أرطأة ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ١٥٥)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٥١٨)، الثقات لابن شاهين (ص: ٦٧)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين(ص: ٧٨)، تاريخ بغداد (٩/ ١٣٣)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٥٣)، وفيات الأعيان (٢/ ٥٦)، الكاشف (١/ ٣١١)، ميزان الاعتدال (١/ ٤٥٨)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٦٩)، طبقات المدلسين (ص: ٤٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٩٧)، المدلسين (ص: ٤٠)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص: ٦٢)، جامع التحصيل (ص: ١٦٠)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٢٠٠)، (٤/ ١٨٧)، (٤/ ٢٢٨)، (٦/ ٩٣)، (٨/ ١٥٤)، سنن الترمذي (٤/ ٩٢) ح (١٠٥٦)، (٤/ ٩٢) ح (١٥٠٧)، تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ١٣٢)، التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٣٧٨)، الثقات للعجلي (ص: ١٠٧)، تقريب التهذيب (ص: ١٥٢)، فتح الباري لابن حجر (١٢/ ١٠٣).

٢ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب الحج، باب الترغيب في رمي الجمار، وما جاء في رفعها (٢/ ٢٠٧).

التخريج:

– أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/ ٢٦٣) ح (٤١٤٧)، فقال: حدثنا علي بن سعيد قال: نا عبد المؤمن بن علي الزعفراني قال: حدثنا عبد السلام، عن حجاج بن أرطاة، عن القاسم بن الوليد، والقاسم بن أبي بزة، عن طلحة بن مصرف، عن مجاهد، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رجلًا سأل النبي ﷺ عن رمي الجمار: ما لنا فيه؟ فسمعته يقول: «تجد ذلك عند ربك أحوج ما تكون إليه».

وقال عقبه: لم يرو هذا الحديث عن القاسم بن أبي بزة إلا حجاج، ولا عن حجاج إلا عبد السلام، تفرد به: عبد المؤمن "

– وأخرجه أيضًا في المعجم الكبير عن علي بن سعيد به (١٢/ ٤٠١) ح(١٣٤٧٩)، (بلفظه)، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط والكبير، وفيه الحجاج بن أرطاة، وفيه كلام. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد(٣/ ٢٦٠)ح(٥٥٨٧).

– وأخرجه أبو نعيم في الحلية فقال: حدثنا سليمان بن أحمد الطبراني عن علي بن سعيد به (٥/ ٢٨)، (بلفظه)، وقال عقبه: غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ طَلْحَةَ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْمُؤْمِنِ.

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد ضعيف، فيه الحجاج بن أرطأة صدوق يدلس، ولم يصرح بالتحديث في جميع طرق الحديث فلا يقبل حديثه هنا، وبهذا نتفق مع المنذري في علة الضعف التي ذكرها.

شواهد الحديث: للحديث شاهدان:

أحدهما: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ٢٠٩) ح(١٧٥٠)، فقال: حدثنا أحمد قال: نا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي قال: نا أبي، عن يزيد بن سنان، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه رضي الله عنه قال: قلنا: يا رسول الله، هذه الجمار التي ترمي كل سنة، فنحسب أنها تنقص، فقال: «ما تقبل منها رفع، ولولا ذلك رأيتموها مثل الجبال»، وقال عقبه: لم يرو هذا الحديث عن عمرو إلا

زيد، تفرد به: يزيد بن سنان "، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه يزيد بن سنان التميمي، وهو ضعيف([1]).

وثانيهما: عن ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه البزار كما قال الهيثمي، قال رسول الله ﷺ: «إذا رميت الجمار كان لك نورًا يوم القيامة»، ولم أقف عليه في مسند البزار، لأن البزار له مسندان كبير وصغير، ولعل هذا الحديث من المفقود منهما أو من أحدهما، والله أعلم، وقال الهيثمي عقب الحديث: رواه البزار، وفيه صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف([2]).

الحكم النهائي على الحديث: ضعيف من جميع طرقه وشواهده، فعلة الضعف في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: الحجاج بن أرطأة، وفي حديث أبي سعيد الخدري ﷺ: يزيد بن سنان، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما: صالح مولى التوأمة، لكن أعمال الحج كلها تُكفر الذنوب، ويُثاب عليها المرء، ويكفي فيها حُسن الاقتداء والطاعة لسيد الخلق ﷺ، ويؤكد ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه([3])، وكذا ما أخرجاه في صحيحيهما عَنْ عُمَرَ ﷺ: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الحَجَرِ الأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، لاَ تَضُرُّ وَلاَ تَنْفَعُ، وَلَوْلاَ أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ»([4])، ولا سيما فرمي الجمار من أعمال الحج كتقبيل الحجر والطواف، ونحو ذلك.

---

١ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/ ٢٦٠) ح(٥٥٨٩).

٢ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/ ٢٦٠) ح(٥٥٨٨).

٣ – أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور (٢/ ١٣٣) ح(١٥٢١)، وأخرجه في باب قوله تعالى: فلا رفث ولا فسوق (٣/ ١١) ح(١٨١٩)، ح (١٨٢٠)، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة (٢/ ٩٨٣) ح(١٣٥٠).

٤ – أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحج، باب ما ذُكر في الحجر الأسود (٢/ ١٤٩) ح(١٥٩٧)، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود صحيح مسلم (٢/ ٩٢٥) ح(١٢٧٠)، ومعنى: (لا تضر ولا تنفع): أي بذاتك وإنما النفع بالثواب الذي يحصل بامتثال أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ في تقبيله.

النموذج الرابع

شرحبيل بن سعد المدني

قال ابن معين: ضعيف، وروى بشر بن عمر عن مالك: ليس بثقة، وقال الدار قطني: ضعيف يعتبر به، واتهمه ابن أبي ذئب، وقال أبو زرعة: فيه لين، وقال ابن عدي: في عامة ما يرويه إنكار، وقال ابن سعد لا يحتج به، وقال ابن عيينة: كان شرحبيل يفتي، ولم يكن أحد أعلم بالمغازي منه، وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له في صحيحه غير ما حديث([1]).

٤- شُرَحْبِيلُ بْنُ سَعْدٍ أبو سعد الأنصاري، روى عن أسامة بن زيد وعامة الصحابة، وروى عنه عمر بن محمد ويزيد بن الهاد، ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه في المشاهير، وأخرج له في صحيحه، وكذا ابن خزيمة والحاكم أخرجا له وصححا حديثه، وقال ابن سعد: لا يحتج به، وقال الحاكم: تابعي مدني غير متهم، وضعفه أبو حاتم والنسائي ومالك وابن معين وأبو زرعة وابن شاهين والهيثمي، وقال ابن عدي: في عامة ما يرويه إنكار، وهو إلى الضعف أقرب، وقال ابن حجر في الفتح: مختلف في توثيقه، وقال في التقريب: صدوق اختلط بأخرة، وعده العلائي وسبط بن العجمي من المختلطين، ولم ينص ابن الكيال على من روى عنهم قبل أو بعد الاختلاط، وهذا لأنه ضعيف بدون اختلاطه، فمعرفة من روى عنهم قبل أو بعد لا يغير من حاله، وخلاصة القول فيه أنه ضعيف، فقد ضعفه الجمهور، مات ١٢٣هـ([2]).

---

١ – الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٧١).

٢ – شرحبيل بن سعد ترجمته في: الثقات لابن حبان (٤/ ٣٦٥)، مشاهير علماء الأمصار (ص: ١٢٦)، الطبقات الكبرى (٥/ ٢٣٧)، المستدرك (١/ ٤٨٦) ح (١٢٤٩)، مجمع الزوائد (١/ ٢١٢)، (٢/ ٣٧)، (٢/ ٨٦)، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٢٢٥)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٥٦)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٣٣٩)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٦٤)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ١٠٨)، المختلطين للعلائي (ص: ٥٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٢١)، فتح الباري لابن حجر (٣/ ٢٠٤)، تقريب التهذيب (ص: ٢٦٥)، الكواكب النيرات لابن الكيال(ص: ٤٧٢)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط لسبط بن العجمي (ص: ١٦٦).

الحديث: وروى ابن خزيمة في صحيحه عن شرحبيل بن سعد عن أسامة ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يصوم الاثنين والخميس ويقول: إن هذين اليومين تعرض فيهما الأعمال(١).

التخريج:

– أخرجه ابن خزيمة في صحيحه في كتاب الصوم، باب في استحباب صوم يوم الاثنين والخميس، لأن الأعمال فيهما تعرض على الله عز وجل (٣/ ٢٩٩) ح (٢١١٩)، فقال: حدثنا سعيد بن أبي يزيد، وراق الفريابي، حدثنا محمد بن يوسف، حدثني أبو بكر بن عياش، عن عمر بن محمد، حدثني شرحبيل بن سعد، عن أسامة ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يصوم يوم الاثنين والخميس، ويقول: "إن هذين اليومين تعرض فيهما الأعمال".

– وأخرجه أبو داود في سننه من طريق مولى أسامة بن زيد عن أسامة ﷺ به في كتاب الصيام، باب في صوم الاثنين والخميس (٢/ ٣٢٥) ح (٢٤٣٦)، (مطولًا).

– وأخرجه النسائي في سننه من طريق أبي سعيد المقبري قال: حدثني أسامة بن زيد ﷺ به في كتاب الصيام، باب صوم النبي ﷺ (٤/ ٢٠١)ح (٢٣٥٨)، (مطولًا).

– وأخرجه أحمد في مسنده من طريق مولى أسامة بن زيد عن أسامة ﷺ به (٣٦/ ٧٢) ح(٢١٧٤٤)، (٣٦/ ١١٥) ح(٢١٧٨١)، (مطولًا).

– وأخرجه أحمد في مسنده من طريق أبي سعيد المقبري عن أسامة ﷺ به (٣٦/ ١٢٥) ح(٢١٧٩١)،(مختصرًا).

– وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير من طريق عمر بن الحكم عن أسامة ﷺ به (١/ ١٦٧) ح(٤٠٩)،(بنحوه).

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد ضعيف، وعلة ضعفه شرحبيل بن سعد ضعفه الجمهور، لكن الحديث صح من طرقٍ أخرى عن أسامة بن زيد، فقد تابع شرحبيل بن سعد، كما عند النسائي وأحمد: أبو سعيد المقبري (كيسان)،

---

١ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب الصوم، باب الترغيب في صوم الاثنين والخميس (٢/ ١٢٥).

وثقه النسائي، واحتج به الجماعة كما قال ابن حجر في الإصابة، ووثقه العجلي وابن سعد وابن حجر([1])، وتابع شرحبيل أيضًا كما عند الطبراني:عمر بن الحكم، احتج به الشيخان في صحيحيهما، ووثقه ابن سعد وابن حبان والعجلي والذهبي وابن حجر([2])، وتابع شرحبيل أيضًا كما عند أبي داود وأحمد: حرملة مولى أسامة بن زيد، احتج به البخاري في الفتن، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق([3])، وبهذا لا نتفق مع المنذري في العلة، لأن شرحبيل تابعه أكثر من واحد ثقة، والإسناد يحكم عليه بأضعف رواته، والمتن يحكم عليه بأصح طرقه.

شواهد الحديث: للحديث شاهد عن أبي هريرة ﷺ: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البر والصلة والآداب، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الشَّحْنَاءِ وَالتَّهَاجُرِ (٤/ ١٩٨٧) ح (٢٥٦٥) فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ، رَفَعَهُ مَرَّةً قَالَ: " تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ فِي كُلِّ يَوْمِ خَمِيسٍ وَاثْنَيْنِ، فَيَغْفِرُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، لِكُلِّ امْرِئٍ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا، إِلَّا امْرَءًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ: ارْكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا، ارْكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا "

– وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق مالك بن أنس عن مسلم بن أبي مريم به في كتاب الصوم، باب في استحباب صوم يوم الاثنين والخميس، لأن الأعمال فيهما تعرض على الله ﷻ (٢/ ١٠١٦) ح (٢١٢٠)، وقال ابن خزيمة

---

١ – أبو سعيد المقبري(كيسان) ترجمته في: الطبقات الكبرى (٥/ ٦٣)، الثقات للعجلي (ص: ٤٩٩)، الثقات لابن حبان (٥/ ٣٤٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٤٨٨)، تقريب التهذيب (ص: ٤٦٣).

٢ – عمر بن الحكم ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار (ص: ١٣٦)، الطبقات الكبرى (٥/ ٢١٤)، الثقات للعجلي (ص: ٣٥٦)، الثقات لابن حبان (٥/ ١٤٧)، الكاشف (٢/ ٥٧)، تقريب التهذيب (ص: ٤١١).

٣ – حرملة مولى أسامة بن زيد ترجمته في: رجال صحيح البخاري (١/ ٢١٦)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٢٧٣)، الثقات لابن حبان (٤/ ١٧٣)، تقريب التهذيب (ص: ١٥٦).

عقبه: هذا الخبر في "موطأ مالك" موقوف غير مرفوع، وهو في "موطأ ابن وهب" مرفوع صحيح([1]).

الحكم النهائي على الحديث: الحديث صحيح، فقد صح من طرقٍ عن أسامة بن زيد كما في تخريج الحديث وجمع متابعاته، وصح من حديث أبي هريرة ﷺ، أخرجه مسلم في صحيحه، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، وصرح عقبه بصحة المرفوع، وكذا أبو بكر بن العربي رجح المرفوع وصححه في شرحه للموطأ.

النموذج الخامس

شهر بن حوشب

قال ابن عون: تركوه، وقال شبابة عن شعبة: لقيت شهرًا فلم أعتد به، وقال ابن عدي: شهر ممن لا يعتد بحديثه، ولا يتدين بحديثه، وقال أبو حاتم: ليس بدون أبي الزبير، ولا يحتج به، وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال يعقوب بن شيبة: شهر ثقة طعن فيه بعضهم، ووثقه ابن معين وأحمد بن حنبل والعجلي والفسوي، وروى له مسلم مقرونًا، واحتج به غير واحد([2]).

٥- شَهْرُ بنُ حَوْشَبٍ - بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالشِّينِ الْمُعْجَمَةِ - أَبُو سَعِيْدٍ الأَشْعرِيُّ، الشَّامِيُّ، مَوْلَى الصَّحَابِيَّةِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيْدَ الأَنْصَارِيَّةِ، حَدَّثَ عَنْ:

---

١ - لم أقف عليه موقوفًا عند مالك في الموطأ، بل وجدته مرفوعًا عند أبي بكر بن العربي في شرحه للموطأ في كتاب الجامع، باب ما جاء في الهجر(٢/ ٨٠) ح (١٨٩٧)، فقال أبو مصعب الزهري: حدثنا مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس، فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئا، إلا رجلا كانت بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: أنظروا هذين حتى يصطلحا، أنظروا هذين حتى يصطلحا.

قال أبو بكر بن العربي: حديثُ سُهَيل مُسنَدٌ حسن، وحديث مسلم بن أبي مريم هو حديث موقوف عند جماعة رُوَاةِ "الموطَّأ"، وقد رواه ابنُ وهبٍ، عن مالك، عن مسلم، عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ، عن النّبيِّ ﷺ مُسنَدًا، وهو الصّحيح؛ لأنّه لا يقال مِثْلُه بالرَّأيِ، ولا يُدرَكُ بالقياسِ. المسالك في شرح موطأ مالك (٧/ ٢٧٧).

٢ - الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٧١).

مَوْلاَتِهِ؛ أَسْمَاءَ، وعن أبي هريرة، وَيُرْسِلُ عَنْ: بِلاَلٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَسَلْمَانَ، وحَدَّثَ عَنْهُ: قَتَادَةُ، وَحفص بن أبي حفص التميمي، ضعفه ابن حبان، وأبو حاتم، والنسائي، والجوزجاني، وابن عدي، وابن سعد، ووثقه أحمد وابن معين والعجلي وابن شاهين ويعقوب بن شيبة، والهيثمي في مجمعه أكثر من مرة، واحتج به مسلم في صحيحه في حديث " الكمأة من المن "، وصحح وحسّن الترمذي روايته عن موالاته أسماء بنت يزيد في أكثر من موضع، وقال الترمذي: قال محمد بن إسماعيل البخاري: شهر حَسُن الحديث، وقوى أمره، وقال: إنما تكلم فيه ابن عون، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال الإمام أحمد: روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حسانًا، وقال ابن حجر في الفتح: حَسُن الحديث، وقال في التقريب: صدوق كثير الإرسال والأوهام، وصح سماعه من موالاته أسماء بنت يزيد فقد نص على ذلك كل من ترجموا له، فزال ما كنا نخشاه من ارساله، فهو صدوق حسن الحديث كما قال البخاري وأحمد وأبو زرعة، مات ١١١هـ(١).

الحديث: وعن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها: "أنها كانت عند رسول الله ﷺ والرجال والنساء قعود عنده، فقال: لعل رجلًا يقول ما فعل بأهله، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها، فأرم القوم، فقلت: إي والله يا رسول الله إنهم ليفعلون، وإنهن ليفعلن؟ قال: فلا تفعلوا، فإنما مثل ذلك مثل شيطان لقي شيطانة فغشيها، والناس ينظرون" رواه أحمد من رواية شهر بن حوشب.

---

١ – شهر بن حوشب ترجمته في: الطبقات الكبرى (٧/ ٣١٢)، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٨٣)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٠٠)، الكامل لابن عدي (٥/ ٦٤)، صحيح مسلم (٣/ ١٦٢١) ح (٢٠٤٩)، سنن الترمذي (٤/ ٢٣٨) ح (١٧٦٥)، (٥/ ٥١٧) ح (٣٤٧٨)، مجمع الزوائد (١/ ٣٢)، (١/ ٥٤)، (١/ ٢١٣)، (١/ ٢٢٢)، (٣/ ١٢٥)، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٢١٦)، (٤/ ٤٣٤)، أحوال الرجال (ص: ١٥٦)، الثقات للعجلي (ص: ٢٢٣)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٥٦)، الجرح والتعديل ٤/ ٣٨٣)، المجروحين لابن حبان (١/ ٣٦١)، الثقات لابن شاهين (ص: ١١١)، جامع التحصيل (ص: ١٩٧)، تحفة التحصيل (ص: ١٥٠)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٧٨)، تقريب التهذيب (ص: ٢٦٩)، فتح الباري لابن حجر (٣/ ٦٥).

[أرم القوم]: بفتح الراء وتشديد الميم: أي سكتوا، وقيل: سكتوا من خوف ونحوه([1]).

التخريج:

– أخرجه أحمد في مسنده (٤٥/ ٥٦٤) ح (٢٧٥٨٣)، فقال: حدثنا عبد الصمد، قال: حدثنا حفص السراج، قال: سمعت شهرًا، يقول: حدثتني أسماء بنت يزيد رضي الله عنها، أنها كانت عند رسول الله ﷺ والرجال والنساء قعود عنده فقال: " لعل رجلًا يقول: ما يفعل بأهله، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها، فأرم القوم " فقلت: إي والله يا رسول الله، إنهن ليقلن، وإنهم ليفعلون، قال: «فلا تفعلوا، فإنما مثل ذلك الشيطان لقي شيطانة في طريق فغشيها والناس ينظرون».

– وأخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث من طريق أبي عامر عن حفص السراج به (٢/ ٦٥٦)، (بنحوه).

– وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير من طريق ثوبان بن فروخ عن حفص السراج به (٢٤/ ١٦٢) ح (٤١٤)، (بلفظ مقارب)، وقال الهيثمي: رواه أحمد، والطبراني، وفيه شهر بن حوشب، وحديثه حسن، وفيه ضعف. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٤/ ٢٩٤) ح(٧٥٦٢).

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد حسن، فيه شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال، وهنا صرح بسماعه من موالاته أسماء كما عند أحمد في مسنده، وصح سماعه منها، فزال ما كنا نخشاه من ارساله، وهي علة الضعف التي ضعف المنذري بها الحديث، فالحديث حسن.

شواهد الحديث: للحديث شاهدان: أحدهما: عن أبي سعيد الخدري ﷺ، أخرجه البزار في مسنده كما عند البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٤/ ٦١) ح(٣١٦٩)، فقال البزار: ثنا رَوْحُ بْنُ حَاتِمٍ، ثنا مَهْدِيُّ بْنُ عِيسَى، ثنا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ المهلبي، ثنا معيد بن يزيد أبو سلمة، عن أبي نضرة عن أَبِي سَعِيدٍ– هُوَ الْخُدْرِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: {أَلَا عَسَى أَحَدُكُمْ أَنْ يَخْلُوَ

---

١ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب النكاح، باب الترهيب من إفشاء السر سيما ما كان بين الزوجين (٣/ ٨٦)ح(٢).

بِأَهْلِهِ، يُغْلِقُ بَابًا، ثُمَّ يُرْخِي سترًا، ثُمَّ يَقْضِي حَاجَتَهُ، ثُمَّ إِذَا خَرَجَ حَدَّثَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ، أَلَا عَسَى إِحْدَاكُنَّ أَنْ تَغْلِقَ بَابَهَا، وَتُرْخِيَ سِتْرَهَا، فَإِذَا قَضَتَ حَاجَتَهَا حَدَّثَتْ صَوَاحِبَتَهَا، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ سَفْعَاءُ الْخَدَّيْنِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُنَّ لَيَفْعَلْنَ، وَإِنَّهُمْ لَيَفْعَلُونَ، قَالَ: فَلَا تَفْعَلُوا، فَإِنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مِثْلُ شَيْطَانٍ لَقِيَ شَيْطَانَةً عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا، ثم انصرف وتركها}، ثم قَالَ الْبَزَّارُ: لَا نَعْلَمُهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَأَبُو سَلَمَةَ ثِقَةٌ، وَمَهْدِيٌّ واسطي لَا بَأْسَ بِهِ.

وثانيهما: عن أبي هريرةﷺ، أخرجه البزار في مسنده (١٧/ ٦١) ح(٩٥٨٣)، فقال: حدثنا مؤمب بن هشام حدثنا إسماعيل بن إبراهيم وهو ابن علية ، عن الجريري ، عن أبي نضرة ، عن الطفاوي، قال: قدمت المدينة فثويت عند أبي هريرة ﷺ شهرًا، فحدثني أنه وعك فدخل رسول الله ﷺ المسجد، فقال: أين الغلام الدوسي؟ فقيل: ها هو ذاك في ناحية المسجد موعوكًا، فجاء فوضع يده علي، وقال: معروفًا ، ثم قال: إن الشيطان نساني من صلاتي شيئًا، فليسبح الرجال، وليصفح النساء، ثم قام رسول الله ﷺ في صلاة وخلفه صفان من الرجال وصف من النساء، أو صفان من النساء وصف من الرجال فصلى ولم ينسى شيئًا ، فلما قضى صلاته حمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد ألا عسى رجل يغلق بابًا، ويرخي سترًا، ويستتر بستر الله، ثم يخرج فيقول: فعلت بأهلي كذا، وفعلت بأهلي كذا، فقامت جارية كعاب، فقالت: يا رسول الله، والله إنهم ليفعلون ذلك، وإنهن ليفعلن ذلك ، فقال رسول الله ﷺ: ألا أنبئكم بمثل ذلك؟، قالوا وما مثله؟ قال: كمثل شيطان لقي شيطانة في سكة فنكحها والناس ينظرون ، ثم قال: ألا لا تباشر المرأة المرأة، ولا الرجل الرجل، إلا الولد والوالد، ثم قال: إن طيب الرجال ريح لا لون له، وطيب النساء لون لا ريح له.

قال البزار عقبه: هذا الحديث لا نعلمه يُروى عن أبي هريرة ﷺ ، بهذا التمام إلا بهذا الإسناد، وقد روي مواضع منه ، عن أبي هريرة ﷺ ، وعن غيره.

الحكم النهائي على الحديث: الحديث حسن، فقد تبين مما سبق أن حديث أسماء بنت يزيد حسن، وكذا حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، فكلام البوصيري يوحي بذلك عندما ذكر عقبه أن مهدي بن عيسى لا بأس به، ومعني الحديث صحيح، فقد حذر النبي ﷺ من ذلك كما عند مسلم في صحيحه، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ

بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا»(١).

النموذج السادس

عاصم بن بهدلة

وهو عاصم بن أبي النجود الكوفي، أحد القراء السبعة، قال يحيى القطان: ما وجدت رجلاً اسمه عاصم إلا وجد له رديء الجهل، وقال النسائي: عاصم ليس بحافظ، وقال الدار قطني: في حفظ عاصم شيء، وقال أبو حاتم: ليس محله أن يقال ثقة، وقال أبو زرعة وأحمد: ثقة، وقال ابن سعد: ثقة، إلا أنه كثير الخطأ في حديثه، وروى له البخاري ومسلم مقرونًا، وحديثه حسن، والله أعلم(٢).

٦- عاصم بن بهدلة بن أبى النجود أبو بكر الكوفي الأسدي، روى عن أبي وائل وحبيب بن أبي جبيرة، وروى عنه: الثوري وحماد بن زيد وحماد بن سلمة، قال أحمد: ثقة رجل صالح خير ثقة، وقال أبو حاتم: محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ، وقال أبو زرعة: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه العجلي، ويعقوب بن سفيان، وقال أبو بكر البزار: لم يكن بالحافظ، ولا نعلم أحدًا ترك حديثه على ذلك، وقال ابن الملقن: قَارِئ أهل الْكُوفَة وَإِن لم يخرج الشَّيْخَانِ حَدِيثه فِي الصَّحِيح لسوء حفظه، فَلَيْسَ بساقط إِذا وَافق فِيمَا يرويهِ الثِّقَات، وَلم يُخَالِفهُ الْأَثْبَات، وقال ابن سعد: ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه، وسكت عنه البخاري فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وصحح ابن خزيمة حديثه عن زر بن حبيش ﷺ في المسح على الخفين بعد الغائط، وكذا صحح ابن حبان حديثه في أكثر من موضع منها دعوة ابن مسعود ﷺ:" اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ إِيمَانًا لَا يَرْتَدُّ، وَنَعِيمًا لَا يَنْفَدُ، وَمُرَافَقَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ في أعلى جنة الخلد"، وكذا صحح الحاكم حديثه، ووافقه الذهبي في تلخيصه في أكثر من

---

١ - أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب النكاح، بَابُ تَحْرِيمِ إِفْشَاءِ سِرِّ الْمَرْأَةِ (٢/ ١٠٦٠) ح (١٤٣٧).

٢ - الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٧٢)

موضع منها في كتاب الجهاد، ومنها في مناقب عبد الله بن سلام ﷺ، وفي كتاب الرقى والتمائم في حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب، وكذا صحح حديثه الشيخ أحمد شاكر في أكثر من موضع في تعليقه على مسند الإمام أحمد، وكذا صحح حديثه الضياء المقدسي في المختارة في مواضع منها: حديث أشد الناس بلاءً الأنبياء، وحديث مدة المسح على الخفين، ومعلوم أن المختارة ممن اشترط مؤلفها الصحة فيها، وحسَّن الهيثمي حديثه في المجمع، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وقال ابن معين: ثقة لا بأس به، وقال الذهبي في السير: كان عاصم ثبتًا في القراءة، صدوقًا في الحديث، وحديثه في الكتب الستة، لكن في الصحيحين متابعة، وقال في ميزانه: حَسُن الحديث، فخلاصة القول أنه صدوق حسُن الحديث، مات ١٢٨هـ([1]).

الحديث: وعن يعلى بن سيابة ﷺ ([2]): "أنه عهد النبي ﷺ، وأتى على قبر يعذب صاحبه، فقال: إن هذا كان يأكل لحوم الناس، ثم دعا بجريدة رطبة، فوضعها على قبره، وقال: لعله أن يخفف عنه مادامت هذه رطبة" رواه أحمد والطبراني، ورواة أحمد ثقات إلا عاصم بن بهدلة([3]).

---

١ – عاصم بن بهدلة ترجمته في: البدر المنير (٣/ ١١)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٢٩٩)، (٦/ ٦٩)، صحيح ابن خزيمة (١/ ٥٥) ح (١٧)، صحيح ابن حبان (٥/ ٣٠٣) ح (١٩٧٠)، مسند أحمد (١/ ٥١٣) ح (٧٩٩)، (٢/ ٢١٦) ح (١٤٥٨)، (٢/ ٢٥٨) ح (١٥٥٥)، (٢/ ٢٧٧) ح (١٦٠٨)، المستدرك على الصحيحين(٢/ ١٠٠) ح (٢٤٥٣)، (٣/ ٤٧٠) ح (٧٥٩٥)، (٤/ ٤٦٠) ح (٨٢٧٨)، الأحاديث المختارة (٣/ ٢٥٢) ح (١٠٥٧)، (٨/ ٣٦) ح (٢٩)، الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٠)، الثقات لابن حبان (٧/ ٢٥٦)، الثقات لابن شاهين (ص: ١٥٠)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٥٦)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٩)، تقريب التهذيب (ص: ٢٨٥)، الطبقات الكبرى (٦/ ٣١٧)، التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٤٨٧).

٢ – قال ابن معين رحمه الله: يعلى بن مرّة هُوَ يعلى بن سيابة، يَقُولُونَ سيابة أمه. تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٣).

٣ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب الأدب، باب الترهيب من الغيبة والبهت وبيانهما، والترغيب في ردهما (٣/ ٥١٢)ح(٢٦).

التخريج:

– أخرجه أحمد في مسنده (٢٩/ ١٠٢) ح(١٧٥٦٠)، ولم يذكر سبب العذاب في القبر، فقال: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد، عن عاصم بن بهدلة، عن حبيب بن أبي جبيرة، عن يعلى بن سيابة ﷺ، أن النبي ﷺ مر بقبر فقال: «إن صاحب هذا القبر يعذب في غير كبير» ثم دعا بجريدة، فوضعها على قبره، فقال: «لعله أن يخفف عنه ما دامت رطبة».

– وأخرجه أحمد أيضًا في مسنده فقال: حدثنا أبو سلمة الخزاعي، عن حماد بن سلمة به (٢٩/ ١٠١) ح(١٧٥٥٩)،(مطولًا).

– وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط من طريق أبي عمر الضرير عن حماد بن سلمة به،(وذكر سبب عذاب القبر)،(٣/ ٤٢) ح (٢٤١٣)، (بلفظه).

– وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير من طريق عفان وسليمان بن حرب وحجاج بن المنهال وأبي عمر الضرير جميعهم عن حماد بن سلمة به (٢٢/ ٢٧٥) ح (٧٠٥)، (مطولًا).

– وأخرجه البيهقي في إثبات عذاب القبر من طريق محمد بن إسحاق عن سليمان بن حرب به (ص: ٨٩) ح(١٢٦)، (بلفظه).

– وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن سليمان بن حرب به(٣/ ٥٢) ح (١٢٠٤٤)، (بلفظه).

– وأخرجه عبد بن حميد في مسنده عن سليمان بن حرب به (ص: ١٥٤) ح(٤٠٤)، (بلفظه).

– وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني فقال: حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عن سُلَيْمَان بْنُ حَرْبٍ به (٣/ ٢٤٢) ح(١٦٠٣)، (بلفظه).

– وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة من طريق سعيد بن يحيى اللخمي عن حماد بن سلمة به (٣/ ٢٢١)، (بلفظه).

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد حسن، فيه عاصم بن بهدلة صدوق، وهو علة الضعف التي ضعَّف المنذري بها الحديث، وكلامه فيه نظر، فعاصم كما عرضنا من خلال ترجمته صدوق حسن الحديث، إضافةً لما سبق فالحديث من هذا الطريق حسَّنه الهيثمي في مجمعه، وقال ابن حجر في الفتح: رواته

موثقون، وجوَّد إسناده العراقي في تخريج أحاديث الإحياء، فالحديث بهذا الطريق لا ينزل عن درجة الحسن(١).

شواهد الحديث: للحديث شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما، وشاهد عن جابر رضي الله عنهما، وشاهد عن عائشة رضي الله عنها، وشاهد عن أبي بكرة رضي الله عنه.

فأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما: فأخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء، بَابٌ: مِنَ الكَبَائِرِ أَنْ لاَ يَسْتَتِرَ مِنْ بَوْلِهِ (١/ ٥٣) ح (٢١٦)، فقال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِحَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ المَدِينَةِ، أَوْ مَكَّةَ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ» ثُمَّ قَالَ: «بَلَى، كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَكَانَ الآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ». ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ، فَكَسَرَهَا كِسْرَتَيْنِ، فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ تَيْبَسَا» أَوْ: «إِلَى أَنْ يَيْبَسَا».

– وأخرجه البخاري أيضًا في صحيحه من طريق الأعمش من مجاهد به في كتاب الوضوء، باب ما جاء في غسل البول(١/ ٥٣)ح(٢١٨)، وفي كتاب الجنائز، باب الجريد على القبر(٢/ ٩٥)ح(١٣٦١)، وفي كتاب الأدب، باب الغيبة (٨/ ١٧) ح(٦٠٥٢)، (بلفظ مقارب).

– وأخرجه البخاري أيضًا في صحيحه من طريق عبيدة بن حميد عن منصور به في كتاب الأدب، باب النميمة من الكبائر (٨/ ١٧)،(٦٠٥٥)، (بلفظه).

– وأخرجه مسلم في صحيحه من طريق الأعمش عن مجاهد به في كتاب الطهارة، بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى نَجَاسَةِ الْبَوْلِ وَوُجُوبِ الاَسْتِبْرَاءِ مِنْهُ (١/ ٢٤٠)، (٢٩٢)،(بلفظ مقارب).

وأما حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما: فأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٤/ ٤٣) ح(٢٠٥٠)، فقال: حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ أَسْلَمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا

---

١ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩/ ٦) ح(١٤١٦٢)، فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٤٧١)، تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار (ص: ١٠٣٤) ح(٦).

أَبُو الْعَوَّامِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رَبِيعٍ الْبَاهِلِيُّ، وَكَانَ مَنْزِلُهُ فِي دَارِ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ وَاسْمُهُ مُحَمَّدٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺفِي مَسِيرَةٍ فَأَتَى عَلَى قَبْرَيْنِ يُعَذَّبُ صَاحِبَاهُمَا فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُمَا لَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَغْتَابُ النَّاسَ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَتَأَذَّى مِنْ بَوْلِهِ» فَدَعَا بِجَرِيدَةٍ رَطْبَةٍ أَوْ جَرِيدَتَيْنِ فَكَسَرَهُمَا، ثُمَّ أَمَرَ بِكُلِّ كِسْرَةٍ فَغُرِسَتْ عَلَى قَبْرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا إِنَّهُ سَيُهَوَّنُ مِنْ عَذَابِهِمَا مَا كَانَتَا رَطْبَتَيْنِ – أَوْ مَا لَمْ تَيْبَسَا –».

وأما حديث عائشة رضي الله عنها: فأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ٣٣٧)ح (٦٥٦٥)، فقال: حدثنا محمد بن أحمد بن جعفر الوكيعي، نا علي بن جعفر الأحمر، نا عبيدة بن حميد، عن منصور، عن أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: مر النبي ﷺ بقبرين يعذبان، فقال: «إنهما يعذبان، وما يعذبان في كثير، كان أحدهما لا يستنزه من البول، وكان الآخر يمشي بالنميمة» فدعا بجريد رطب فكسره، فوضع على هذا، وعلى هذا، وقال: «لعله أن يخفف عنهما حتى ييبسا»، وقال: لم يرو هذا الحديث عن منصور إلا عبيدة بن حميد، تفرد به علي بن جعفر الأحمر ".

وأما حديث أبي بكرة ﷺ: فأخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الطهارة، باب التشديد في البول(١/ ١٢٥) ح(٣٤٩)، فقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا وكيع قال: حدثنا الأسود بن شيبان قال: حدثني بحر بن مرار، عن جده أبي بكرة ﷺ قال: مر النبي ﷺ بقبرين. فقال: «إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فيعذب في البول، وأما الآخر فيعذب في الغيبة».

– وأخرجه أحمد في مسنده فقال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، عن الأسود بن شيبان به (٣٤/ ٧) ح(٢٠٣٧٣)، (بنحوه).

الحكم النهائي على الحديث: الحديث صحيح، فقد صح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما المتفق عليه عند البخاري ومسلم، وأما حديث جابر رضي الله عنهما فجوَّد إسناده العراقي في تخريج أحاديث الإحياء، وأما حديث عائشة رضي الله عنها فقد قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله موثقون، وأما حديث أبي بكرة ﷺ فجوَّد إسناده العراقي في تخريج أحاديث الإحياء، وقال

الهيثمي: رواه ابن ماجه باختصار، ورجاله موثقون، وصحح إسناده ابن حجر في الفتح، فالحديث بمجموع طرقه وشواهده صحيح. المغني عن حمل الأسفار (ص: ١٠٣٤) ح(٦)، مجمع الزوائد (١/ ٢٠٧)، ح (١٠٢٣)،(١٠٢٧)، فتح الباري (١٠/ ٤٧٠) ([1]).

النموذج السابع

عبد الله بن صالح:

أبو صالح كاتب الليث بن سعد على أمواله، صالح الحديث، وله مناكير، قال صالح جزرة: كان ابن معين يوثقه، وهو عندي يكذب في الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، يحيى بن بكير أحب إلينا منه، وقال أبو حاتم: سمعت ابن معين يقول: أقل أحواله أن يكون قرأ هذه الكتب على الليث، وأجازها له، قال: وسمعت أحمد بن حنبل يقول: كان أول أمره متماسكًا، ثم فسد بآخره، وقال عبد الملك بن شعيب بن الليث: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: صدوق أمين ما علمت، وقال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد، وقال ابن حبان: كان في نفسه صدوقًا، إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له، فسمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار كان بينه وبينه عداوة، كان يضع الحديث، على شيخ أبي صالح ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله، ويرميه بين كتبه، فيتوهم عبد الله أنه خطه، فيتحدث به، وقد روى عنه البخاري في صحيحه([2]).

٧- عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث المصري، روى عن معاوية بن صالح والليث بن سعد، وروى عنه يحيى بن معين والفضل الشعراني، وقال أبو

---

١ – قلت: ورد في بعض طرق هذا الحديث أن سبب عذاب القبر عدم الاستنزاه من البول، والنميمة، وفي بعضها بدل النميمة الغيبة كما مرَّ في التخريج، والواضح تعدد القصة، فيفهم أنه ﷺ مرَّ مرتين، مرة بقبرين يعذب أحدهما في النميمة، والآخر في البول، ومرة أخرى بقبرين يعذب أحدهما في الغيبة والآخر في البول.
بينما قال ابن حجر رحمه الله: والظاهر اتحاد القصة، ويحتمل التعدد. فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٤٧١).

٢ – الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٧٣).

حاتم: كتبنا عنه، وسمعت أبا الأسود النضر بن عبد الجبار وسعيد بن عفير يثنيان على كاتب الليث، وقال أيضًا: الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلًا صالحًا، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال: مصري صدوق أمين ما علمته، وقال أبو زرعة: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث، وقال ابن حبان: مستقيم الحديث، وقال مرة أخرى: مُنكر الحَدِيث جدًا، يروي عَن الْأَثْبَات مَالا يشبه حَدِيث الثِّقَات، وَعِنْده الْمَنَاكِير الْكَثِيرَة عَن أَقوام مشاهير أَئِمَّة، وَكَانَ فِي نَفسه صَدُوقًا يكْتب لليث بن سعد الْحساب وَكَانَ كَاتبه على الغلات، وَإِنَّمَا وَقع الْمَنَاكِير فِي حَدِيثَة من قبل جَار لَهُ رجل سوء، سَمِعت ابن خُزَيْمَة يَقُول: كَانَ لَهُ جَار بَينه وَبَينه عَدَاوَة، فَكَانَ يضع الحَدِيث على شيخ عبد الله بن صَالح، وَيكْتب فِي قرطاس بِخَط يشبه خطّ عبد الله بن صَالح، ويطرح فِي دَاره فِي وسط كتبه فيجده عبد الله، فَيحدث بِهِ فيتوهم أَنه خطه وسماعه، فَمن ناحيته وَقع الْمَنَاكِير فِي أخباره، وقال الإمام أحمد: كتبت عنه، وقال عبد الملك بن شعيب بن الليث يقول: ثقة مأمون، قد سمع من جدي حديثه، وكان يحدث بحضرة أبي، وأبي يحضه على التحديث، وروى ابن أبي حاتم بسنده عن محمد بن عبد الله بن الحكم قال: سمعت أبي، وسأله رجل عن أبي صالح كاتب الليث، فقال تسألني عن أقرب رجل إلي الليث؟ رجل معه في ليله ونهاره، وفي سفره وحضره، ويخرج معه إلي الريف، وإلي السفر، ويخلو معه في أوقات لا يخلو معه أحد غيره، وكان صاحب الرجل، لا ينكر لمثل هذا أن يكون قد سمع منه كثرة ما أخرج عن الليث، ووثقه العجلي وابن معين والهيثمي، واحتج به البخاري في صحيحه، وصحح الحاكم حديثه، وقال ابن عدي: مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب، وقال الذهبي في كاشفه: صاحب حديث، فيه لين، وقال في المغني: صَالح الحَدِيث، لَهُ مَنَاكِير، وَالصَّحِيح أن البُخَارِيّ روى عَنهُ فِي الصَّحِيح، وقال مسلمة بن قاسم: كان لا بأس به، وقال المنذري: ولا يضر ما قيل في عبد الله بن صالح، فإن البخاري احتج به، وقال

ابن حجر في تقريبه: صدوق كثير الغلط،ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، وقال في هدي الساري: لقيه البخاري وأكثر عنه، وليس هو من شرطه في الصحيح، وإن كان حديثه عنده صالحًا، فإنه لم يورد له في كتابه إلا حديثًا واحدًا، ثم قال: وأما تعليق البخاري عن الليث من رواية عبد الله بن صالح عنه فكثير جدًا، وقد عاب ذلك الإسماعيلي على البخاري وتعجب منه، كيف يحتج بأحاديثه حيث يعلقها ؟ فقال: هذا عجيب يحتج به إذا كان منقطعًا، ولا يحتج به إذا كان متصلًا، وجواب ذلك: أن البخاري إنما صنع ذلك لما قررناه أن الذي يورده من أحاديثه صحيح عنده قد انتقاه من حديثه، لكنه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى شروط الصحة، فلهذا لا يسوقه مساق أصل الكتاب، وهذا اصطلاح له قد عرف بالاستقراء من صنيعه فلا مشاحة فيه، وسرد ابن حجر كلام الأئمة فيه ثم قال: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيمًا، ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه، وروايته هنا عن يحيى بن معين كما في فوائد يحيى بن معين، وكما عند ابن عدي في كامله فيكون حديثه صحيحًا، وخلاصة القول فيه أنه صدوق حسن الحديث، وأما جرح بعض العلماء له بأنه منكر الحديث وكثير الغلط، فقد دافع عن ذلك أبو حاتم مبينًا أن الأحاديث التي غلط فيها هي من افتعال خالد بن نجيح صاحب أبي صالح، ودافع ابن حبان وابن خزيمة بأن السبب في ذلك جار له كان يكرهه ويعاديه فكان يضع الحديث عليه، ويكتبه بخط يشبه خط عبدالله بن صالح، ويطرحه في داره في وسط كتبه، فيجده عبدالله فيحدث به على أنه من خطه وسماعه مات ٢٢٢هـ(١).

١ – عبد الله بن صالح ترجمته في: الجرح والتعديل (٥/ ٨٦)، المجروحين لابن حبان (٢/ ٤٠)، فتح الباري لابن حجر (١/ ٤١٣)، صحيح البخاري (١/ ١٥٧)، المستدرك على الصحيحين (٢/ ٢٣٤) ح(٢٨٥٦)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٢٠٠)، الثقات للعجلي (ص: ٤٤)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٣٤٧)، الكاشف (١/ ٥٦٢)، المغني في الضعفاء (١/ ٣٤٢)، ميزان الاعتدال (٢/ ٤٤٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٦١)، تقريب التهذيب (ص: ٣٠٨)، رجال صحيح البخاري (٢/ ٨٨٨)، الترغيب والترهيب للمنذري (٢/ ٣٠٦)، (٤/ ٣١٦).

الحديث: وعن أبي أمامة الباهلي ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: عليكم بقيام الليل، فإنه دأب الصالحين قبلكم، وقربة إلى ربكم، ومكفرة للسيئات، ومنهاة عن الإثم.
رواه الترمذي في كتاب الدعاء من جامعه، وابن أبى الدنيا في كتاب التهجد، وابن خزيمة في صحيحه والحاكم، كلهم من رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث رحمه الله. وقال الحاكم: صحيح على شرط البخاري ([1]).

التخريج:

– أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله بعباده (٥/ ٥٥٣) بعد ح (٣٥٤٩)، فقال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي أمامة ﷺ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم، وهو قربة إلى ربكم، ومكفرة للسيئات، ومنهاة للإثم»، وقال عقبه: وهذا أصح من حديث أبي إدريس عن بلال ﷺ، سيأتي تخريج حديث بلال ﷺ في شواهد الحديث.

– لم أقف على التهجد لابن أبي الدنيا.

– وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه فقال: حدثنا محمد بن سهل بن عسكر، وزكريا بن يحيى بن أبان عن عبدالله بن صالح به في كتاب الصلاة، باب التحريض على قيام الليل إذ هو دأب الصالحين، وقربة إلى الله عز وجل وتكفير السيئات، ومنهاة عن الإثم (١/ ٥٦٣) ح(١١٣٥)،(بلفظه).

– وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين فقال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد، عن محمد بن إسماعيل السلمي به في كتاب صلاة التطوع (١/ ٤٥١) ح(١١٥٦)، (بلفظه)، وقال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه "، وسكت عنه الذهبي.

– وأخرجه ابن معين في الفوائد(رواية أبي بكر المروزي) فقال: حدثنا عبدالله بن صالح به (ص: ٢٢٤) ح(١٦٩)،

---

١ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب النوافل، باب الترغيب في قيام الليل (١/ ٤٢٧)ح(١٥).

– وأخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال من طريق يحيى بن معين وجعفر عن عبدالله بن صالح به (٥/ ٣٤٥)

– وأخرجه الطبراني من طريق بكر بن سهل عن عبدالله بن صالح به في معجميه الأوسط (٣/ ٣١١) ح (٣٢٥٣)، والمعجم الكبير(٨/ ٩٢) ح(٧٤٦٦)، وقال عقبه: لم يرو هذا الحديث عن أبي أمامة إلا أبو إدريس، ولا عن أبي إدريس إلا ربيعة، تفرد به معاوية بن صالح.

– وأخرجه الذهبي في تذكرة الحفاظ من طريق يحيى بن معين عن عبد الله بن صالح به (١/ ٢٨٥)، وقال عقبه: هذا حديث حسن الإسناد، والتابعي فيه مات قبل الصاحب ببضع سنين.

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد حسن، فيه عبدالله بن صالح كاتب الليث صدوق، فزالت علة الضعف التي ضعف بها المنذري الحديث، وحسَّن إسناد هذا الحديث الذهبي في تذكرته، علاوة على ذلك فالحديث بهذا الإسناد صححه ابن خزيمة والحاكم، وهو كما عند ابن معين في فوائده عن عبد الله بن صالح فيكون صحيحًا كما قال ابن حجر في ترجمة عبد الله بن صالح، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث، قال عبد الملك بن شعيب بن الليث: ثقة مأمون، وضعفه جماعة من الأئمة(١)، وحسنه الأرنؤوط، وقال الترمذي: أصح من حديث أبي إدريس عن بلال كما سبق في التخريج، وحسَّن إسناده العراقي في تخريج أحاديث الإحياء(٢).

شواهد الحديث: للحديث شاهد عن بلال ﷺ: أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله بعباده (٥/ ٥٥٣) ح (٣٥٤٩)، فقال:

حدثنا بذلك القاسم بن دينار الكوفي قال: حدثنا إسحاق بن منصور الكوفي، عن إسرائيل بهذا، وحدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا أبو النضر قال: حدثنا بكر بن خنيس، عن محمد القرشي، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن

١ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٢٥١) ح(٣٥١٩).

٢ – تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار (ص: ٤٢١) ح(١).

بلال ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «عليكم بقيام الليل، فإنه دأب الصالحين قبلكم، وإن قيام الليل قربة إلى الله، ومنهاة عن الإثم، وتكفير للسيئات، ومطردة للداء عن الجسد»، وقال عقبه: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث بلال إلا من هذا الوجه، ولا يصح من قبل إسناده، وسمعت: محمد بن إسماعيل يقول: محمد القرشي هو: محمد بن سعيد الشامي، وقد ترك حديثه.

– وأخرجه الترمذي فقال: حدثنا ابن معين عن أبي النضر به كما في ميزان الاعتدال (١/ ٣٤٤)،(بلفظه)، وقال عقبه: هذا حديث حسن غريب، ولا يصح، سمعت محمدًا يقول: محمد القرشي هو ابن سعيد الشامي، ترك حديثه.

الحكم النهائي على الحديث: الحديث حسن، فقد حسّن الترمذي حديث بلال بن رباح ﷺ كما سبق في شواهد الحديث، وحسّن الذهبي في تذكرته، والعراقي في المغني حديث أبي أمامة الباهلي ﷺ كما سبق في التخريج، لكن فضل قيام الليل ورد فيه أحاديث صحيحة، منها ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الصيام بعد رمضان، شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة، صلاة الليل»([1]).

النموذج الثامن

عبد الله بن لهيعة

عالم مصر، قال ابن معين وأبو زرعة: لا يحتج به، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن مهدي: ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك، وقال ابن معين: هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها، وقال ابن وهب: حدثني الصادق البار والله عبد الله بن لهيعة،

وقال زيد بن الحباب: سمعت سفيان يقول: كان عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع، وقال قتيبة: حضرت موت ابن لهيعة، فسمعت الليث يقول: ما خلف مثله، وقال أحمد: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه، وضبطه

---

١ – أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصيام، باب فضل صوم المحرم(٢/ ٨٢١)ح (١١٦٣).

وإتقانه، وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة([1]).

٨- عبد الله بن لهيعة بن عقبة أبو عبد الرحمن الحضرمي قاضي مصر وعالمها، روى عن عبد الرحمن الأعرج وعبيد الله بن أبي جعفر، وروى عنه: ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ، والقعنبي، وقتيبة بن سعيد، ضعفه النسائي، والجوزجاني، وابن المديني، ويحيى القطان، وابن مهدي، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن شاهين، والدار قطني، والذهبي في بعض كتبه، وقال في السير: بعض الحفاظ يروي حديثه ويذكره في الشواهد والاعتبارات والزهد والملاحم لا في الأصول، وبعضهم يبالغ في وهنه، ولا ينبغي اهداره، وتتجنب تلك المناكير، فإنه عدل في نفسه، وأعرض أصحاب الصحاح عن روايته، وأخرج له أصحاب السنن، وما رواه عنه ابن وهب والمقرئ والقدماء فهو أجود، وقال ابن وهب: حدثني والله الصادق البار عبد الله بن لهيعة، وقال أحمد بن صالح: ابْنُ لَهِيْعَةَ صَحِيْحُ الكِتَابِ، كَانَ أَخْرَجَ كُتُبَهُ، فَأَملَى عَلَى النَّاسِ، حَتَّى كَتَبُوا حَدِيْثَهُ إِملاَءً، فَمَنْ ضَبَطَ، كَانَ حَدِيْثُه حَسَنًا صَحِيْحًا، إِلاَّ أَنَّهُ كَانَ يَحضُرُ مَنْ يَضْبِطُ وَيُحسِنُ، وَيَحضُرُ قَوْمٌ يَكتُبُوْنَ وَلاَ يَضبِطُوْنَ، وَلاَ يُصَحِّحُوْنُ، وَآخَرُوْنَ نَظَّارَةٌ، وَآخَرُوْنَ سَمِعُوا مَعَ آخرِيْنَ، ثُمَّ لَمْ يُخْرِجِ ابْنُ لَهِيْعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ كِتَابًا، وَلَمْ يُرَ لَهُ كِتَابٌ، وَكَانَ مَنْ أَرَادَ السَّمَاعَ مِنْهُ، ذَهَبَ، فَاسْتَنْسَخَ مِمَّنْ كَتَبَ عَنْهُ، وَجَاءهُ، فَقَرَأَهُ عَلَيْهِ، فَمَنْ وَقَعَ عَلَى نُسْخَةٍ صَحِيْحَةٍ، فَحَدِيْثُه صَحِيْحٌ، وَمَنْ كَتَبَ مِنْ نُسْخَةٍ لَمْ تُضبَطْ، جَاءَ فِيْهِ خَلَلٌ كَثِيْرٌ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: ابْنُ لَهِيْعَةَ حَضْرَمِيٌّ مِنْ أَنْفُسِهِم، كَانَ ضَعِيْفًا، وَعِنْدَهُ حَدِيْثٌ كَثِيْرٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي أَوَّلِ أَمرِهِ أَحْسَنُ حَالًا، وَأَمَّا أَهْلُ مِصْرَ، فَيَذْكُرُوْنَ أَنَّهُ لَمْ يَختَلِطْ، لَكِنَّهُ كَانَ يُقْرَأُ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيْثِهِ، فَيَسكُتُ عَلَيْهِ، فَقِيْلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: وَمَا ذَنْبِي؟ إِنَّمَا يَجِيْئُوْنَ بِكِتَابٍ يَقْرَؤُونَهُ وَيَقُوْمُوْنَ، وَلَو سَأَلُوْنِي لأَخْبَرْتُهُم أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَدِيْثِي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه على الاعتبار، وسئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن

١ - الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٧٣)

يحتج بحديثه، وروى أبو حاتم بسنده عن محمد بن يحيى بن حسان قال، قال أبي: ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم، قلت له: إن الناس يقولون احترق كتب ابن لهيعة، فقال: ما غاب له كتاب، وقال ابن الملقن: كَانَ مَالك يحسن القَوْل فِيهِ، وَقَالَ أَبُو دَاوُد: أنكر ابْن أبي مَرْيَم احتراق كتبه، وَقَالَ: لم يَحْتَرِق لَهُ وَلَا كتاب، وقَالَ أَبُو دَاوُد: سمعت أحمد يقول: من كَانَ مثل ابْن لَهِيعَة بِمصْر فِي كَثْرَة حَدِيثه وَضَبطه وإتقانه؟ ! وَحدث عَنهُ أَحْمد بِحَدِيث كثير، وَرَوَى الْفضل بن زِيَاد عَن أَحْمد قَالَ: من سمع مِنْهُ قَدِيمًا فسماعه صَحِيح، وَقَالَ سُفْيَان الثَّوْريّ: عِنْد ابْن لَهِيعَة الْأُصُول، وَعِنْدنَا الْفُرُوع، وصحح حديثه الشيخ أحمد شاكر في أكثر من موضع في تعليقه على المسند، وذكره البخاري في صحيحه ولم يسمه في سند حديث أركان الإسلام فقال: أخبرني فلان وحيوة بن شريح، وبيّن ابن حجر في الفتح أن فلان هذا هو ابن لهيعة، وروى له مسلم في صحيحه مقرونًا بعمرو بن الحارث في حديث رجل من بني سلمة نحر جزورًا، وأكل الرسول صلى الله عليه وسلم منها قبل أن تغرب الشمس، وحسّن الترمذي حديثه عن المستورد بن شداد الفهري، قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ دلك أصابع رجليه بخنصره»، وغيره من الأحاديث، وقال ابن حبان: شيخ صالح، وَلكنه كَانَ يُدَلس عَن الضُّعَفَاء قبل احتراق كتبه، ثمَّ احترقت كتبه فِي سنة سبعين وَمِائَة قبل مَوته بِأَرْبَع سِنِين، وَكَانَ أَصْحَابنَا يَقُولُونَ: إِن سَماع من سمع مِنْهُ قبل احتراق كتبه مثل العبادلة –عبد الله بن المبارك، وابن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي – فسماعهم صَحِيح، وَمن سمع مِنْهُ بعد احتراق كتبه فسماعه لَيْسَ بِشَيْء، وَكَانَ ابن لَهِيعَة من الكتابين للْحَدِيث، والجماعين للْعلم، والرحالين فِيهِ، ثم قال ابن حبان ممتدحًا ومعدلًا لابن لهيعة: حَدثنِي شكر قَالَ حَدثنَا يُوسُف بن سعيد بن مُسلم عَن بشر بن المذر قَالَ كَانَ بن لَهِيعَة يكنى أَبَا خريطة، ذَاك أَنه كَانَت لَهُ خريطة معلقَة فِي عُنُقه فَكَانَ يَدُور بِمصْر، فَكلما قدم قوم كَانَ يَدُور عَلَيْهِم، فَكَانَ إِذا رأى شَيخا لَهُ سَأَلَهُ من لَقيته؟ وَعَمن كتبت؟ فَإِذا وجد عِنْده شَيْئا كتب عَنهُ، فَلذَلِك كَانَ يكنى أَبَا خريطة، وقال قتيبة بن سعيد: حضرت موت ابن لَهِيعَة فَسمِعت اللَّيْث يَقُول: مَا خلف مثله، وذكر له ابن عدي جملة كبيرة من الأحاديث، وقال عقبها: عبد الله بن لهيعة له

من الروايات والحديث أضعاف ما ذكرت، وحديثه أحاديث حسان، وما قد ضعفه السلف هو حسن الحديث يكتب حديثه، وقد حدث عن الثقات: الثوري، وشعبة، ومالك، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، ثم قال: وهذا الذي ذكرت لابن لهيعة من حديثه، وبينت جزءًا من أجزاء كثيرة مما يرويه ابن لهيعة عن مشايخه، وحديثه حسن كأنه يستبان عمن روى عنه، وهو ممن يكتب حديثه، وقال المنذري: حديثه حسن في المتابعات، وقال ابن حجر: صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، وخلاصة القول فيه أنه صدوق حسن الحديث، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية العبادلة الأربعة والقدماء عنه صحيحة، كرواية ابن ابنه أحمد بن عيسى، وابن أخيه لهيعة بن عيسى بن لهيعة، وسفيان الثوري، وشعبة، والأوزاعي، وعمرو بن الحارث المصري، لأن هؤلاء الأربعة رووا عنه، وماتوا قبل احتراق كتبه، لأن كتبه احترقت سنة ١٦٩هـ، وتوفي رحمه الله سنة ١٧٤هـ، ومن ثم فرواية قتيبة بن سعيد عنه في هذا الحديث كما في مسند أحمد بعد الاختلاط، لأن قتيبة مات ٢٤٠هـ، وكذا رواية عبد الله بن يوسف التنيسي، وشعيب بن يحيى بعد الاختلاط كما في المعجم الأوسط للطبراني، فعبد الله بن يوسف مات ٢١٨هـ، وشعيب بن يحيى مات ٢١١هـ([1]).

١ – ابن لهيعة ترجمته في: الجرح والتعديل (٥/ ١٤٦)، مسند أحمد (١/ ٢٢٩) ح (١٤٧)، (١/ ٣٥٥) ح (٤٤٤)، (١/ ٣٥٨) ح (٤٥٣)، البدر المنير (٢/ ٢٣٣)، صحيح البخاري (٦/ ٢٦) ح (٤٥١٤)، فتح الباري لابن حجر (٨/ ١٨٤)، صحيح مسلم (١/ ٤٣٥) ح (٦٢٤)، سنن الترمذي (١/ ٥٧) ح (٤٠)، (٤/ ١٨٢) ح (١٦٥٢)، البدر المنير (٢/ ٢٣٤)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٦٤)، المجروحين لابن حبان (٢/ ١١)، الكامل لابن عدي (٥/ ٢٣٧)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ١١٨)، الضعفاء والمتروكون للدار قطني (٢/ ١٦٠)، الكاشف (١/ ٥٩٠)، المغني في الضعفاء (١/ ٣٥٢)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٧٥)، السير (٨/ ١٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٤)، تقريب التهذيب (ص: ٣١٩)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: ١٩٠)، الكواكب النيرات (ص: ٤٨١)، الترغيب والترهيب (١/ ١٥١)، (٣/ ٥٢)، (٣/ ٢٧٥)، (٤/ ٣٧١).

الحديث: وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: عليكم بالسواك، فإنه طيبة للفم، مرضاة للرب تبارك وتعالى. رواه أحمد من رواية ابن لهيعة([1]).

التخريج:

– أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٢٧٢) ح(٥٨٦٥)، فقال: حدثنا قُتَيبة بن سعيد حدثنا ابن لَهيعة عن عُبيد الله بن أبي جعفر عنِ نافِع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: "عَليكم بالسِّواك، فإنه مَطْيبَةٌ للفم، ومرْضاة للربّ"، وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند: إسناده صحيح.

– وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط من طريق عبدالله بن يوسف وشعيب عن ابن لهيعة به (٣/ ٢٦٩) ح(٣١١٣)،(بلفظه).

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد ضعيف، فيه قتيبة بن سعيد، وعبدالله بن يوسف التنيسي، وشعيب بن يحيى، رووا عن ابن لهيعة بعد اختلاطه، فعلة الضعف التي نص عليها المنذري صحيحة، وهي ضعف ابن لهيعة، وقال الهيثمي: فيه ابن لهيعة وهو ضعيف([2]).

شواهد الحديث: للحديث شاهد عن عائشة رضي الله عنها، وشاهد عن أبي بكر ﷺ، وشاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما، وشاهد عن أبي أمامة ﷺ.

فأما حديث عائشة رضي الله عنها: فقد ذكره البخاري في صحيحه معلقًا في كتاب الصوم، بَابُ سِوَاكِ الرَّطْبِ وَاليَابِسِ لِلصَّائِمِ (٣/ ٣١) فقال: وَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»، قال البوصيري: رواه البخاري معلقًا مجزومًا به، وتعليقاته المجزومة صحيحة، وبيَّن أن ابن حجر أن الحديث جاء موصولًا عند النسائي في سننه، وأحمد في المسند، وعند غيرهما من الأئمة، والحديث ذكره ابن حجر في الفتح من حديث عائشة رضي الله عنها، وسكت عنه، واشترط في مقدمة الفتح أن كل حديث يذكره في شرحه ويسكت عنه فهو إما صحيح أو حسن، فقال: ثم أستخرج ثانيًا ما يتعلق

---

١ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب الطهارة، باب الترغيب في السواك وما جاء في فضله (١/ ١٦٦)ح(٦).

٢ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٢٢٠)ح(١١١٤).

به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والاسنادية من تتمات، وزيادات، وكشف غامض، وتصريح مدلس بسماع، ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعًا كل ذلك من أمهات المسانيد، والجوامع، والمستخرجات، والأجزاء، والفوائد، بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك([1]).

– وأخرجه النسائي في سننه في كتاب الطهارة، باب الترغيب في السواك (١/ ١٠) ح(٥)، فقال: أخبرنا حميد بن مسعدة، ومحمد بن عبد الأعلى، عن يزيد وهو ابن زريع قال: حدثني عبد الرحمن بن أبي عتيق قال: حدثني أبي – عبدالله بن محمد – قال: سمعت عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب»، وصححه العراقي في طرح التثريب في شرح التقريب (٢/ ٦٧).

– وأخرجه أحمد في مسنده من طريق محمد بن إسحاق عن عبدالله بن محمد به (٤٠/ ٢٤٠) ح(٢٤٢٠٣)، (٤٠/ ٣٩٠)ح(٢٤٣٣٢)، وأخرجه أيضًا فقال: حدثنا عفان عن يزيد بن زريع به(٤١/ ٤٠٤)ح (٢٤٩٢٥)، (بلفظه).

وأما حديث أبي بكر الصديقﷺ: فأخرجه أحمد في مسنده (١/ ١٨٦) ح(٧)، فقال: حدثنا أبو كامل، قال: حدثنا حماد – يعني ابن سلمة –، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه عن أبي بكر الصديق ﷺ: أن النبي ﷺ قال: " " السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب".

– وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ النَّرْسِيُّ، عن حماد بن سلمة به (١/ ١٠٣)ح(١٠٩)،(بلفظه)، وقال الهيثمي في باب السواك: رواه أحمد وأبو يعلى، ورجاله ثقات، إلا أن عبد الله بن محمد لم يسمع من أبي بكر([2]).

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما: فأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٧/ ٢٧٨) ح(٧٤٩٦)، فقال: حدثنا محمد بن شعيب، ثنا يعقوب بن إسحاق الدمشقي، نا الحارث بن مسلم، عن بحر السقاء عن جويبر، عن الضحاك بن

---

١ – هدي الساري لابن حجر (١/ ٤)، فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٥٨)، (٤/ ٢٤٩)، تغليق التعليق (٣/ ١٦٣)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (١/ ٢٨٩).

٢ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٢٢٠) ح(١١١٣).

مزاحم، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب، ومجلاة للبصر»، وقال عقبه: لم يرو هذا الحديث عن بحر السقاء إلا الحارث بن مسلم "، وقال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه بحر بن كنيز السقاء، وقد أجمعوا على ضعفه([1]).

وأما حديث أبي أمامة ﷺ: فأخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الطهارة، باب السواك (١/ ١٠٦) ح(٢٨٩)، فقال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا محمد بن شعيب قال: حدثنا عثمان بن أبي العاتكة، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «تسوكوا؛ فإن السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب، ما جاءني جبريل إلا أوصاني بالسواك، حتى لقد خشيت أن يفرض علي وعلى أمتي، ولولا أني أخاف أن أشق على أمتي، لفرضته لهم، وإني لأستاك حتى لقد خشيت أن أحفي مقادم فمي».

الحكم النهائي على الحديث: الحديث صحيح، فقد صح من حديث عائشة رضي الله عنها، الذي ذكره البخاري في صحيحه معلقًا بصيغة الجزم، وتعليقاته المجزومة صحيحة كما قال الهيثمي، والحديث وصله النسائي وأحمد، وصححه العراقي في شرح التقريب، ومعلوم أن المتن يحكم عليه بأصح طرقه، والإسناد يحكم عليه بأضعف رواته.

النموذج التاسع

عطاء بن السائب بن يزيد الثقفي

قال يحيى: لا يحتج به، وقال أحمد: ثقة ثقة، رجل صالح، من سمع منه قديمًا كان صحيحًا، ومن سمع منه حديثًا لم يكن بشيء، وقال النسائي: ثقة في حديثه القديم، لكنه تغير، ورواية شعبة، والثوري، وحماد بن زيد عنه جيدة وصحح حديثه الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وغيرهم([2]).

٩- عطاء بن السائب بن مالك الثقفي الكوفي، روى عن عبد الله بن أبى أوفى وأبي رزين، وروى عنه الحمادان والثوري، وثقه حماد بن زيد والعجلي وأبو داود، وقال النسائي: ثقة في حديثه القديم، إلا أنه تغير، ورواية حماد بن زيد، وشعبة،

١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٢٢٠)ح(١١١٥).
٢ - الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٧٥).

وسفيان عنه جيدة، وقال أحمد: ثقة ثقة، رجل صالح، من سمع منه قديمًا كان صحيحًا، ومن سمع منه حديثًا لم يكن بشيء، وقال ابن معين: اختلط فمن سمع منه قديمًا فهو صحيح، كشعبة وسفيان وحماد بن سلمة،، وما سمع منه جرير وذووه ليس من صحيح حديثه، وقد سمع أبو عوانة من عطاء في الصحة وفى الاختلاط جميعا ولا يحتج بحديثه، وقال أبو حاتم: محله الصدق قديمًا قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من سفيان وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة، لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، وقال ابن سعد، ثقة، اختلط في آخر عمره، وقال ابن حبان: اخْتَلَط بِآخِرِه، وَلم يفحش خطأه حَتَّى يسْتَحق أَن يعدل بِهِ عَنْ مَسْلَك الْعُدُول بعد تقدم صِحَة ثباته فِي الرِّوَايَات، وقال ابن عدي: اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديمًا مثل الثوري وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة، وصحح حديثه الترمذي وابن حبان وابن خزيمة والشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند، وكذا صحح حديثه الحاكم في مستدركه، ووافقه الذهبي، وكذا الضياء المقدسي في المختارة، وهو من أصحاب الكتب التي اشترط مؤلفوها الصحة في كتبهم، وأخرج له البخاري حديثًا واحدًا مقرونًا بأبي بشر جعفر بن أبي وحشية الثقة الثبت في حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في ذكر الحوض، وفي تفسير سورة الكوثر، ولم يخرج له مسلم، وأخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال الذهبي في كاشفه: أحد الأعلام على لين فيه، وقال في السير: الإمام، الحافظ، محدث الكوفة، أبو السائب، وقال ابن حجر في تقريبه: صدوق اختلط، وقال في اللسان: أحد الأئمة، وخلاصة القول فيه أنه ثقة اختلط في آخر عمره، ومسألة اختلاطه في رواية حماد بن سلمة عنه كما في هذا الإسناد، اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال، أرجحها أن حماد بن سلمة سمع منه قبل اختلاطه، وهذه الأقوال تتلخص في الآتي:

القول الأول: عطاء قدم إلى البصرة مرتين، وسماع حماد بن سلمة من عطاء في القدمتين كان قبل الاختلاط، وهو قول ابن معين كما أسلفنا، وكذا قول ابن الجارود ويعقوب بن سفيان والطحاوي وحمزة الكناني والهيثمي.

القول الثاني: سماع حماد بن سلمة من عطاء بعد الاختلاط، وهذا لم يقل به إلا العقيلي نقلًا عن ابن القطان، وعبد الحق في الإحكام نقلًا عن العقيلي.

القول الثالث: التوسط، سماع حماد بن سلمة من عطاء في القدمة الأولى إلى البصرة صحيح، وأما في القدمة الثانية في آخر عمرة، فإنه اختلط، فسماعه ليس بصحيح، وهذا قول الدار قطني وابن حجر.

الراجح: سماع حماد بن سلمة من عطاء في القدمتين إلى البصرة صحيح، وقبل الاختلاط، فقد قال ابن المواق متعقبًا الرأي الثاني والثالث، ومبينًا أن مجيء عطاء إلى البصرة في المرتين لم يكن في آخر عمره فقال: لا نعلم من قاله غير العقيلي، وقد غلط من قال أنه قدم في آخر عمره إلى البصرة، وإنما قدم عليهم مرتين فمن سمع منه في القدمة الأولى صح حديثه منه، ونص الإمامان أبو داود وأحمد على أسماء من سمع من عطاء في القدمتين، ولم ينصا على أن حماد بن سلمة سمع منه في المرة الثانية، فقالا: قدم عطاء البصرة قدمتين سمع في القدمة الأولى منه الحمادان وهشام، والقدمة الثانية كان تغير فيها سمع منه وهيب وإسماعيل بن عليه وعبد الوارث فسماعهم منه ضعيف، وهذا أيضًا كما أسلفنا هو رأي ابن معين وابن الجارود ويعقوب بن سفيان والطحاوي وحمزة الكناني والهيثمي([1]).

---

١ – عطاء بن السائب ترجمته في: الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٢)، الطبقات الكبرى (٦/ ٣٢٨)، الثقات لابن حبان (٧/ ٢٥١)، الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٧٢)، سنن الترمذي (١/ ٣٤٥) ح (١٨٤)، (٣/ ٢١٧) ح (٨٧٧)، (٤/ ٢٦٠) ح (١٨٠٥)، صحيح ابن خزيمة (١/ ٣٢٨) ح (٥٩٨)، (١/ ٦٧٨) ح (١٣٨٩)، صحيح ابن حبان (٢/ ٣٥) ح [٣٢٨]، (٢/ ١٦٣) ح (٤١٩)، (٣/ ٤٦٥) ح (١١٩١)، مسند أحمد (١/ ٤٤٣) ح (٦٤٣)، (٦/ ٤٤) ح (٦٤٩٠)، (٦/ ٢٩٨) ح (٦٧٦٣)، المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٥٠٨) ح (٣٧٤١)، (٢/ ٥٣٥) ح(٣٨٢٢)، (٢/ ٥٩١) ح(٣٩٩٤)، الأحاديث المختارة (٢/ ٨٨) ح(٤٦٥،٤٦٦)، الكاشف (٢/ ٢٢)، سير أعلام النبلاء (٦/ ١١٠)، ميزان الاعتدال (٣/ ٧٣)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٧)، =

الحديث: وعن معاذ بن جبل ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ألا أدلك على باب من أبواب الجنة؟ قال: وما هو؟ قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. رواه أحمد والطبراني إلا أنه قال: ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة، وإسناده صحيح إن شاء الله، فإن عطاء بن السائب ثقة، وقد حدث عنه حماد بن سلمة قبل اختلاطه([1]).

التخريج:

– أخرجه أحمد في مسنده (٣٦/ ٣٢١)ح(٢١٩٩٦) فقال: حدثنا عبد الرحمن، حدثنا حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن أبي رزين، عن معاذ ﷺ، أن النبي ﷺ قال: " ألا أدلك على باب من أبواب الجنة؟ " قال: وما هو؟ قال: " لا حول ولا قوة إلا بالله ".

– وأخرجه أيضًا في المسند من طريق عفان بن مسلم وأبي كامل عن حماد بن سلمة به(٣٦/ ٤١٦)ح(٢٢٠٩٩)، (٣٦/ ٤٢٨) ح(٢٢١١٥)، (بلفظه).

– وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير من طريق هدبة بن خالد وعفان بن مسلم عن حماد بن سلمة به بلفظ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟» (٢٠/ ١٧٤)ح(٣٧١)، وقال الهيثمي: رواه أحمد، والطبراني، ورجالهما رجال الصحيح غير عطاء بن السائب، وقد حدث عنه حماد بن سلمة قبل الاختلاط([2]).

– وأخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن عن حماد بن سلمة به في عمل اليوم والليلة، باب مَا يَقُول إِذا انتهى إِلَى قوم فَجَلَسَ اليهم (ص: ٢٩٥) ح(٣٥٧)،(بلفظه).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، وعلة الضعف التي دافع عنها المنذري في أن عطاء بن السائب سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط، نعم، هذا كلام

=هدي الساري لابن حجر (١/ ٤٢٥)، لسان الميزان (٧/ ٣٠٥)، تقريب التهذيب (ص: ٣٩١)، المختلطين للعلائي (ص: ٨٢)، الكواكب النيرات (ص: ٣٢٥)، الكواكب النيرات (ص: ٣٣٣)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٩٧) ح (١٦٨٩٧).

١ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب الذكر والدعاء، باب الترغيب في قول: لا حول ولا قوة إلا بالله (٢/ ٤٤٤)ح(٤).

٢ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٩٧) ح(١٦٨٩٧).

صحيح، وبهذا نتفق مع المنذري، لكن ليس سبب الضعف هو سماع حماد بن سلمة من عطاء، بل علة الضعف هنا في أبي رزين وهو مسعود بن مالك الأسدي، تابعي ثقة لم يدرك معاذ بن جبل، فقد قال ابن حجر رحمه الله: له رواية عن معاذ بن جبل، وهي مرسلة، مات ٩٠هـ([1]).

شواهد الحديث: للحديث عدة شواهدٍ عن أبي موسى الأشعري، وقيس بن سعد بن عبادة، وأبي هريرة، وأبي ذر الغفاري ﷺ.

فأما حديث أبي موسى الأشعريﷺ: فأخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (٥/ ١٣٣) ح(٤٢٠٥)، فقال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﷺ، قَالَ: لَمَّا غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ، أَوْ قَالَ: لَمَّا تَوَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَشْرَفَ النَّاسُ عَلَى وَادٍ، فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّكْبِيرِ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، إِنَّكُمْ لاَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلاَ غَائِبًا، إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا وَهُوَ مَعَكُمْ»، وَأَنَا خَلْفَ دَابَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعَنِي وَأَنَا أَقُولُ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَقَالَ لِي: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ». قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَلاَ أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، قَالَ: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»

– وأخرجه البخاري أيضًا من طريق أيوب عن أبي عثمان به في كتاب الدعوات، بَابُ الدُّعَاءِ إِذَا عَلاَ عَقَبَةً (٨/ ٨٢)ح(٦٣٨٤)، وفي كتاب التمني، باب ما يجوز من اللو(٩/ ١١٧)ح(٧٣٨٦)، وأخرجه من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان به في كتاب الدعوات، بَاب قَوْلِ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ (٨/ ٨٧) ح(٦٤٠٩)، وأخرجه من طريق خالد الحذاء عن أبي عثمان به في كتاب القدر، باب لا حول ولا قوة إلا بالله (٨/ ١٢٥)ح(٦٦١٠)، (بلفظ مقارب).

– وأخرجه مسلم في صحيحه من طريق محمد بن فضيل وأبي معاوية عن عاصم به في

١ – الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٢٦).

كتاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ خَفْضِ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ (٤/ ٢٠٧٦)ح (٤٤)، وأخرجه من طريق سليمان التيمي وابن غياث عن أبي عثمان به- بنفس الكتاب والباب-(٤/ ٢٠٧٧)ح (٤٥،٤٧)، (بلفظ مقارب).

وأما حديث قيس بن سعد بن عبادةﷺ: فأخرجه الترمذي في سننه في كتاب الدعوات، باب في فضل لا حول ولا قوة إلا بالله (٥/ ٥٧٠)ح(٣٥٨١)، فقال: حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى قال: حدثنا وهب بن جرير قال: حدثنا أبي، قال: سمعت منصور بن زاذان يحدث، عن ميمون بن أبي شبيب، عن قيس بن سعد بن عبادة، أن أباه دفعه إلى النبي ﷺ يخدمه، قال: فمر بي النبي ﷺ وقد صليت فضربني برجله وقال: «ألا أدلك على باب من أبواب الجنة؟» قلت: بلى؟ قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

- وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريق محمد بن إسحاق الصغاني عن وهب بن جرير به في كتاب الأدب (٤/ ٣٢٣)ح(٧٧٨٧)، (بلفظه)، وقال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وأما حديث أبي هريرةﷺ: فأخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر (١/ ٦٩٨)ح(١٩٠١)، فقال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ أبو المثنى، ثنا مسدد، ثنا أبو الأحوص، ثنا أبو إسحاق، عن كميل بن زياد، عن أبي هريرة ﷺ، قال: كنا نمشي مع رسول الله ﷺ في بعض حيطان المدينة، فقال: «يا أبا هريرة» فقلت: لبيك يا رسول الله. فقال: «إن المكثرين هم الأقلون إلا من قال بماله هكذا وكذا»، وأومأ بيده عن يمينه، وعن شماله، وقليل ما هم "، ثم قال: «يا أبا هريرة، ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة؟» قلت: بلى يا رسول الله. قال: «تقول لا حول ولا قوة إلا بالله ولا ملجأ، ولا منجا من الله إلا إليه»

ثم قال: «يا أبا هريرة تدري ما حق الله على العباد، وما حق العباد على الله؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «حق الله على العباد أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئا، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به»، وقال عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه هكذا "، وسكت عنه الذهبي.

وأما حديث أبي ذر الغفاريﷺ: فأخرجه أحمد في مسنده (٣٥/ ٢٢٣) ح(٢١٢٩٨)، فقال: حدثنا عمار بن محمد، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي ذر ﷺ، قال: قال لي رسول الله ﷺ: "يا أبا ذر، ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة؟ قل: لا حول ولا قوة إلا بالله ".

– وأخرجه أحمد أيضًا في المسند من طريق عمرو بن ميمون عن أبي ذرٍ الغفاري ﷺ به (٣٥/ ٢٦٤) ح(٢١٣٣٦).

الحكم النهائي على الحديث: الحديث صحيح، فقد صححه الشيخان في صحيحيهما من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ، وصححه الترمذي والحاكم والذهبي من حديث قيس بن سعد بن عبادة ﷺ، وصححه الحاكم من حديث أبي هريرة ﷺ.

النموذج العاشر

عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص

فيه كلام طويل، فالجمهور على توثيقه، وعلى الاحتجاج بروايته عن أبيه عن جده([1]).

١٠– عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص أبو ابراهيم الكوفي، روى عن أبيه وسعيد بن المسيب، وروى عنه حسان بن عطية وابن اسحاق، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال في المجروحين: إِذا روى عَن طَاووس وَابْن الْمسيب عَن الثِّقَات غير أَبِيه فَهُوَ ثِقَة، يجوز الِاحْتِجَاج بِمَا يروي عَن هَؤُلَاءِ، وَإِذا روى عَن أَبِيه عَن جده فَفِيهِ مَنَاكِير كثيرة لَا يجوز الِاحْتِجَاج عِنْدِي بِشَيْء، لِأَن هَذَا الْإِسْنَاد لَا يَخْلُو من أَن يكون مُرْسلًا، أَو مُنْقَطعًا، لِأَنَّهُ عَمْرو بن شُعَيْب بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عَمْرو، فَإِذا روى عَن أَبِيه فأبوه شُعَيْب، وَإِذا روى عَن جده وَأَرَادَ عبد الله بن عَمْرو، وجد شُعَيْب، فَإِن شعيبًا لم يلق عبد الله بن عَمْرو، وَالْخَبَر بنقله هَذَا مُنْقَطع، وَإِن أَرَادَ بقوله عَن جده، جده الْأَدْنَى فَهُوَ مُحَمَّد بن عبد الله بن عَمْرو، وَمُحَمّد بن عبد الله لَا صُحْبَة لَهُ، فَالْخَبَر بِهَذَا النَّقْل

---

١ – الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٧٦).

يكون مُرْسلًا، فَلَا تخلوا رِوَايَة عَمْرو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جده من أَن يكون مُرْسلًا، أَو مُنْقَطِعًا، والمرسل والمنقطع من الْأَخْبَار لَا يقوم بهَا حجَّة، لِأَن الله جلّ وَعلا لم يُكَلف عباده بأَخذ الدَّين عَمَّن لَا يعرف، والمرسل والمنقطع لَيْسَ يخلوا مِمَّن لَا يعرف، وَإِنَّمَا يلْزم الْعباد قبُول الدَّين الَّذِي هُوَ من جنس الْأَخْبَار إِذا كَانَ من رِوَايَة الْعُدُول، حَتَّى يرويهِ عدل عَن عدل إِلَى رَسُول الله ﷺ مَوْصُولًا، وهذا الكلام مردود عليه، فإن ابن حبان رجع في كلامه، وتحرج من تليين عمرو بن شعيب، وأداه اجتهاده إلى توثيقه، فقال: والصواب في عمرو بن شعيب أن يحول من هنا إلى تاريخ الثقات؛ لأن عدالته قد تقدمت، فأما المناكير في حديثه إذا كانت في روايته، عن أبيه، عن جده، فحكمه حكم الثقات إذا رووا المقاطيع والمراسيل بأن يترك من حديثهم المرسل والمقطوع، ويحتج بالخبر الصحيح، فهذا يوضح لك أن الآخر من الأمرين عند ابن حبان: أن عمرا ثقة في نفسه، وأن روايته عن أبيه عن جده، إما منقطعة أو مرسلة، ولا ريب أن بعضها من قبيل المسند المتصل، لا سيما وقد احتج به أئمة كبار، ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلًا، وما علمت أن أحدًا تركه، فقد قال الدار قطني: ولم يترك حديثه أحد من الأئمة، فعلى أقل تقدير يكون حديثه حسن، فقد وثقه ابن معين وعلي بن المديني وابن شاهين والعجلي والدارمي والنسائي، وقال الدار قطني: لعمرو بن شعيب ثلاثة أجداد: الأدنى منهم: محمد، والأوسط: عبد الله، والأعلى: عمرو، وقد سمع شعيب من الأدنى محمد، ومحمد تابعي، وسمع جده عبد الله، فإذا بينه وكشف، فهو صحيح حينئذ، ولم يسمع من جده عمرو بن العاص، وقال الأوزاعي: ما رأيت قرشيًا أفضل ولا أكمل من عمرو بن شعيب، وأخرج الْبَيْهَقِيّ فِي «سنَنه» فِي بَاب الطَّلَاق قبل النِّكَاح، عن إِسْحَاق بن رَاهُويَه قال: عَمْرو بن شُعَيْب عَن أَبِيه عَن جده إِذا كَانَ الرَّاوِي عَن عَمْرو ثِقَة فَهُوَ كأيوب، عَن نَافِع، عَن ابْن عمر، وكذا قال الحاكم في مستدركه، وَهَذَا فِي التَّشْبِيه نِهَايَة الْجَلَالَة من مثل هَذَا الإمام، وسئل عنه أحمد بن حنبل فقال: أنا اكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه، وقال رحمه الله: أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإذا شاءوا تركوه، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحب إليك أو

بهز بن حكيم عن أبيه عن جده؟ فقال عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحب إلى، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه، وما روى عنه الثقات فيذاكر به، وقال أبو زرعة: روى عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقال: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، ثم قال: عامة المناكير التي تروى عنه إنما هي عن المثنى بن الصباح، وابن لهيعة، وهو في نفسه ثقة، وقال ابن عدي: وعمرو بن شعيب في نفسه ثقة إلا أنه إذا روى عن أبيه، عن جده على ما نسبه أحمد بن حنبل يكون ما يرويه، عن أبيه، عن جده عن النبي ﷺ مرسلًا، لأن جده عنده هو محمد بن عبد الله بن عمرو، محمد ليس له صحبة، وقد روى عن عمرو بن شعيب أئمة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء إلا أن أحاديثه، عن أبيه، عن جده عن النبي ﷺ اجتنبه الناس مع احتمالهم إياه، ولم يدخلوه في صحاح ما خرجوه، وقالوا هي صحيفة، ورد ابن حجر في تهذيبه على ابن عدي في ذلك قائلًا: وأما قول ابن عدي لم يدخلوها في صحاح ما خرجوا، فيُرد عليه إخراج ابن خزيمة له في صحيحه، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام على سبيل الاحتجاج، وكذلك النسائي وكتابه عند ابن عدي معدود في الصحاح، وقال ابن الملقن ردًا على ابن عدي: بل أدخلوها فِي الحسان المحتج بهَا، وقال الذهبي في المغني: مُخْتَلف فِيهِ، وَحَدِيثه حسن وَفَوق الْحسن، وقال في الميزان: شعيب ثبت سماعه من عبد الله، وهو الذي رباه حتى قيل إن محمدًا مات في حياة أبيه عبد الله، فكفل شعيبًا جده عبد الله، فإذا قال: عن أبيه، ثم قال: عن جده – فإنما يريد بالضمير في جده أنه عائد إلى شعيب، ثم قال: ولسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن، وقال في جزء من تكلم فيه وهو موثق: صدوق في نفسه، لا يظهر لي تضعيفه بحال، وحديثه قوي، وقال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيدة وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد من المسلمين، قال البخاري: فمن الناس بعدهم، ومع ذلك فإن البخاري لم يحْتَج بِهِ فِي صَحِيحه، والدفاع عن ذلك أن البخاري ترك الاحتجاج به في الصحيح لا لضعفه عنده، بل تركه احتياطًا، لأن حديثه وإن كان عنده صحيحًا إلا أنه لا يرتقي إلى شرطه،

والله أعلم، واحتج به أرباب السنن الأربعة، وصحح حديثه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، ووافقه الذهبي، وقال يعقوب بن شيبة: ما رأيت أحدًا من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئًا، وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت، وقال ابن حجر في تقريبه: صدوق، وَقَالَ الدَّارمي: هُوَ ثِقَة، رَوَى عَنهُ الَّذين نظرُوا فِي أَحْوَال الرِّجَال كأيوب وَالزهْرِيّ وَالْحكم، وَاحْتج أَصْحَابنَا بحَديثه، وقال ابن الملقن: الْجُمْهُور وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الِاحْتِجَاج بِهِ، كَمَا قَالَه الشَّيْخ تَقِيّ الدَّين ابن الصّلاح فِي كَلَامه عَلَى الْمُهَذّب، وَهُوَ كَمَا قَالَ، وخلاصة القول فيه أنه صدوق، وروايته عن أبيه عن جده صحيحة، فقد ثبت وصح سماعه من أبيه شعيب عن جده عبد الله بن عمرو، فقد روى الحاكم في المستدرك في كتاب البيوع، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الحج عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، أن رجلًا أتى عبد الله بن عمرو – رضي الله عنهما– يسأله عن محرم وقع بامرأة، فأشار إلى عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما– فقال: اذهب إلى ذاك، فسله. قال شعيب: فلم يعرفه الرجل، فذهبت معه فسأل ابن عمر فقال: بطل حجك، فقال الرجل: فما أصنع؟ قال: «أحرم مع الناس، واصنع ما يصنعون، وإذا أدركت قابلًا، فحج وأهد» فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه، فقال: اذهب إلى ابن عباس فسله، قال شعيب: فذهبت معه إلى ابن عباس فسأله، فقال له كما قال ابن عمر، فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه، فأخبره بما قال ابن عباس، ثم قال: ما تقول أنت؟ فقال قولي مثل ما قالا، قال الحاكم عقبه: «هذا حديث ثقات رواته حفاظ، وهو كالآخذ باليد في صحة سماع شعيب بن محمد، عن جده عبد الله بن عمرو، ووافقه الذهبي، وقال البيهقي عقبه: هذا إسناد صحيح، وفيه دليل على صحة سماع شعيب بن محمد بن عبد الله من جده عبد الله بن عمرو، وأخرج الدار قطني في سننه عن أبي بكر النيسابوري قال: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد صح سماع عمرو بن شعيب ، عن أبيه شعيب ، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وقال ابن الجوزي في التحقيق: صَحَّ بِهَذَا سَمَاعُ شُعَيْبٍ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَدْ أَثْبَتَ سَمَاعَهُ مِنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ، وقال النووي في التهذيب: وأنكر بعضهم سماع شعيب من جده عبد الله

بن عمرو، وقال: إنما سمع أباه محمد بن عبد الله بن عمرو، فتكون رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ مرسلة، وهذا إنكار ضعيف، وأثبت الدار قطني والبيهقي سماع عمرو شعيب عن أبيه شعيب عن جده عبد الله فيما أخرجاه في سننهما، فقالا: عن مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، قال: سمعت عمرو بن شعيب ، يقول: سمعت شعيبًا ، يقول: سمعت عبد الله بن عمرو ، يقول: سمعت رسول الله ﷺ ، يقول: «أيما رجل ابتاع من رجل بيعة فإن كل واحد منهما بالخيار حتى يتفرقا من مكانهما إلا أن يكون صفقة خيار ، ولا يحل لأحد أن يفارق صاحبه مخافة أن يقبله»،، وَقَالَ أَحْمد بن صَالح: عَمْرو بن شُعَيْب سمع من أَبِيه عَن جده، وَكله سَماع، وَعَمْرو بن شُعَيْب ثَبت، وَأَحَادِيثه تقوم مقَام الثبت، وقال ابن المديني: سمع شعيب من: عبد الله بن عمرو، وسمع منه: ابنه؛ عمرو بن شعيب، وقال العلائي: والضمير المتصل بجده في قولهم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عائد إلى شعيب لا إلى عمرو، وقال البخاري: عن جده عبد الله بن عمرو، وقال الذهبي في السير نافيًا عن عمرو بن شعيب كل التهم التي وجهت له: الرجل لا يعني بجده إلا جده الأعلى عبد الله ﷺ، وقد جاء كذلك مصرحا به في غير حديث، يقول: عن جده عبد الله، فهذا ليس بمرسل، وقد ثبت سماع شعيب والده من: جده؛ عبد الله بن عمرو، ومن: معاوية، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم ﷺ، وما علمنا بشعيب بأسًا، ربي يتيمًا في حجر جده عبد الله، وسمع منه، وسافر معه، ثم لم نجد صريحًا لعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده محمد بن عبد الله، عن النبي ﷺ، ولكن ورد نحو من عشرة أحاديث هيئتها: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، وبعضها: عن عمرو، عن أبيه، عن جده عبد الله، وما أدري؛ هل حفظ شعيب شيئًا من أبيه أم لا؟ وأنا عارف بأنه لازم جده، وسمع منه، وأما تعليل بعضهم بأنها صحيفة، وروايتها وجادة بلا سماع، فمن جهة أن الصحف يدخل في روايتها التصحيف لا سيما في ذلك العصر، إذ لا شكل بعد في الصحف ولا نقط، بخلاف الأخذ من أفواه الرجال، ثم قال الذهبي في السير: والضعفاء الراوون عنه مثل: المثنى بن الصباح، ومحمد بن عبيد الله العرزمي، وحجاج بن أرطاة، وابن لهيعة، وإسحاق بن أبي فروة، والضحاك بن حمزة، ونحوهم، فإذا

انفرد هذا الضرب عنه بشيء، ضعف نخاعه، ولم يحتج به، ثم ذكر جملة من الأحاديث فيها عمرو بن شعيب عن شعيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وجملة فيها عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ثم قال عقبها: وعِنْدِي عِدَّةُ أَحَادِيْثَ سِوَى مَا مَرَّ يَقُوْلُ: عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، فَالمُطْلَقُ مَحْمُوْلٌ عَلَى المُقَيَّدِ المُفَسَّرِ بِعَبْدِ اللهِ – وَاللهُ أَعْلَمُ –، والرَّجُلُ لاَ يَعْنِي بِجَدِّهِ إلاَّ جَدَّهُ الأَعْلَى عَبْدَ اللهِ ﷺ، وَقَدْ جَاءَ كَذَلِكَ مُصَرَّحًا بِهِ فِي غَيْرِ حَدِيْثٍ، يَقُوْلُ: عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللهِ، وَقَدْ ثَبَتَ سَمَاعُ شُعَيْبٍ وَالِدِهِ مِنْ: جَدِّهِ؛ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، قلت: ينتج عن ذلك أن الجمهور على توثيقه، وعلى الاحتجاج بروايته عن أبيه عن جده، مات ١١٨ هـ([1]).

الحديث: وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ويعرف شرف كبيرنا، رواه الترمذي وأبو داود إلا أنه قال: ويعرف حق كبيرنا([2]).
قلت: سكت عنه المنذري.

---

١ – عمرو بن شعيب ترجمته في: الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨)، الثقات لابن حبان (٤/ ٣٥٧)، المجروحين لابن حبان (٢/ ٧٢)، التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٣٤٢)، الثقات للعجلي (ص: ٣٦٥)، الثقات لابن شاهين (ص: ١٥١)، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٤٦٢)، الكامل لابن عدي(٦/ ٢٠٢)، المغني في الضعفاء (٢/ ٤٨٤)، السير (٥/ ١٦٦–١٧٣)، ميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٣)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٤٠٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٩)، تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣)، البدر المنير (٢/ ١٤٧–١٥٩)، المستدرك (٢/ ٧٤) ح (٢٣٧٥)، جامع التحصيل (ص: ١٩٦)، الأدب المفرد (ص: ١٣٠)، السنن الكبرى للبيهقي في كتاب الحج، باب ما يفسد الحج (٥/ ٢٧٤) ح (٩٧٨٣)، (٥/ ٤٤٥) ح (١٠٤٤٩)، سنن الدار قطني (٣/ ٤٧٤) ح (٢٩٩٨)، ح (٢٩٩٩)، التحقيق في مسائل الخلاف (٢/ ٣١)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٩).

٢ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب العلم، باب الترغيب في إكرام العلماء وإجلالهم وتوقيرهم، والترهيب من إضاعتهم وعدم المبالاة بهم (١/ ١١٤)ح(٨).

التخريج:

– أخرجه الترمذي في سننه في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة الصبيان (٤/ ٣٢٢) ح(١٩٢٠)، فقال: حدثنا أبو بكر محمد بن أبان قال: حدثنا محمد بن فضيل، عن محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ويعرف شرف كبيرنا».

وقال: حدثنا هناد قال: حدثنا عبدة، عن محمد بن إسحاق، نحوه، إلا أنه قال: «ويعرف حق كبيرنا»، قال أبو عيسى: وحديث محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب حديث حسن صحيح، وقد روي عن عبد الله بن عمرو من غير هذا الوجه أيضًا، قال بعض أهل العلم: معنى قول النبي ﷺ: «ليس منا» يقول: ليس من سنتنا، ليس من أدبنا، وقال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: كان سفيان الثوري ينكر هذا التفسير: «ليس منا» يقول: ليس مثلنا.

– وأخرجه أحمد في مسنده من طريق عبدالرحمن بن الحرث عن عمرو بن شعيب به (٦/ ٢٨٠)ح(٦٧٣٣)،(بلفظه)، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

– وأخرجه أيضًا أحمد في مسنده فقال حدثنا يزيد عن محمد بن إسحاق به (١١/ ٥٢٧)ح(٦٩٣٥)،(بتقديم وتأخير).

– وأخرجه البخاري في الأدب المفرد فقال حدثنا عبدة عن محمد بن إسحاق به (ص: ١٣٠) ح(٣٥٥)،(بتقديم وتأخير).

المتابعات(من تابع عمرو بن شعيب في هذا الحديث):

– أخرجه أبو داود في سننه من طريق ابن عامر(١) عن عبد الله بن عمرو في كتاب الأدب، باب في الرحمة (٧/ ٢٩٩)ح(٤٩٤٣)،(بتقديم وتأخير).

---

١ – قلت: وقع اضطرابًا في ابن عامر، فأبي داود قال ابن عامر، وأحمد والحاكم كما سيأتي قالا عبد الله بن عامر، والبخاري في الأدب المفرد قال: عبيد الله بن عامر، والصواب عبيد الله بن عامر، وليس عبد الله بن عامر، فقد قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابنُ عُيَينة، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عن عبد الله بن عامر، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ حَقَّ كَبِيرِنَا؛ =

– وأخرجه أحمد في مسنده من طريق عبد الله بن عامر عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما به (٦/ ٤٨٥)ح(٧٠٧٣)،((بتقديم وتأخير)، وصححه الشيخ أحمد شاكر.

– وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريق عبد الله بن عامر عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما به (١/ ١٣١)ح(٢٠٩)،(بلفظه)، وقال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد صحيح، فعمرو بن شعيب صح سماعه من أبيه شعيب، وصح سماع أبيه شعيب من جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، والحديث من هذا الطريق صححه الترمذي، والحاكم، ووافقه الذهبي، والشيخ أحمد شاكر.

شواهد الحديث: للحديث شاهدان: أحدهما: عن أبي هريرة ﷺ، أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب البر والصلة (٤/ ١٩٧) ح(٧٣٥٣)، فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني أبو صخر، عن ابن قسيط، عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «من لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا فليس منا»، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

ثانيهما: عن عبادة بن الصامت ﷺ، أخرجه أحمد في مسنده (٣٧/ ٤١٦)ح(٢٢٧٥٥)، فقال: حدثنا هارون، حدثنا ابن وهب، حدثني مالك بن الخير الزيادي عن أبي قبيل المعافري، عن عبادة بن الصامت ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: " ليس من أمتي من لم يجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف

=فَلَيْسَ مِنَّا؟، قَالَ أَبِي: الصَّحيحُ: ابنُ أَبِي نَجِيح، عن عبيد الله بن عامر، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ، ومن العجيب أن الشيخ أحمد شاكر عند تخريجه لهذا الحديث رجَّح أنه عبدالله بن عامر، وأن عبيد الله بن عامر الذي جاء في الأدب المفرد تحريف وقع في الإسناد، وأيَّد كلامه بقوله: رواية أحمد صريحة في أنه "عبد الله بن عامر"، وأيدها وأبان عن صحتها جزم الحاكم بأنه "عبد الله بن عامر اليحصبي"، ثم موافقة الذهبي إياه على ذلك، وليس كما قال، فالقول قول أبي حاتم رحمه الله في أنه عبد الله بن عامر. علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ٦١٠)ح(٢٢١١)، مسند أحمد ت شاكر (٦/ ٤٨٥)، الأدب المفرد (ص: ١٢٩)ح(٣٥٤).

لعالمنا"، وقال الأرنؤوط: صحيح لغيره، وقال الهيثمي في كتاب الأدب: رواه أحمد، وإسناده حسن. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ١٢٧)ح(٥٣٢)، (٨/ ١٤) ح(١٢٦١٠).

الحكم النهائي على الحديث: الحديث صحيح، فقد صح من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي هريرة ﷺ.

النموذج الحادي عشر

مبارك بن فضالة

ضعفه النسائي وغيره، وقال أبو داود: شديد التدليس، فإذا قال حدثنا فهو ثبت، وكذا قال أبو زرعة، وقال أبو زرعة: ما روي عن الحسن فيحتج به، وروى عنه عفان، وكان يرفعه ويوثقه قاله أبو حاتم، وكان يحيى القطان يحسن الثناء عليه، وقال ابن معين: صالح، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة، ووثقه ابن خزيمة، وابن حبان، وأخرجا له في صحيحيهما غير ما حديث(١).

١١- مبارك بن فضالة بن أبي أمية مولى عمر بن الخطاب القرشي البصري، روى عن ثابت البناني والحسن البصري، وروى عنه علي بن الجعد وأبي داود الطيالسي، وثقه الهيثمي في أكثر من موضع في مجمعه، وقال مرة أخرى: حديثه حسن، وصحح الحاكم حديثه في المستدرك، ووافقه الذهبي، وحسّن الترمذي حديثه، وقال البوصيري في زوائده: وثقه الجمهور، وصحح حديثه على زوائد ابن ماجه، ووثقه ابن معين في موضع، وقال في موضع آخر: لا بأس به، وقال العجلي: لا بأس به، وضعفه النسائي، وقال أبو داود: شديد التدليس، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبى عنه فقال: هو أحب إلي من الربيع بن صبيح، وقال أبو زرعة: يدلس كثيرًا، فإذا قال حدثنا فهو ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ، وقال في المشاهير: رديء الحفظ، وقال الدار قطني: لين كثير الخطأ يعتبر به، وقال أحمد: ليس بذاك، وأخرج ابن عدي الحديث الذي معنا بسنده، وغيره من الأحاديث، ثم قال: ولمبارك غير ما ذكرت أحاديث، وعامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة، فقد احتمل من قد رمي بالضعف أكثر

١ - الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٧٨)

ما رمي مبارك به، وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: الإمام الكبير، من كبار علماء البصرة، و لم يبلغ حديثه درجة الصحة، ولا أخرج له النسائي، وقال في السير: الحافظ، المحدث، الصادق، الإمام، ثم قال بعد ذكر أقوال العلماء فيه: حسن الحديث، ولم يذكره ابن حبان في الضعفاء، وكان من أوعية العلم، استشهد به البخاري في الصحيح، وقال الساجي: كان صدوقًا مسلمًا خيارًا، وكان من النساك ولم يكن بالحافظ، فيه ضعف، وقال هشيم: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق يدلس، وعده في طبقاته من المرتبة الثالثة، وفي جميع طرق الحديث صرح بالتحديث، فزال ما كنا نخشاه من تدليسه، فحديثه هنا حسن، مات ١٦٥هـ(١).

الحديث: وعن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ما تحاب رجلان في الله إلا كان أحبهما إلى الله عز وجل أشدهما حبا لصاحبه. رواه الطبراني وأبو يعلى، ورواته رواة الصحيح إلا مبارك بن فضالة، ورواه ابن حبان في صحيحه(٢).

التخريج:

– أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ١٩٢)ح(٢٨٩٩)، فقال: حدثنا إبراهيم قال: نا نصر قال: نا عبد الله بن الزبير الحميدي قال: نا ثابت البناني،

---

١ – مبارك بن فضالة ترجمته في: المستدرك على الصحيحين (١/ ٥٤٢) ح (١٤٢٣)، (١/ ٥٧١) ح (١٥٠١)، (٢/ ١٥١) ح (٢٦١٨)، (٣/ ٥٠) ح (٤٣٦٨)، (٣/ ٥٥) ح (٤٣٧٩)، (٤/ ١٩٣) ح(٧٣٣٩)، سنن الترمذي (٤/ ٧١٢) ح (٢٥٩٤)، مجمع الزوائد(١/ ٩٦)، (١/ ٢٩٢)، (٣/ ١٢٦)، (٤/ ٢٥٧)، (٩/ ٤٥)، (٨/ ٢٩٥)، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٢/ ٣٩) ح (٥٦١)، تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ١١٣)، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٨٣)، الثقات للعجلي (ص: ٤١٩)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود (ص: ٢٨١)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٩٨)، الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٩)، الثقات لابن حبان (٧/ ٥٠٢)، المشاهير (ص: ٢٤٩)، الكامل لابن عدي (٨/ ٢٦)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٤٩)، السير (٧/ ٢٨١)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٨)، طبقات المدلسين (ص: ٤٣)، تقريب التهذيب (ص: ٥١٩).

٢ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب الأدب، باب الترغيب في الحب في الله تعالى، والترهيب من حب الأشرار وأهل البدع، لأن المرء مع من أحب (٤/ ١٦)ح(٧).

عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تحاب رجلان في الله إلا كان أحبهما إلى الله عز وجل أشدهما حبًا لصاحبه»، وقال: لم يرو هذا الحديث عن ثابت إلا عبد الله بن الزبير.

– وأخرجه أبو يعلى في مسنده من طريق مبارك بن فضالة عن ثابت البناني به (٦/ ١٤٣)ح(٣٤١٩)، (بلفظ مقارب)، وقال البوصيري: هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، مُبَارَكُ بْنُ فُضَالَةَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَبَاقِي رِجَالُ الْإِسْنَادِ رِجَالُ الصَّحِيحِ. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٦/ ١٠٩)ح(٥٤٤٠).

– وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق مبارك بن فضالة عن ثابت البناني به في كتاب البر والإحسان، باب الصحبة والمجالسة(٢/ ٣٢٥)ح(٥٦٦)،(بلفظه).

– وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريق مبارك بن فضالة عن ثابت البناني به (٤/ ١٨٩)ح(٧٣٢٣)،(بلفظه)، وقال: » هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه "، ووافقه الذهبي.

– وأخرجه البزار في مسنده من طريق مبارك بن فضالة عن ثابت البناني به (١٣/ ٢٩٠)ح(٦٨٦٩)،(بلفظ مقارب)، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وأبو يعلى، والبزار بنحوه، ورجال أبي يعلى، والبزار رجال الصحيح غير مبارك بن فضالة، وقد وثقه غير واحد على ضعف فيه. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٢٧٦)ح(١٧٩٩٤).

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد صحيح، وإن كان فيه مبارك بن فضالة صدوق يدلس من الثالثة، إلا أنه في جميع طرق الحديث صرح بالتحديث، فزال ما كنا نخشاه من تدليسه، وزالت هذه العلة التي أعلَّ بها المنذري الحديث وهي ضعف مبارك بن فضالة، وتابع مبارك كما عند الطبراني في الأوسط الحميدي عبد الله بن الزبير، وهو ثقة، وثقه أبو حاتم، وابن سعد، وأحمد، والحاكم، والبخاري، والذهبي، وابن حجر، وروى عنه البخاري خمسة

وسبعين حديثًا، وكان إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره([1])، فارتقى الحديث من الحسن إلى الصحيح، والحديث صححه ابن حبان والحاكم والذهبي كما سبق في التخريج، والعراقي في تخريج أحاديث الإحياء([2]).

النموذج الثاني عشر

محمد بن إسحاق بن يسار

أحد الأئمة الأعلام، حديثه حسن، وقد كذبه هشام بن عروة، وسليمان التيمي، وقال الدار قطني: لا يحتج به، وقال وهيب: سألت مالكًا عنه فاتهمه، وقال عبد الرحمن بن مهدي: كان يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك يجرحان ابن إسحاق، وقال ابن معين: قد سمع من أبي سلمة بن عبد الرحمن، ووثقه غير واحد، ووهاه آخرون، وهو صالح الحديث ما له عندي ذنب إلا ما قد حشاه في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة، والأشعار المكذوبة، وقال الفلاس: وسمعت يحيى القطان يقول لعبد الله القواريري إلى أين تذهب؟ قال: إلى وهب بن جرير أكتب السيرة، قال: تكتب كذبًا كثيرًا، وقال يعقوب بن شيبة: سألت ابن معين كيف ابن إسحاق؟ قال: ليس بذاك، قلت: ففي نفسي من صدقه شيء، قال: لا، كان صدوقًا، وقال أحمد بن حنبل: هو حسن الحديث، وقال أحمد العجلي: ثقة، وقال علي بن المديني: حديثه عندي صحيح، وقال شعبة: ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث، وقد استشهد مسلم في صحيحه بجملة من حديث ابن إسحاق، وصحح له الترمذي حديث سهل بن حنيف في المذي، واحتج به ابن خزيمة في صحيحه، وبالجملة فهو ممن اختلف فيه، وهو حسن الحديث كما تقدم.والله أعلم([3]).

١٢- مُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ بن يَسَارِ بن خِيَارٍ أَبُو بَكْرٍ المَدَنِيُّ، صَاحِبُ (السِّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ)، حَدَّثَ عَنْ: بُشَيْرِ بن يَسَارٍ، وجميل بن أبي ميمونة، وحميد الطويل،

---

١ – الحميدي ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٥٧)، الطبقات الكبرى (٦/ ٤٤)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦١٦) الكاشف (١/ ٥٥٢)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢١٦)، تقريب التهذيب (ص: ٣٠٣).

٢ – المغني عن حمل الأسفار للعراقي (ص: ٦١٣)ح(٢).

٣ – الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٧٧).

وحَدَّثَ عَنْهُ: أبو معاوية الضرير، وَجَرِيْرُ بن حَازِمٍ، واختلف العلماء في حاله على قولين:

القول الأول: وهو قول الأكثرون، قالوا بتوثيقه والاحتجاج بحديثه، فقد قال أبو معاوية الضرير: كان ابن إسحاق من أحفظ الناس، فكان إذا كان عند الرجل خمسة أحاديث أو أكثر جاء فأستودعها محمد بن إسحاق، فقال: أحفظها عليّ، فإن نسيتها كنت قد حفظتها على، وقال ابن عيينة: جالسته منذ بضع وسبعين سنة، وما يتهمه أحد من أهل المدينة، ولا يقولون فيه شيئًا، وسئل ابن شهاب عن المغازي فقال: هذا أعلم الناس بها (يعني ابن إسحاق)، وقال ابن المديني: مدار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على ستة، فذكرهم ثم قال: وصار علم الستة عند اثني عشر، أحدهم ابن إسحاق، وقال أبو زرعة: أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه، منهم: سفيان، وشعبة، وابن عيينة، والحمادان، وابن المبارك، وإبراهيم بن سعد، وروى عنه من الأكابر: يزيد بن أبي حبيب، وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقًا وخيرًا مع محمدة ابن شهاب له، وقد ذاكرت دحيمًا قول مالك (يعني فيه) فرأى أن ذلك ليس للحديث، إنّما هو لأنه اتهمه بالقدر، روى له مسلم في المتابعات وعلق له البخاري، وذكره النسائي في الطبقة الخامسة من أصحاب الزهري، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه فيها وفي المشاهير، وقال ابن المبارك: وجدناه صدوقًا، صدوقًا، صدوقًا ثلاث مرات، وقال شعبة وابن عيينة: أمير المؤمنين في الحديث، ومن أحسن الناس سياقًا للأخبار، وأحسنهم حفظًا لمتونها، وإنما أتي ما أتي لأنه كان يدلس على الضعفاء، فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك، فأما إذا بين السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بروايته، وقال أبو يعلى الخليلي: عالم كبير، وإنما لم يخرجه البخاري من أجل روايته المطولات، وقد استشهد به، وأكثر عنه فيما يحكي في أيام النبي صلى الله عليه وسلم، وفي أحواله، وفي التواريخ، وهو عالم واسع الرواية والعلم ثقة، وقال ابن البرقي: لم أر أهل الحديث يختلفون في ثقته وحسن حديثه وروايته، وقال الحاكم: هو عندنا ثقة ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال: لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه ولا يوازيه في جمعه، كان يكتب عمن فوقه ومثله ودونه لرغبته في العلم وحرصه عليه، وربما يروي عن رجل

عن رجل قد رآه، ويروى عن آخر عنه في موضع آخر، ويروي عن رجل عن رجل عنه، فلو كان ممن يستحل الكذب لم يحتج إلى الإنزال، بل كان يحدث عمن رآه ويقتصر عليه، فهذا مما يدل على صدقه، وشهرة عدالته في الروايات، وقال ابن عدي: فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره، ولم يتخلف عنه في الرواية الثقات والأئمة، وهو لا بأس به، وقال أبو زرعة: صدوق، من تكلم في محمد بن إسحاق؟ محمد بن إسحاق صدوق، وقال ابن سيد الناس: قال الشافعي: من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على ابن اسحاق، ووثقه العجلي وابن معين وابن سعد والذهبي، وقال ابن المديني: ثقة، حديثه صحيح، ما رأيت أحدًا يتهم محمد بن إسحاق، وقال يعقوب بن شيبة: سألت ابن المديني: كيف حديث محمد بن إسحاق، صحيح؟ قال: نعم، حديثه عندي صحيح، قلت له: فكلام مالك فيه، قال: لم يجالسه ولم يعرفه، وقال البخاري: رأيت علي بن المديني يحتج بحديثه، وقال لي: نظرت في كتابه فما وجدت عليه إلا حديثين منكرين: نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ:«إذا نعس أحدكم يوم الجمعة فليتحول من مجلسه ذلك(١)»، والزهري عن عروة عن زيد بن خالد الجهني « إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ (٢) »، ويمكن أن يكونا صحيحين، وقال الذهبي في كاشفه: حديثه حسن، ووثقه في السير، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يدلس، وذكره في طبقات الدلسين، وعده من الطبقة الرابعة، وقال ابن حجر في الفتح مرة: حسن الحديث، وقال مرة أخرى: حجة في المغازي.

القول الثاني: تضعيفه وعدم الاحتجاج بحديثه، وهذا لم يصدر إلا من هشام بن عروة ومالك، وكذبه سليمان التيمي، ويحيى القطان، ووهيب بن خالد، ولينه أحمد بن حنبل، فأما هشام بن عروة، فإن ابن عيينة قال: جالس ابن إسحاق

---

١ – أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الجمعة، باب فيمن ينعس يوم الجمعة أنه يتحول من مجلسه (٢/ ٤٠٤)ح(٥٢٦)، وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح».

٢ – أخرجه إسحاق بن راهويه كما في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر (٢/ ٣٨٧)ح(١٣٥).

فاطمة بنت المنذر، وأخبرني أنها حدثته، وأنه دخل عليها، وفاطمة هذه هي زوج هشام بن عروة، وكان هشام ينكر على ابن إسحاق روايته عنها، ويقول: تحدث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، والله إن رآها قط، لقد دخلت بها وهي بنت تسع سنين، وما رآها مخلوق حتى لحقت بالله، وهذا الكلام فيه نظر، لأنه لا يشترط رؤية النساء، بل يكتفى بالمعاصرة وصوتهن، فإن نساء النبي ﷺ كعائشة، روى عنها عدة من التابعين، وما رأوا لها صورة أبدًا، وهشام نحسبه صادق في يمينه، فما رآها ابن اسحاق، ولا زعم أنه رآها بل ذكر أنها حدثته، وقال الذهبي: قد سمعنا من عدة نسوة، وما رأينهن، وأما تضعيف مالك له، فهو من كلام الأقران بعضهم في بعض، فلا يقبل، وقد أكَّد هذا ابن سيد الناس اليعمري قائلًا: ذكره أبو حاتم بن حبان في كتاب (الثقات) فأعرب عما في الضمير، فقال: تكلم فيه رجلان: هشام ومالك، فأما هشام فأنكر سماعه من فاطمة، والذي قاله ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث، وذلك أن التابعين كالأسود وعلقمة سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، بل سمعوا صوتها، وكذلك ابن إسحاق، كان يسمع من فاطمة والستر بينهما مسبل، قال: وأما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة ثم عاد له إلى ما يحب، وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من ابن إسحاق، وكان يزعم أن مالك من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسها، فوقع بينهما لذلك مفاوضة، فلما صنف مالك الموطأ، قال ابن إسحاق: ائتوني به فأنا بيطاره، فنقل ذلك إلى مالك فقال: هذا دجال من الدجاجلة يروى عن اليهود، وكان بينهما ما يكون بين الناس، حتى عزم محمد على الخروج إلى العراق، فتصالحا حينئذ، وأعطاه عند الوداع خمسين دينارًا ونصف ثمرته تلك السنة، ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير، وما أشبه ذلك من الغرائب عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يتتبع ذلك عنهم، ليعلم ذلك من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يروي الرواية إلا عن متقن صدوق، وقال ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود: فإن قيل فقد كذبه مالك، فقال أبو قلابة الرقاشي: حدثني أبو داود سليمان بن داود قال: قال يحيى بن القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق

كذاب، قلت وما يدريك؟ قال: قال لي وهيب، فقلت لوهيب: وما يدريك؟ قال: قال لي: مالك بن أنس، فقلت لمالك: وما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة، قال: قلت لهشام: وما يدريك؟ قال حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأدخلت علي، وهي بنت تسع، وما رآها رجل حتى لقيت الله، قال ابن القيم منتصرًا لابن إسحاق: هذه الحكاية وأمثالها هي التي غرت من اتهمه بالكذب، وجوابها من وجوه: أحدها: أن سليمان بن داود راويها عن يحيى هو الشاذكوني، وقد اتهم بالكذب فلا يجوز القدح في الرجل بمثل رواية الشاذكوني.

الثاني: أن في الحكاية ما يدل على أنها كذب، فإنه قال أدخلت علي وهي بنت تسع، وفاطمة أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة، ولعلها لم تزف إليه إلا وقد زادت على العشرين، ولما أخذ عنها ابن إسحاق كان لها نحو بضع وخمسين سنة.

الثالث: أن هشامًا إنما نفى رؤيته لها، ولم ينف سماعه منها، ومعلوم أنه لا يلزم من انتفاء الرؤية انتفاء السماع، قال الإمام أحمد: لعله سمع منها في المسجد، أو دخل عليها فحدثته من وراء حجاب، فأي شيء في هذا؟ وقد كانت امرأة قد كبرت وأسنت، وكذا قال الذهبي: قول هشام حدث عن امرأتي إلى آخره، فقال: وقوله وهي بنت تسع غلط بيّن، لأنها أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة، وكان أخذ ابن إسحاق عنها، وقد جاوزت الخمسين، وقد روى عنها أيضا غير محمد بن إسحاق من الغرباء محمد بن سوقة، وقال البخاري:، ولو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق، فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد، ولا يتهمه في الأمور كلها، وقال الذهبي: لسنا ندعي في أئمة الجرح، والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم، وبينه شحناء، وإحنة، وقد علم أن كثيرًا من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به، ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف، وهذان الرجلان كل منهما قد نال من صاحبه، لكن أثر كلام مالك في محمد بعض اللين، ولم يؤثر كلام محمد فيه ولا ذرة، وارتفع مالك، وصار كالنجم فله ارتفاع بحسبه، ولا سيما في السير، وأما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن إلا فيما شذ فيه فإنه يعد منكرا، هذا الذي عندي في حاله، والله

أعلم، قل: نعم ابن اسحاق أعلم بالأنساب من مالك، وقول ابن اسحاق: أنا بيطاره، ليست قدحًا في مالك رحمه الله، لكن قول مالك في ابن اسحاق: دجال من الدجاجلة قدحًا في ابن اسحاق، فإن هذا من باب غيرة الأقران، وأما تكذيب وهيب والقطان والتيمي له، فقد قال ابن حجر في تهذيبه: فأما وهيب والقطان فقلدا فيه هشام بن عروة ومالكًا، وأما سليمان التيمي فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمر غير الحديث، لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل، وأما تليين أحمد له، فقد قال عبد الله بن أحمد، وسأله رجل عن محمد بن إسحاق فقال: كان أبي يتتبع حديثه، ويكتبه كثيرا بالعلو والنزول، ويخرجه في المسند، وما رأيته اتقى حديثه قط، قيل له: يحتج به؟ قال: لم يكن يحتج به في السنن، وقيل لأحمد: يا أبا عبد الله، إذا تفرد بحديث تقبله؟ قال: لا والله، إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا، ويُرد على ذلك: أنه قد تتحد ألفاظ الجماعة وإن تعددت أشخاصهم، وعلى تقدير أن لا يتحد اللفظ فقد يتحد المعنى، فقد قال واثلة بن الأسقع: إذا حدثتكم على المعنى فحسبكم، وقال محمد بن سيرين قال: كنت أسمع الحديث من عشرة، اللفظ مختلف والمعنى واحد، والمتأمل في صنيع البخاري في صحيحه يرى أنه أحيانًا كان يُحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا، فقال رحمه الله في كتاب الأيمان والنذور، بَابُ اليَمِينِ فِيمَا لاَ يَمْلِكُ، وَفِي المَعْصِيَةِ وَفِي الغَضَبِ (٨/ ١٣٨) ح(٦٦٧٩)، حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، ح وَحَدَّثَنَا الحَجَّاجُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الأَيْلِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ المُسَيِّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ، وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللَّهُ مِمَّا قَالُوا، كُل حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنَ الحَدِيثِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: {إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ} العَشْرَ الآيَاتِ كُلَّهَا فِي بَرَاءَتِي، والشاهد معنا قوله: كُل حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنَ الحَدِيثِ، وأما قول عبد الله عن أبيه: لم يكن يحتج به في السنن، فقد يكون لما أنس منه التسامح في غير السنن التي هي جل علمه من المغازي والسير طرد الباب فيه، وقاس مروياته من السنن على غيرها وطرد الباب في ذلك يعارضه تعديل من

عدله، وممن يصحح حديثه، كابن المديني وشعبة والذهبي وغيرهم، ويحتج به في الأحكام أبو عيسى الترمذي رحمه الله وأبو حاتم بن حبان، وغيرهما، ورجع أحمد عن ذلك، فقد قال الأثرم: سألت أحمد بن حنبل عنه فقال: هو حسن الحديث، وقال الجوزجاني: الناس يشتهون حديثه، وكان يرمى بغير نوع من البدع، ويُرد على ذلك بما قاله ابن نمير: كان يرمى بالقدر، وكان أبعد الناس منه، وقال إبراهيم الحربي: كانوا يطعنون عليه بشيء من غير جنس الحديث، وقال الذهبي: وأما ما رمي به من التدليس والقدر والتشيع فلا يوجب رد روايته ولا يوقع فيها كبير وهن، أما التدليس فمنه القادح في العدالة وغيره، ولا يحمل ما وقع هاهنا من مطلق التدليس على التدليس المقيد بالقادح في العدالة، وكذلك القدر والتشيع لا يقتضي الرد إلا بضميمة أخرى ولم نجدها هاهنا، مع أنه هنا صرح بالتحديث في جميع طرق الحديث فيقبل حديثه، وأرى بعد حصر جميع أقوال العلماء فيه، والرد على جميع من ضعفوه، أنه لا ينزل عن درجة صدوق، والله أعلم، مات ١٥١ هـ([1]).

الحديث: وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: من خرج حاجًا فمات كتب له أجر الحاج إلى يوم القيامة، ومن خرج معتمرًا فمات كتب له أجر المعتمر إلى يوم القيامة، ومن خرج غازيًا فمات كتب له أجر الغازي إلى يوم القيامة. رواه أبو يعلي من رواية محمد بن إسحاق، وبقية رواته ثقات([2]).

---

١ – محمد بن إسحاق ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٩٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٧٠)، عيون الأثر (١/ ١٢-٢١)، الطبقات الكبرى (٧/ ٢٣٣)، الثقات للعجلي (ص: ٤٠٠)، الثقات لابن حبان (٧/ ٣٨٠)، مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٢٢)، طبقات المدلسين [ص ٥١]، من تكلم فيه وهو موثق [ص ١٥٩]، الكاشف (٢/ ١٥٦)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٥٠٢)، عون المعبود وحاشية ابن القيم (١٣/ ١٩)، تقريب التهذيب [ص ٤٦٧]، فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٧١)، (٤/ ٣٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).

٢ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب الحج، باب الترغيب في الحج والعمرة وما جاء فيمن خرج يقصدهما فمات (٢/ ١٧٨)ح(٣٤).

التخريج:

– أخرجه أبو يعلى في معجمه (ص: ١٠٥) ح(١٠١)، فقال: حدثنا إبراهيم بن زياد سبلان قال: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، عن جميل بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج حاجًا فمات كتب له أجر الحاج إلى يوم القيامة، ومن خرج معتمرًا فمات كتب له أجر المعتمر إلى يوم القيامة، ومن خرج غازيًا في سبيل الله فمات، كتب له أجر الغازي إلى يوم القيامة»، وقال الهيثمي: رواه أبو يعلى وفيه ابن إسحاق وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/ ٢٨٣) ح(٩٤٥٦).

– وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط فقال: حدثنا محمد بن السري عن إبراهيم بن زياد به (٥/ ٢٨٢)ح(٥٣٢١)،(بلفظه)، وقال عقبه: لم يرو هذا الحديث عن عطاء بن يزيد الليثي إلا جميل بن أبي ميمونة، ولا عن جميل إلا عن محمد بن إسحاق، تفرد به: أبو معاوية "، وقال البوصيري: رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، لِتَدْلِيسِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٣/ ١٥٨)ح(٢٤٣٥).

– وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان من طريق حميد عن عطاء به (٦/ ١٥)ح(٣٨٠٦)، (مختصرًا).

المتابعات:

– وأخرجه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك من طريق هلال بن ميمون الفلسطيني عن عطاء به (ص: ٩٩)ح(٣٢٥)،(بلفظ مقارب).

– وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان من طريق عمرو بن يزيد عن أبي هريرة به (١/ ٤٤٦).

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد حسن، فيه محمد بن إسحاق صدوق يدلس من الرابعة، وقد صرح بالتحديث في جميع طرق الحديث، فزال ما كنا نخشاه من تدليسه، ومحمد بن إسحاق هو علة الضعف عند المنذري في هذا الحديث، فقال: رواه أبو يعلي من رواية محمد بن إسحاق، وبقية رواته ثقات، وهو نفس قول الهيثمي والبوصيري كما سبق في التخريج، وليس الأمر كما قالوا،

فلسنا نتفق معهم في تضعيف ابن إسحاق رحمه الله، فإن ابن إسحاق وثقه الكثير كما مر في ترجمته، وكل من اتهمه بالضعف رُد عليه، والحمد لله، فهو كما قررنا لا ينزل عن رتبة الصدوق، إضافة إلى ما سبق، فإن ابن إسحاق تابعه كما عند ابن شاهين في ترغيبه هلال بن ميمون الفلسطيني: صدوق، قال فيه النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ووثقه ابن معين وابن حبان، وقال الذهبي وابن حجر: صدوق([1])، والحديث لم أقف له على شواهد، فهو لم يأت إلا عن أبي هريرة ﷺ فقط.

النموذج الثالث عشر

يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي.

ضعفه ابن معين، وأحمد، وابن المديني وغيرهم، ووثقه البخاري وغيره([2]).

١٣- يزيد بن سنان، أبو فروة الرهاوي، روى عن زيد بن أبي أنيسة، وعمرو بن مرة، وروى عنه ابنه محمد بن يزيد بن سنان ويحيى بن سعيد الأموي، ضعفه الجوزجاني، وابن المديني، وابن معين، وأبو زرعة، وأحمد، والدار قطني، وأبو داود، والنسائي، وابن شاهين، والهيثمي، وقال أبو حاتم: محله الصدق، والغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي: له حديث صالح، ويروي عن زيد بن أبي أنيسة نسخة ينفرد فيها عن زيد بأحاديث، وله عن غير زيد أحاديث متفرقة عن الشيوخ، وعامة حديثه غير محفوظة، وحسَّن حديثه الترمذي في سننه عن أبي أمامة ﷺ، قال: قيل يا رسول الله الرجلان يلتقيان أيهما يبدأ بالسلام؟ فقال: «أولاهما بالله»، ووثقه البخاري، وثبته مروان بن معاوية، وقال ابن حجر: ضعيف، فخلاصة القول فيه أنه ضعيف، فقد ضعفه الجمهور، وأما

---

١ - هلال بن ميمون ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٧٦)، الثقات لابن حبان (٧/ ٥٧٢)، الكاشف (٢/ ٣٤٢)، تقريب التهذيب (ص: ٥٧٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٨٤).

٢ - الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٨٠).

توثيق البخاري له فلعله أراد بذلك عدالته، لأنه لم يرو له في صحيحه، والله أعلم، مات١٥٥هـ([1]).

الحديث: وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قلنا يا رسول الله هذه الجمار التي ترمي كل سنة فنحسب أنها تنقص قال: ما تقبل منها رفع، ولولا ذلك رأيتموها مثل الجبال. رواه الطبراني في الأوسط والحاكم، وقال: صحيح الإسناد.

(قال المنذري) رحمه الله: وفي إسنادهما يزيد بن سنان مختلف في توثيقه([2]).

التخريج:

– أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ٢٠٩)ح(١٧٥٠)، فقال: حدثنا أحمد بن المبارك قال: نا سعيد بن يحيى الأموي قال: نا أبي، عن يزيد بن سنان، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه ﷺ قال: قلنا: يا رسول الله، هذه الجمار التي ترمي كل سنة، فنحسب أنها تنقص، فقال: «ما تقبل منها رفع، ولولا ذلك رأيتموها مثل الجبال»، وقال عقبه: لم يرو هذا الحديث عن عمرو إلا زيد، تفرد به: يزيد بن سنان "

– وأخرجه الحاكم في المستدرك فقال: أخبرني يحيى بن منصور القاضي، عن أحمد بن المبارك به في كتاب المناسك (١/ ٦٥٠)ح(١٧٥٢)، (بلفظ مقارب)، وقال عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه " يزيد بن سنان ليس بالمتروك، وسكت عنه الذهبي.

– وأخرجه الدار قطني في سننه فقال: ثنا الحسين بن إسماعيل ، عن سعيد بن يحيى الأموي به في كتاب الحج، باب المواقيت (٣/ ٣٧٤)،(٢٧٨٩)،(بلفظه).

– وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريق يحيى بن منصور القاضي، عن أحمد بن المبارك به في كتاب دخول مكة، باب أخذ الحصى لرمي جمرة العقبة

---

١ – يزيد بن سنان ترجمته في: الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٧)، الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ١٥٢)، تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ٧١)، التاريخ الكبير (٨/ ٣٣٧)، أحوال الرجال (ص: ٣٠٤)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ١٩٨)، الكاشف (٢/ ٣٨٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٣٦)، سنن الترمذي (٥/ ٥٦) ح (٢٦٩٤)، مجمع الزوائد (١/ ١٧٧)، (١/ ٢٤٧)، (٤/ ٩٠)، (٧/ ٣١١)، تقريب التهذيب (ص: ٦٠٢).

٢ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب الحج، باب الترغيب في رمي الجمار (٢/ ٢٠٧)ح(٤).

وكيفية ذلك (٥/ ٢١٠)ح(٩٥٤٥)،(بلفظ مقارب)، وقال عقبه: يزيد بن سنان ليس بالقوي في الحديث.

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد ضعيف، فيه يزيد بن سنان ضعفه الجمهور، وأعلّ المنذري الحديث بيزيد بن سنان فقال: مختلف في توثيقه، وهو كما قال، والراجح تضعيفه، ولا يغرنك تصحيح الحاكم للحديث، فإن الذهبي سكت عن ذلك، ولم يوافقه، وضعّف البيهقي يزيد بن سنان عقب إيراده للحديث، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه يزيد بن سنان التميمي، وهو ضعيف، وكذا قال ابن حجر(١)، لكن الحديث صح عن ابن عباس كما سيأتي.

شواهد الحديث: للحديث شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا عليه، أخرجه الأزرقي في أخبار مكة (٢/ ١٧٦) فقال: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثني جدي، حدثنا يحيى بن سليم، عن ابن خيثم، عن أبي الطفيل ﷺ، قال: قلت له: يا أبا الطفيل، هذه الجمار ترمى في الجاهلية والإسلام، كيف لا تكون هضابا تسد الطريق؟ قال: سألت عنها ابن عباس رضي الله عنهما فقال: «إن الله تعالى وكل بها ملكًا، فما تقبل منه رفع، وما لم يتقبل منه ترك».

دراسة إسناد شاهد ابن عباس رضي الله عنهما:

– أبو الوليد هو: محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي المعروف بالأزرقي، صاحب تاريخ مكة، روى عن الشافعي، وعن جده أحمد بن محمد الأزرقي، وروى عنه البخاري في صحيحه، ويحيى بن سليم الطائفي، وثقه أبو عوانة الاسفراييني، وابن كثير، مات ٢٥٠هـ(٢).

– جده هو: أحمد بن محمد بن الوليد أبو محمد الأزرقي، روى عن داود العطار، وسعيد بن سالم القداح، وعنه ابن سعد وابن ابنه محمد بن عبد الله

---

١ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/ ٢٦٠)ح(٥٥٨٩)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر(٢/ ٢٥)ح(٤٦٣).

٢ – أبو الوليد ترجمته في: طبقات الشافعيين (ص: ١١٥)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣/ ١٥٥).

مؤرخ مكة، ذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه أبو حاتم والذهبي وابن حجر، مات ٢١٢ هـ([1]).

– يحيى بن سليم هو: يحيى بن سليم الطائفي أبو زكريا القرشي، روى عن موسى بن عقبة وعبد الله بن عثمان بن خثيم، وروى عنه الحميدي وأبو محمد الأزرقي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: شيخ، محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال النسائي مرة: ليس بالقوي، وقال أخرى: ثقة، وقال ابن عدي بعد ذكر جملة من أحاديثه: وليحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية وعبد الله بن عمرو بن خثيم، وسائر مشايخه أحاديث صالحة، وإفرادات وغرائب، يتفرد بها عنهم، وأحاديثه متقاربة، وهو صدوق لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوق سيئ الحفظ، ووثقه ابن معين، والعجلي، وأحمد، وابن سعد، وابن حبان، والذهبي، فخلاصة القول فيه أنه ثقة، وحديثه صحيح، فقد احتج به مسلم في الصحيح، وقد أتقن حديث ابن خيثم، فقد أخرج ابن عدي في كامله عن أحمد بن حنبل قال: أتقن حديث ابن خثيم، وكانت عنده في كتاب، فقلنا له أعطنا كتابك، فقال أعطوني مصحفًا رهنًا، قال: قلنا نحن غرباء، من أين لنا مصحف، وأخرج ابن عدي عن ابن معين قال:: قال لي يحيى بن سليم الطائفي قرأت على عبد الله بن عثمان بن خثيم هذه الأحاديث، مات ١٩٥هـ([2]).

– ابن خيثم هو: عبد الله بن عثمان بن خثيم أبو عثمان القاري، روى عن أبي الطفيل وسعيد بن جبير، وروى عنه إسماعيل بن زكريا ويحيى بن سليم الطائفي، قال أبو حاتم: ليس به بأس، صالح الحديث، وقال ابن حجر: صدوق، ووثقه

---

١ – أبو محمد الأزرقي ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٧٠)، الثقات لابن حبان (٨/ ٧)،
الكاشف (١/ ٢٠٣)، تقريب التهذيب (ص: ٨٤)، تهذيب الكمال (١/ ٤٨٠).

٢ – يحيى بن سليم ترجمته في: الجرح والتعديل (٩/ ١٥٦)، الثقات لابن حبان (٧/ ٦١٥)، تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ١٠٩)، تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٢٢٦)، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٦٠)، الثقات للعجلي (ص: ٤٧٣)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٠٨)، الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٦٢)، الكاشف (٢/ ٣٦٧)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٩٥)، تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

ابن سعد، والعجلي، وابن معين، وابن حبان، والنسائي، فخلاصة القول فيه أنه ثقة، وحديثه صحيح، فقد صرّح البخاري بأنه سمع أبا الطفيل، مات ١٣٢ هـ(١).

– أبو الطفيل هو: عَامِرُ بن وَاثِلَةَ بن عَبْدِ اللهِ بن عَمْرٍو اللَّيْثِيُّ، الكِنَانِيُّ، الحِجَازِيُّ، له صحبة، رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ، وَهُوَ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بمحجنه، رَوَى عَنْ: أَبِي بَكْرٍ، وابن عباس، وحَدَّثَ عَنْهُ: عبد الله بن عثمان، وابن خيثم، مات ١٠٠ هـ(٢).

– ابن عباس رضي الله عنهما هو: عَبْدُ اللهِ بن عَبَّاسٍ البَحْرُ حَبْرُ الأُمَّةِ، وَفَقِيْهُ العَصْرِ، وَإِمَامُ التَّفْسِيْرِ، ابْنُ عَمِّ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، مات ٦٨ هـ(٣).

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد صحيح، ودلَّ على معناه كلام أكابر العلماء، فقد قال السخاوي نقلًا عن شيخه ابن حجر قائلًا: قال شيخنا: وأنا شاهدت من ذلك العجب، كنت أتأمل فأراهم يرمون كثيرًا، ولا أرى يسقط منه إلى الأرض إلا شيء يسير جدًا،، وكذا قاله العجلوني نقلًا عن السخاوي(٤)، وكذا نقل المحب الطبري في شرح التنبيه عن شيخه بشير التبريزي شيخ الحرم ومفتيه: أنه شاهد ارتفاع الحجر عيانًا، واستدل بذلك المحب على صحة الوارد في ذلك، وهو أحد الآيات الخمس التي بمنى أيام الحج: اتساعًا للحجيج مع ضيقها في الأعين، وكون الحدأة لا تخطف بها اللحوم، وكون الذباب لا يقع في الطعام، وإن كان لا ينفك عنه في الغالب كالعسل وشبهه، وقلة البعوض بها، كما بسط ذلك التقي الفاسي في شفاء الغرام، فقال: وأما الآيات التي بمنى فخمس آيات

---

١ – ابن خيثم ترجمته في: الجرح والتعديل (٥/ ١١٢)، مشاهير علماء الأمصار (ص: ١٤١)، الطبقات الكبرى (٥/ ٤٨٧)، الثقات للعجلي (ص: ٢٦٨)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٢٦٧)، التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ١٤٦)، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (٤/ ٣٨٣)، التقريب (ص: ٣١٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٦).

٢ – أبو الطفيل ترجمته في: أسد الغابة (٣/ ١٤٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٩٣).

٣ – ابن عباس ترجمته في: الإصابة [٤ /١٤١]، الاستيعاب [١ /٢٨٤]، سير أعلام النبلاء [٣ /٣٣١].

٤ – المقاصد الحسنة (ص: ٥٨٤)ح(٩٧٢)، كشف الخفاء (٢/ ٢٢٤)ح(٢٢٢٩).

منها: رفع ما يقبل من حصى الجمار بمنى، ولولا ذلك لسد ما بين الجبلين([1])، وأورد الحديث الذي رواه الأزرقي في أخبار مكة.

النموذج الرابع عشر

يوسف بن ميمون

قال البخاري: منكر الحديث جدًا، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال مرة: ليس بقوي، وقال ابن عدي: لا أرى بحديثه بأسًا، ووثقه ابن حبان([2]).

١٤- يُوسُف بن مَيْمُون المَخْزُومِي مَوْلَاهُم الْكُوفِي الْبَصْرِيّ، روى عَن الْحسن وعطاء، وَعنهُ وَكِيع وعلي بن مسهر، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال في المجروحين: فَاحش الْخَطَأ كثير الْوَهم يروي عَن الثِّقَات مَا لَا يشبه حَدِيث الْأَثْبَات فَلَمَّا فحش ذَلِك مِنْهُ فِي روايته بَطل الِاحْتِجَاج بِهِ، وذكره الدار قطني في الضعفاء، وقال البخاري: منكر الحديث جدًا، وقال أحمد بن حنبل ضعيف ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، منكر الحديث جدًا، ضعيف، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال الذهبي: ضعفوه، فلا عبرة بذكر ابن حبان له في الثقات، وقال الهيثمي: وثقه ابن حبان، والأكثر على تضعيفه، وقال مرة أخرى: ضعفه جماعة، ووثقه ابن حبان وأبو أحمد بن عدي، وقال البزار: صالح الحديث، وقال ابن عدي: ضعيف ليس بشيء، وذكر له جملة من الأحاديث، ثم قال: وهذه الأحاديث مع ما لم أذكرها ليوسف الصباغ ما أرى بها بأسًا، وقال ابن شاهين: يُوسُف بن مَيْمُون مِمَّن رَفعه الله بِالصّدقِ، والصحيح أنهما اثنان، فرق بينهما أبو حاتم والبخاري وابن حجر، فالراوي عن أبي عبيدة بن حذيفة من الثقات، والراوي عن عطاء ضعيف، وهنا عن عطاء فهو ضعيف([3]).

---

١ – شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام (١/ ٤٢١).

٢ – الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٨١).

٣ – يوسف بن ميمون ترجمته في: تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٥٥١)، التاريخ الأوسط (٢/ ١٦٦)، التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٣٨٤)، الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ١٤٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٣٠)، الثقات لابن حبان (٧/ ٦٣٧)، المجروحين لابن حبان (٣/ ١٣٤)، الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٥٠٢)، الثقات لابن شاهين (ص: ٢٦٧)، الضعفاء والمتروكون للدار قطني (٣/ ١٣٧)، =

الحديث: وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: من سره أن يسبق الدائب المجتهد فليكف عن الذنوب. رواه أبو يعلى، ورواته رواة الصحيح إلا يوسف بن ميمون.

[الدائب]: بهمزة بعد الألف: هو المتعب نفسه في العبادة المجتهد فيها([1]).

التخريج:

– أخرجه أبو يعلى في مسنده (٨/ ٣٦١)ح(٤٩٥٠)، فقال: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْبِقَ الدَّائِبَ الْمُجْتَهِدَ فَلْيَكُفَّ عَنِ الذُّنُوبِ» وقال الهيثمي: رواه أبو يعلى، وفيه يوسف بن ميمون، وثقه ابن حبان، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله رجال الصحيح([2]).

– وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان من طريق إسماعيل بن خليلاي عن علي بن مسهر به (٩/ ٤٢٨)ح(٦٩٢٨)،(٦٩٢٩)،(بلفظه)، وقال عقبه: تَفَرَّدَ بِهِ يُوسُفُ بْنُ مَيْمُونٍ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وقال البوصيري: رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ لِضَعْفِ يُوسُفَ بْنِ مَيْمُونٍ([3]).

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد ضعيف، فيه يوسف بن ميمون ضعيف، وكذا ضعَّف الحديث البوصيري في الإتحاف، والهيثمي في المجمع، وهي نفس العلة التي أعل بها المنذري الحديث، فكلامه صحيح، لكن الحديث جاء موقوفًا عن عائشة رضي الله عنها بسند صحيح، سنقوم بدراسته، أخرجه ابن المبارك في الزهد والرقائق (١/ ٢٢) ح(٦٧)، فقال: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْبِقَ الدَّائِبَ الْمُجْتَهِدَ فَلْيَكُفَّ نَفْسَهُ عَنِ الذُّنُوبِ؛ فَإِنَّكُمْ لَنْ تَلْقَوُا اللَّهَ بِشَيْءٍ خَيْرٍ لَكُمْ مِنْ قِلَّةِ الذُّنُوبِ».

– وأخرجه أبو داود في الزهد من طريق محمد بن يوسف عن سفيان به (ص: ٢٨٧)ح(٣٢٦)،(بلفظه).

=الكاشف (٢/ ٤٠١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٢٦)، تقريب التهذيب (ص: ٦١٢)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٥٥)، (٢/ ٣٧).

١ – الترغيب والترهيب للمنذري في كتاب التوبة والزهد، باب الترغيب في التوبة، والمبادرة بها، وإتباع السيئة الحسنة (٤/ ٩٠)ح(٨).

٢ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٢٠٠)ح(١٧٥٢٨).

٣ – إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٧/ ٤١٧)ح(٧٢٢١).

– وأخرجه هناد بن السري في الزهد فقال: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ سُفْيَانَ به (٢/ ٤٥٢)، (بلفظه).

دراسة إسناد ابن المبارك للحديث الموقوف على عائشة رضي الله عنها:

– سفيان هو: سُفْيَانُ بن سَعِيْدِ بن مَسْرُوْقٍ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الثَّوْرِيُّ، ولد ٩٧ هـ، حدث عن أَبي إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيُّ، وحماد بن أبي سليمان، ورَوَى عَنهُ ابْن الْمُبَارك وَابن مهدي، وثقه ابن سعد والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والذهبي وابن حجر، مات ١٦١ هـ(١)..

– حماد هو: حماد بن أبي سليمان أبو إسماعيل الكوفي الأشعري، روى عن سعيد بن المسيب، وابراهيم النخعي، وروى عنه الحكم بن عتيبة والثوري وشعبة، قال شعبة: كان صدوق اللسان، وقال أبو حاتم: هو صدوق، ولا يحتج بحديثه، هو مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شوش، وقال ابن عدي: كثير الرواية خاصة عن إبراهيم المسند والمقطوع، ورأى إبراهيم، ويحدث عن أبي وائل وعن غيرهما بحديث صالح، ويقع في أحاديثه إفرادات وغرائب، وهو متماسك في الحديث لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطىء وكان مرجئًا، وضعفه ابن سعد، ووثقه ابن معين، والعجلي، وابن شاهين، والنسائي، والذهبي، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، وخلاصة القول فيه أنه ثقة، مات ١٢٠هـ(٢).

– إبراهيم هو: إبراهيم بن يزيد أبو عمران النخعي، روى عن أنس، وعن عائشة، ودخل عليها، وسمع منها كما في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه، كما قال العلائي، وروى عنه الأعمش وحماد بن أبي سليمان، قال أبو زرعة: إبراهيم النخعي علم من أعلام أهل الإسلام، وفقيه من فقهائهم، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه أحمد، والعجلي، وابن سعد، والذهبي، وقال النووي: أجمعوا على

---

١ – سفيان الثوري ترجمته في: الطبقات الكبرى (٦/ ٣٥٠)، الثقات للعجلي (ص: ١٩٠)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٢٢٥)، سير أعلام النبلاء [٧ /٢٢٩]، تقريب التهذيب [ص ٢٤٤].

٢ – حماد بن أبي سليمان ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ١٤٦)، الثقات لابن حبان (٤/ ١٦٠)، الطبقات الكبرى (٦/ ٣٢٥)، الثقات للعجلي (ص: ١٣١)، الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٦)، الثقات لابن شاهين (ص: ٦٦)، الكاشف (١/ ٣٤٩)، ميزان الاعتدال (١/ ٥٩٥)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٧)، تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).

توثيقه، وجلالته، وبراعته في الفقه، وقال ابن حجر: ثقة إلا أنه يرسل ويدلس، وقد ثبتت رؤيته وسماعه وروايته عن عائشة كما في السنن، وكما في طبقات المدلسين لابن حجر، وعده من المرتبة الثانية، وقد سبر العلماء أهل المرتبتين الأولى والثانية فوجدوهم أنهم لا يدلسون إلا عن الثقات، فزال ما كنا نخشاه من تدليسه، وأما ارساله فقد صحح العلماء جميع مراسيله إلا مراسيله عن ابن مسعود فقط كما قال العلائي، فزال ما كنا نخشاه من ارساله، وخلاصة القول فيه أنه ثقة، مات ٩٦هـ([1]).

– عائشة هي: عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصديق، أُمُّ المُؤْمِنِيْنَ، أَفْقَهُ نِسَاءِ الأُمَّةِ عَلَى الإِطْلاَقِ، دَخَلَ بِهَا النبي ﷺ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ، وَهِيَ ابْنَةُ تِسْعٍ، رَوَتْ عَنْهُ: عِلْمًا كَثِيْرًا، طَيِّبًا، مُبَارَكًا فِيْهِ، وَعَنْ: أَبِيْهَا، وروى عنها كثير من الصحابة والتابعين، ماتت ٥٨ هـ([2]).

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد صحيح([3]).

---

١ – إبراهيم النخعي ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١٤٤)، الثقات لابن حبان (٤/ ٨)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٠٤)، الكاشف (١/ ٢٢٧)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٢٠)، تقريب التهذيب (ص: ٩٥)، الطبقات الكبرى (٦/ ٢٨٢)، الثقات للعجلي (ص: ٥٦)، جامع التحصيل (ص: ١٤١).

٢ – عائشة رضي الله عنها ترجمتها في: أسد الغابة [ص ١٣٨٣]، معرفة الصحابة لأبي نعيم [٦ /٣٣٩٢].

٣ – قلت: المفهوم من الحديث أن ترك المنهيات والمحرمات أفضل من فعل النوافل، وإلا ما الفائدة في شخص يفعل النوافل ويرتكب المحرمات كأكل الربا وشرب الخمر والزنا وقتل النفس والسحر إلى غير ذلك، ومن ثم فقد قال ابن رجب الحنبلي: والظاهر أن ما ورد من تفضيل ترك المحرمات على فعل الطاعات، إنما أريد به على نوافل الطاعات، وإلا فجنس الأعمال الواجبات أفضل من جنس ترك المحرمات، لأن الأعمال مقصودة لذاتها، والمحارم المطلوب عدمها، ولذلك لا تحتاج إلى نية بخلاف الأعمال، ولذلك كان جنس ترك الأعمال قد تكون كفرا كترك التوحيد، وكترك أركان الإسلام أو بعضها على ما سبق، بخلاف ارتكاب المنهيات فإنه لا يقتضي الكفر بنفسه. جامع العلوم والحكم (١/ ٢٥٣).

الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج:

من خلال معايشتي مع الحافظ المنذري حول الرواة المختلف فيهم جرحًا وتعديلًا، والحكم على أحاديثهم، اتضح لي عدة أمور:

١- يُعد الحافظ المنذري رحمه الله أفضل من ألف في الترغيب والترهيب، ولذلك إذا ذكرت أحاديث الترغيب والترهيب فينساق الجميع إلى كتاب المنذري رحمه الله، وهو الكتاب الذي عُرف به، وأصبح مشهورًا ومتداولًا بين الجميع، لذكره الحديث عن الراوي الأعلى فقط، وعزوه إلى من أخرجه، مع حكمه عليه.

٢- يفسر المنذري غريب الحديث عقب إيراده للحديث، فقد فسر في النماذج التي معنا (أرم القوم): بفتح الراء وتشديد الميم: أي سكتوا، وقيل: سكتوا من خوف ونحوه،، وكذا قال في (الدائب): بهمزة بعد الألف: هو المتعب نفسه في العبادة المجتهد فيها.

٣- يجزم في المواطن المختلف فيها أحيانًا، فعطاء بن السائب ثقة اختلط، وحماد بن سلمة اختلف فيه العلماء هل روى عن عطاء قبل الاختلاط أو بعده، خاصة وأن حماد قدم إلى البصرة مرتين، مرة في أول حياته، ومرة في آخره، فيقول المنذري عقب الحديث: إسناده صحيح إن شاء الله، فإن عطاء بن السائب ثقة، وقد حدث عنه حماد بن سلمة قبل اختلاطه[١]، وقال في ترجمة عبد الله بن صالح كاتب الليث: أبو صالح كاتب الليث بن سعد على أمواله، صالح الحديث، وله مناكير[٢].

٤- استفادة اللاحق من السابق، وهذا لا شيء فيه، لكن غير المقبول عدم نسبة الكلام إلى قائله، فقد استفاد الهيثمي في المجمع من المنذري كثيرًا، ولم ينص على ذلك، بل أحيانًا يُقصر المنذري في التخريج فيتبعه الهيثمي في ذلك، ومن يُطالع الكتابين معًا يرى هذا التطابق الواضح.

---

١ - الترغيب والترهيب للمنذري (٢/ ٤٤٤).

٢ - الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٧٣).

٥- يُقدم كتب ابن أبي الدنيا في التخريج على المصادر الحديثية الأصلية المسندة، كما في حديث عليكم بقيام الليل....، قال عقبه: رواه الترمذي في كتاب الدعاء من جامعه، وابن أبى الدنيا في كتاب التهجد، وابن خزيمة في صحيحه والحاكم، كلهم من رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث رحمه الله، وقال الحاكم: صحيح على شرط البخاري.

٦- يُبعد المنذري رحمه الله النجعة في تخريج الأحاديث، فقد يخرج الحديث من مصادر متأخرة، ويغلب عليها الضعف، كالطبراني وغيره، ويترك المصادر الأولية الصحيحة، كالصحيحين والسنن الأربعة ومسند أحمد، والكتب الأعلى سندًا، والتي اشترط مؤلفوها الصحة.

مثال ذلك: حديث (ما تحاب رجلان....)، خرجه من أبي يعلى والطبراني وهو عند ابن حبان والحاكم.

مثال آخر: تخريجه لحديث: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، خرجه من الطبراني من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وفيه عطاء بن السائب مختلف فيه، في حين أن الحديث في الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وعند الترمذي من حديث قيس بن عبادة رضي الله عنه، قال الترمذي عقبه: حديث حسن صحيح.

٧- عزو الحديث لصحابي واحد فقط، واتيانه بالطريق الضعيف لهذا الصحابي، ويترك الطريق الصحيح، فضلًا عن صحة الحديث من صحابي آخر، وكان اللائق ترك الضعيف، والإتيان بالصحيح.

مثال ذلك: قال المنذري: وروي ابن خزيمة في صحيحه عن شرحبيل بن سعد عن أسامة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم الاثنين والخميس ويقول: إن هذين اليومين تعرض فيهما الأعمال[١].

في حين أن هذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وأحمد من حديث أسامة أيضًا، وعلة الضعف عند ابن خزيمة تكمن في شرحبيل بن سعد مختلف فيه، لكن تابعه رواه ثقات عند أبي داود والنسائي وأحمد، علاوة على ذلك فالحيث صح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه مسلم في صحيحه كما سبق في التخريج.

---

١ - الترغيب والترهيب للمنذري (٢/ ١٢٥).

٨- يعتد المنذري بتصحيح ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، فنراه عند تخريجه للحديث عنهم، يسكت ولا يعقب، وأحيانًا يقول صححه ابن خزيمة.

مثال ذلك: قال المنذري: وروي ابن خزيمة في صحيحه عن شرحبيل بن سعد عن أسامة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم الاثنين والخميس ويقول: إن هذين اليومين تعرض فيهما الأعمال[١].

٩- يترك المنذري رحمه الله الحكم على الحديث أحيانًا، فنراه يقول: رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة، ويسكت، ولا يبين حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف.

١٠- غموض المنذري في بيان مرتبة الحكم على الحديث، فنراه يقول: إذا كان إسناد الحديث صحيحًا أو حسنًا أو ما قاربهما صدرته بلفظة: عن، وكان السياق يقتضي أن يقول: أو ما قاربه حتي يعود على الحسن، لأن الضمير يعود على أقرب مذكور لفظًا ومعنى، ويكون مقصده بذلك الضعيف الذي ينجبر، لكن قوله: أو ما قاربهما غير واضح، خاصة وأن الصحيح له مراتب تختلف عن مراتب الحسن، ولعل مقصده ما وضحناه وهو الضعيف الذي ينجبر، وغرضة وجود الحديث في دائرة القبول، لجمعه بين الصحيح والحسن معًا، خاصة وأن الأحاديث في مجال الترغيب والترهيب.

١١- لم يلتزم بما اشترطه على نفسه في المقدمة في مسألة الحكم على الأحاديث، فنراه يصدر الحديث بلفظ (عن)، ويكون الحديث ضعيفًا، ولا يعقب.

١٢- يذكر علة واحدة لضعف الحديث مع أن الحديث به أكثر من علة، كما في حديث معاذ بن جبل ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ألا أدلك على باب من أبواب الجنة؟ قال: وما هو؟ قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

قال المنذري: رواه أحمد والطبراني، وإسناده صحيح إن شاء الله، فإن عطاء بن السائب ثقة، وقد حدث عنه حماد بن سلمة قبل اختلاطه، نعم، هذا كلام صحيح، لكن الحديث به علة أخرى، وهي أن أبا رزين – مسعود بن مالك الأسدي– لم يدرك معاذًا، فالحديث فيه انقطاع.

---

١ – الترغيب والترهيب للمنذري (٢/ ١٢٥).

١٣- لم يستوعب جميع أحاديث الترغيب والترهيب من كتب السنة التي ذكرها في مقدمة الترغيب، بل ترك الكثير حتى من الترغيب والترهيب للأصبهاني، مع تصريحه باستيعاب كل ما في الكتاب، حتى قال الناجي: ولهذا أغفل شيئًا كثيرًا من الأصول التي شرط في أول الكتاب استيعابها، يطول إلحاقه في مواضعه(١).

١٤- بيَّن المنذري رحمه الله في خاتمة الكتاب سبب التقصير في بعض الجوانب كالتخريج والحكم على الحديث، مع أن هذا من طبيعة البشر، فالكمال المطلق لله وحده، والعصمة لرسله، فقال: وقد تم ما أرادنا الله به من هذا الإملاء المبارك، ونستغفر الله سبحانه مما زل به اللسان، أو داخله ذهول، أو غلب عليه نسيان، فإن كل مصنف مع التؤدة والتأني، وإمعان النظر، وطول الفكر، قل أن ينفك عن شيء من ذلك، فكيف بالمملي مع ضيق وقته، وترادف همومه، واشتغال باله، وغربة وطنه، وغيبة كتبه، وقد اتفق إملاء عدة من الأبواب في أماكن كان الأليق بها أن تذكر في غيرها، وسبب ذلك عدم استحضارها في تلك الأماكن، ونذكرها في غيرها، فأمليناه حسب ما اتفق، وقدمنا فهرست الأبواب أول الكتاب لأجل ذلك، وكذلك تقدم في هذا الإملاء أحاديث كثيرة جدًا صحاح، وعلى شرط الشيخين أو أحدهما، وحسان لم ننبه على كثير من ذلك، بل قلت غالبًا: إسناد جيد، أو رواته ثقات، أو رواة الصحيح، أو نحو ذلك، وإنما منع من النص على ذلك، تجويز وجود علة لم تحضرني مع الإملاء، وكذلك تقدم أحاديث كثيرة غريبة، وشاذة، متنًا وإسنادًا لم أتعرض لذكر غرابتها وشذوذها(٢).

١٥- ختم المنذري كتابه بما ختم به البخاري صحيحه، ولعلّ ذلك – والله أعلم- من باب التبرك، وقبول العمل، بأن ينتفع بترغيبه الكثير، كما انتفعت البشرية بصحيح البخاري، والحمد لله، قد كتب الله لترغيبه القبول، فأصبح يعرفه، بل وينتفع بما فيه العامة والخاصة، وما من خطيب أو واعظ أو مؤلف إلا وقد رجع إلى ترغيب المنذري، فقال رحمه الله في خاتمة الكتاب: ولنختم الكتاب بما ختم به البخاري رحمه الله كتابه، وهو حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال

١ – عجالة الإملاء ط المعارف (٥/ ١١٦٢)
٢ – الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٦٦).

رسول الله ﷺ: كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم[1].

التوصيات:

من خلال معايشتي مع بعض الرواة المختلف فيهم عند المنذري، ودراسة أحاديثهم دراسة تطبيقية عملية، فإني أنصح الباحثين وطلاب العلم الشرعي بالآتي:

١- عمل رسائل علمية ماجستير ودكتوراه في علم الحديث تحت مسمي استدراكات على المنذري في الترغيب، ويقسم الكتاب بين الباحثين، ويشمل الاستدراك جميع النواحي العلمية من تخريج، وتراجم للرواة المختلف فيهم، وحكم على الحديث، وبيان التصحيفات، والأخطاء الموجودة بالكتاب، ودراسة للغريب، فتكون دراسة علمية أكاديمية محكمة وموثقة.

٢- حث الخطباء والوعاظ قبل إلقاء خطبهم ومواعظهم باللجوء إلى هذا الكتاب، لمعرفة الأحاديث النبوية التي تخدم خطبته، وتخريجها، وبيان درجتها، وهذا يصعب أن يجده في مكان واحد، إلا عند المنذري في ترغيبه، خاصة وأنها أحاديث في الترغيب والترهيب، ويترخص في روايتها مالا يترخص في غيرها.

٣- عمل أبحاث حول علة الضعف التي ذكرها المنذري في سائر كتبه، ولا سيما منها: مختصر سنن أبي داود، فكثيرًا ما يحكم على أحاديث سنن أبي داود، من خلال بيان علة الضعف، فيقول: فيه فلان، ونحو ذلك.

رحم الله تعالى الحافظ المنذري، وأسكنه الفردوس الأعلى جزاء ما قدَّم لخدمة سنة سيدنا رسول الله ﷺ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

١ - الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٥٦٥).

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري، دار الوطن للنشر، الرياض، عام ١٤٢٠ هـ.
- أحوال الرجال للجوزجاني، مؤسسة الرسالة بيروت، سنة النشر ١٤٠٥ هـ.
- الآحاد والمثاني لأبي بكر الشيباني، دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.
- الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، دار خضر، بيروت – لبنان، عام ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار للأزرقي، دار الأندلس للنشر – بيروت.
- الأدب المفرد للبخاري، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، طبعته دار الكتب العلمية – بيروت.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، طبعته دار الإعلام بالأردن، سنة ١٤٢٣ هـ.
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط لسبط بن العجمي، دار الحديث، القاهرة، عام ١٩٨٨م.
- إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر، عام ١٣٨٩هـ.
- إيضاح المكنون للباباني، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
- البداية والنهاية لابن كثير، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.
- البدر الطالع للشوكاني، دار المعرفة – بيروت.

- البدر المنير لابن الملقن، دار الهجرة – الرياض–السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م
- بغية الوعاة للسيوطي، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي، دار سعد الدين للطباعة، عام ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، مجمع اللغة العربية – دمشق، عام ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- تاريخ ابن معين – رواية الدوري، مركز البحث العلمي – مكة المكرمة، عام ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
- تاريخ الإسلام للذهبي، دار الكتاب العربي ببيروت، سنة النشر: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية – بيروت، عام ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.
- تاريخ بغداد للخطيب، دار الكتب العلمية – بيروت.
- تاريخ جرجان للجرجاني، دار عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- تاريخ دمشق لابن عساكر، دار الفكر بيروت، سنة النشر١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- التاريخ الكبير للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.
- التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، دار الفاروق الحديثة– القاهرة، عام ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة العراقي، مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٩٩٩م.
- التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي، دار الكتب العلمية – بيروت، عام ١٤١٥هـ.
- الترغيب في فضائل الأعمال لابن شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، عام ١٤٢٤ هـ.

- الترغيب والترهيب للمنذري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر، مكتبة المنار – الأردن.
- تغليق التعليق لابن حجر، دار عمار – بيروت ، عمان – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- تقريب التهذيب لابن حجر، دار الرشيد، سوريا، سنة النشر ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م
- التقريب والتيسير للنووي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
- تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ٧٧٣/ ٨٥٢ هـ، تحقيق محمد عوامة، الناشر دار الرشيد، سوريا، سنة النشر ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
- تهذيب الأسماء واللغات للنووي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- تهذيب التهذيب لابن حجر، دار الفكر، الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.
- تهذيب الكمال للمزي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.
- توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي، مؤسسة الرسالة – بيروت، عام ١٩٩٣م.
- الثقات للعجلي، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
- الثقات لابن حبان، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
- الثقات لابن شاهين، طبع الدار السلفية، الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، عالم الكتب – بيروت، عام ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦م.

- جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- الجامع لابن وهب المصري، دار الوفاء، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، عام ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
- الجوهر المنضد في متأخري أصحاب أحمد لابن المبرد، مكتبة العبيكان، الرياض، عام ١٤٢١ هـ.
- حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ.
- خزانة التراث – فهرس مخطوطات، من على المكتبة الشاملة.
- خلاصة الأحكام للنووي، مؤسسة الرسالة – لبنان – بيروت، عام ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر، دار المعرفة – بيروت.
- رجال صحيح البخاري للكلاباذي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- الرسالة المستطرفة للكتاني، دار البشائر الإسلامية، عام ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- الزهد لابن المبارك، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الزهد لأبي داود السجستاني، دار المشكاة، حلوان، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- الزهد لهَنَّاد بن السَّرِي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة، مكتبة إرسيكا، – تركيا، عام النشر: ٢٠١٠ م
- سنن ابن ماجه، دار الفكر – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عام ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- سنن أبي داود،: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

- سنن الترمذي، دار الحديث بالقاهرة، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، عام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- سنن الدار قطني، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- السنن الكبرى للبيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند، عام ١٣٤٤ هـ.
- سنن النسائي الكبرى، مؤسسة الرسالة/ الطبعة: الأولى١٤٢١هـ -٢٠٠١م.
- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني، عمادة البحث العلمي بالمدينة المنورة.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- شرح ألفية العراقي للعراقي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، عام ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.
- شعب الإيمان للبيهقي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام للفاسي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- صحيح البخاري، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.
- صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣م.
- صحيح ابن خزيمة، المكتب الإسلامي - بيروت، عام ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م.
- صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.
- صلة الخلف بموصول السلف للفاسي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، عام ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- الصمت وآداب اللسان لابن أبي الدنيا، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
- الضعفاء والمتروكون للنسائي، دار الوعي – حلب، عام ١٣٩٦هـ.
- طبقات الشافعيين لابن كثير، مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ،
- الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر – بيروت.
- الطبقات الكبرى لابن سعد، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
- طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي، الطبعة المصرية القديمة.
- العبر في خبر من غبر للذهبي، دار الكتب العلمية – بيروت.
- عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب» لأبي إسحاق الناجي، مَكتَبة المعَارف، الرياض، عام ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨ م
- العلل لابن أبي حاتم، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي، دار الكتب العلمية – بيروت، عام ١٤١٥ هـ.
- غريب الحديث لإبراهيم الحربي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، دار الرشيد بالجزائر، عام ٢٠٠٠م.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للسخاوي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، عام ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

- فهرس الفهارس للكتاني، دار الغرب الإسلامي – بيروت.
- فوات الوفيات لصلاح الدين، دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٧٣هـ.
- ألفية السيوطي في علم الحديث، المكتبة العلمية.
- ألفية العراقي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ.
- الكاشف للذهبي، دار القبلة للثقافة الاسلامية، جدة، الطبعة الاولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
-كشف الظنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١م.
- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث للحلبي، مكتبة النهضة العربية، عام ١٤٠٧ هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، دار الفكر، بيروت، سنة النشر ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨م.
- الكواكب النيرات لابن الكيال، دار المأمون . بيروت، الطبعة: الأولى: ١٩٨١م.
- لسان الميزان لابن حجر، مؤسسة الأعلمي – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المجروحين لابن حبان، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، دار الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ.
- المجموع شرح المهذب للنووي، الناشر: دار الفكر.
- المختلطين للعلائي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المدلسين، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ثم المصري، أبوزرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: د رفعت فوزي عبد المطلب، الناشر: دار الوفاء الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

- مسالك الأبصار لشهاب الدين العمري، المجمع الثقافي، أبو ظبي، عام ١٤٢٣ هـ.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم، دار الكتب العلمية – بيروت، عام ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م.
- مسند أبي يعلى الموصلي، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.
- مسند أحمد بن حنبل، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م
- مسند أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- مسند البزار، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة – الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- مسند الشاميين للطبراني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
- مسند عبد بن حميد،مكتبة السنة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ– ١٩٨٨م.
- مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، دار الوفاء– المنصورة، عام ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م.
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري، دار العربية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- مصنف ابن أبي شيبة، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- المطالب العالية لابن حجر، دار العاصمة– السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- معجم الصحابة للبغوي، مكتبة دار البيان – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م
- المعجم لأبي يعلى، إدارة العلوم الأثرية – فيصل آباد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- المعجم الأوسط للطبراني، دار الحرمين – القاهرة، ١٤١٥ هـ.

- المعجم الكبير للطبراني، مكتبة العلوم والحكم – الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣م.
- معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، دار الوطن – الرياض، عام ١٤١٩هـ – ١٩٩٨ م.
- المغني عن حمل الأسفار للعراقي، مكتبة طبرية/ سنة النشر ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- المقاصد الحسنة للسخاوي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م
- مقدمة ابن الصلاح، دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، عام ١٤٠٦هـ.
- المقنع في علوم الحديث لابن الملقن، دار فواز للنشر – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
- من تكلم فيه وهو موثق للذهبي، مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- ميزان الاعتدال للذهبي، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي، دار الكتب، مصر.
- هدية العارفين للباباني البغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.
- الوافي بالوفيات للصفدي، دار إحياء التراث – بيروت – ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.